



الجمهُورِيَّةُ الجَزائِيرِيَّةُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ الشُّعُوبِيَّةُ

# مَجْلِسُ الْأَمْمَةِ

## الجَرِيدَةُ الرَّسْمِيَّةُ لِلْمَدَارِلَاتِ

---

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2015 - العدد: 7

---

### الجلسات العلنية العامة

المنعقدة يومي الإثنين 2 والثلاثاء 3 ربيع الأول 1437  
الموافق 14 و 15 ديسمبر 2015 (صباحاً ومساءً)

# فهرس

1 - محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة ..... ص 03	■ عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016.
2 - محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة ..... ص 31	■ مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016.
3 - محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة ..... ص 51	■ مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016؛ ■ تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.
4 - محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة ..... ص 70	■ رد السيد وزير المالية.
5 - ملحق ..... ص 76	■ تدخل كتابي.

**محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة  
المنعقدة يوم الإثنين 2 ربيع الأول 1437  
الموافق 14 ديسمبر 2015 (صباحاً)**

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير الاتصال؛
- السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛
- السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، مكلفة بالصناعة التقليدية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحاً**

لن تكون بالسهلة، لهذا سوف نطلب من السيدات والساسة المتدخلين التفهم بأن يتركز التدخل على أهم الأفكار التي يرونها ضرورية لكي يثرى بها النقاش في هذه القاعة.

وفي هذا المجال، تداول مكتب مجلس الأمة وبالتشاور مع المجموعات البرلمانية وقرر أن تكون التدخلات في حدود السبع دقائق.

أما مدة تدخل رؤساء المجموعات البرلمانية، فقد حددت بربع ساعة، وحتى لا أكرر ما قلته في مناسبات سابقة، أقول بأن ما أشار إليه الواحد، بقطع النظر عن انتتمائه لهذه العائلة السياسية أو تلك، فهو - في الحقيقة - يعبر عن وجهة نظر بقية الزملاء، ولهذا فالتركيز غير مفيد في مثل هذه الحالة ويكتفى للواحد أن يقول بأن الفكرة الفلانية قد تم التعبير عنها أو عبر عنها فلان أو فلان وهو مشكور ونمر إلى بقية الأفكار الأخرى.

كذلك بودنا أن تكون التدخلات منصبة على موضوع المشروع وألا يathom المجلس في نقاشات ليس في حاجة إليها.

مواقف الأحزاب سوف تلخصها تدخلات رؤساء

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسيدات والساسة أعضاء مجلس الأمة وأعضاء الحكومة، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016. ويطيب لي بعد هذا الترحيب وبعد انتظار هذا القانون الهام، أن أذكر بعض الترتيبات الخاصة بسير هذه الجلسة، لأنه قانون ليس كبقية القوانين، إنه يرسم سياسة البلاد الاقتصادية والمالية خلال سنة، ويتعرض للصغيرة والكبيرة في مجال الاقتصاد والمالية.

ولهذا، وبعد تقديم السيد وزير المالية لمشروع قانون المالية لسنة 2016 - بحكم أنه المسؤول عن القطاع - سوف نستمع إلى التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وبعدها سوف نتمكن السيدات والساسة أعضاء المجلس من الإدلاء بأرائهم وتقديم وجهات نظرهم. هذا القانون ينتظره المواطن وينتظره المسؤول، وأعلم بأن جميعكم لديه الرغبة في الإدلاء بوجهة نظره وتقديم مقترحاته، ولكن حتى نوفق بين كل هذه الرغبات، فالعملية

3 - تحنيب سياسة استدانة خارجية مفرط فيها وذات طابع شامل ، مفرط فيها وذات طابع شامل ،  
 4 - المحافظة على توازنات الاقتصاد الوطني وأساسياته،  
 باتخاذ تدابير تسمح بالتخفيض من المخاطر المالية للدولة على المدى القصير والمتوسط، وكذا من خلال تطهير الالتزامات الناتجة عن البرامج السابقة،  
 5 - تحسين نسبة النمو وتحسين نوعيته، بتشجيع الاستثمار المتوجه ودعم شعب الاقتصاد الحقيقي التي تقدم قيمة مضافة .  
 فهذه هي الأسس التي تمت عليها والتي مستمرة في سياستنا المالية والميزانية فيها.

(1) العناصر المؤطرة لقانون المالية:  
 إن نص قانون المالية لسنة 2016، يرتكز على تقديرات واقعية للتطورات المستقبلية، تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الحقيقية التي يواجهها الاقتصاد والصرامة الالزمة التي لا بد أن تتسم بها تقديراتنا، والتي تتمحور حول المؤشرات التالية:

- سعر البرميل : يرتكز المشروع على سعر متوقع لبرميل النفط بالنسبة لسنة 2016 بـ 45 دولارا وهي بالنسبة لنا اليوم فرضية تفاؤلية وليس فرضية تشاورية .  
 - سعر الصرف : يتوقع في المتوسط ألا يزيد عن 98 دينارا للدولار الأمريكي الواحد كسعر متوسط .  
 - تصدير المحروقات: يتوقع أن تصل إلى 46 مليار دولار، مقارنة بتقديرات تبلغ 33.8 مليار دولار، بالنسبة لهذه السنة 2015 التي نحن في نهايتها .

- احتياطيات الصرف: يتوقع أن تصل إلى 121.2 مليار دولار، أي ما يعادل 23 شهرا من الاستيراد للسلع والخدمات، مقابل 151 مليار دولار في نهاية هذه السنة .  
 وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أنه بالرغم من تقليل الواردات تقليليا كبيرا خلال هذه السنة والنفقات بالعملة الصعبة، يبقى الفرق معتبرا بين المداخيل والنفقات بالعملة الصعبة، مما يؤثر على رصيد الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وهي الوضعية التي اقتضت وتنقاضي وضع حيز التنفيذ لمجموعة من التدابير المالية والميزانية الاحترازية، لتأطير التدفقات المالية الجارية، وفيما يخص النمو الاقتصادي يُرتفع أن ينتقل من 3.8% خلال هذه السنة إلى أكثر أو حدود 4% إن شاء الله، إذا ما

المجموعات البرلمانية، ولهذا ارتأينا أن تكون المدة في حدود 15 دقيقة، فأملبي كبير أن يتفهم الجميع وأن يكون كل تدخل إضافية في إطار نشاط المجلس الذي عودنا دائما تقديم الأفكار الجيدة التي تساهم في إثراء، ليس فقط النقاش البرلماني وإنما النقاش الوطني .  
 شكرًا على كرم إصحابكم، وأدعو معالي وزير المالية ليعرض علينا مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

السيد وزير المالية: باسم الله والحمد لله والصلوة والسلام على مولانا رسول الله .

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
 السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفضل،  
 زميلاتي وزملائي أعضاء الحكومة،  
 السيدات والسادة الحضور،  
 السلام عليكم .

أتشرف اليوم أن أقدم لأعضاء هذا المجلس الموقر نص قانون المالية لسنة 2016، في هيكلته العامة وفي هندسته الشاملة ثم أعرض بعد ذلك للأحكام الأساسية التي تضمنها .

ويندرج المشروع - الذي هو بين أيديكم - ضمن مواصلة سياسة الدعم الميزاني وتعزيز النمو، وفق المسعي المنمق على وجه الخصوص من توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة إثر مجلس الوزراء المنعقد في ديسمبر 2014 .

فمنذ مجلس الوزراء المذكور، اندرجت السياسة المالية والقوانين المالية التي أتت ضمن تأطير متناسق وبراغماتي، من خلال تسيير حذر للمخصصات المالية، وتسجيل المشاريع الجديدة ومنح التمويلات المناسبة وتحديد أوامر النفقات وتحديد كذلك عمليات الدفع .

وتتأسس هذه السياسة المالية على خمسة (5) عناصر:  
 1 - التحكم في الإنفاق العام، بهدف احتواء تطوره ضمن حدود القدرات المالية المتاحة، مع توجيه هذه القدرات للأولويات وجعلها أكثر نجاعة،

2 - إستعمال الإيرادات والموارد، بصفة قصوى، في الوقت الذي نلاحظ فيه تراجعها قوية، أقول تراجعها قوية للموارد والمداخيل الناتجة عن استغلال المحروقات،

بالنسبة للنفقات الأساسية الخاصة بميزانية التجهيز ونفقات الاستثمار العمومي، فقد تم الإبقاء عليها حسب المستوى المهيكل والمقرر في الإطار الميزانياتي الجديد.

وفي هذا المنظور، وفيما يتعلق بمشاريع التجهيز المولدة من ميزانية الدولة، فمن المفترض أن تبلغ 300 مشروع، فيما يخص البرنامج الجديد بمبلغ 1800 مليار دينار، من حيث ترخيصات البرامج، وهناك 500 مشروع سنستمر في إتمامها من حيث البرامج الجارية، والمرصد لها مبلغ 3000 مليار دينار.

ورغم تعديل ميزانية التجهيز، فستحافظ هذه الميزانية على ديناميكية تنمية وطنية ومحلية على المستوى الوطني والمحلية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المراجعة نحو التخفيف لن يكون لها تأثير كبير خلال سنة 2016 على وتيرة الإنجازات ولا على مستوى الطلب العمومي، الذي يشكل جزءاً مهمـاً منا على سوق الأشغال والتـجهيزات والعمل، ويوفـر مداخيل لعشرات المؤسسـات والألاف من إخوانـاـناـ الموطنـاتـ والـمواطـنـينـ.

وتمثل التوجه المنتهـجـ منذ 2015ـ والـذـيـ سـيـتـمـ تعـزـيزـهـ فيـ 2016ـ فيـ التـحـكـمـ فيـ الـالـتـزـامـاتـ الـمـالـيـةـ الـتـيـ تـتـلـاءـمـ معـ قـدـراتـ الـإنـجازـ لـلـهـيـثـاتـ الـمـسـيرـةـ لـلـمـشـارـيعـ وـالـأـمـرـةـ بـالـدـفـعـ الشـيـءـ الـذـيـ يـدـفـعـنـاـ إـلـىـ القـوـلـ بـأـنـاـ فـيـ مـرـحـلـةـ إـرـسـاءـ قـوـاعـدـ منـ أـجـلـ اـسـتـقـامـةـ مـيـزـانـيـاتـيـةـ (Une orthodoxie budgétaire)ـ وـتـقـلـيـصـ الـالـتـزـامـاتـ الـمـالـيـةـ الـتـيـ لـمـ يـتـمـ تـنـفـيـذـهـ،ـ وـلـيـسـ فـيـ مـرـحـلـةـ تـقـلـيـصـ الـإـنـفـاقـ الـعـامـ وـلـاـ فـيـ مـرـحـلـةـ التـقـشـفـ.

(3) الإيرادات ومداخيل الميزانية وتمويل عجز الخزينة: أمام هذا المستوى من الإنفاق العالي الذي رغم تراجعه، يبلغ في مشروع الميزانية أكثر من 7900 مليار دينار، ستصل إيرادات الميزانية في سنة 2016 إلى ما يقارب 4700 مليار موزعة كالتـيـ:

ـ 1682 مليار دينار ناتجة عن الجباية التبرولية على أساس 37 دولارا للبرميل الذي هو المستوى الميزانيـيـ،ـ ـ 3064ـ مليارـ دـينـارـ مـنـ الـموـاردـ الجـبـائـيةـ العـادـيـةـ وـالـإـيرـادـاتـ المـخـتـلـفةـ.

ـ ويـقـدـرـ إـذـنـ عـجزـ المـيـزـانـيـةـ بـأـكـثـرـ مـنـ 3000ـ مـلـيـارـ دـينـارـ،ـ وـسـيـبـلـغـ الرـصـيدـ الإـجـمـالـيـ لـلـخـزـينـةـ حـوـالـيـ 2400ـ مـلـيـارـ دـينـارـ،ـ أيـ مـاـ يـمـثـلـ 13ـ%ـ مـنـ النـاجـمـ الدـاخـلـيـ الخـامـ (PIB)ـ.

استمرت الأوضاع على حالها وإذا ما استمرت فرضيات مستوى بيع المحروقات على ما هي عليه وهي كذلك من الفرضيات غير المتشائمة بل المتفائلة، وبالإسناد إلى معدل مبيعات المحروقات.

ـ 2ـ)ـ الإنـفـاقـ العـامـ:ـ لأنـ المـيـزـانـيـةـ فـيـهاـ إـنـفـاقـ وـإـيرـادـاتـ أـمـاـ النـمـوـ خـارـجـ المـحـرـوقـاتـ فـسـوـفـ يـكـوـنـ 4.7ـ%ـ.

ـ يـرـاعـيـ نـصـ قـانـونـ الـمـالـيـ لـسـنـةـ 2016ـ،ـ المـقـرـحـ لـتـقـدـيرـ كـمـ الـظـرـفـ الـاـقـتـصـاديـ الـوـطـنـيـ وـالـإـقـلـيمـيـ وـالـدـوـلـيـ عـلـىـ السـوـاءـ،ـ مـنـ دـوـنـ تـسـجـيلـ لـتـرـاجـعـ مـعـتـبـرـ فـيـماـ يـخـصـ مـسـتـوـيـاتـ الـمـيـزـانـيـةـ فـيـ شـقـيـهاـ التـسـيـيرـيـ وـالـتـجـهـيزـيـ.

ـ فـيـ الـمـجـالـ الـمـالـيـ،ـ حـدـدـتـ الـمـيـزـانـيـةـ الـعـامـةـ لـلـدـوـلـةـ بـمـلـبغـ 7984ـ مـلـيـارـ دـينـارـ،ـ بـحـيـثـ تـضـمـنـتـ،ـ فـيـماـ يـخـصـ نـفـقـاتـ التـسـيـيرـ،ـ مـاـ يـقـارـبـ 4807ـ مـلـيـارـ دـينـارـ،ـ وـمـاـ يـعـادـلـ 3178ـ مـلـيـارـ دـينـارـ،ـ مـنـ حـيـثـ اـعـتـمـادـاتـ الدـفـعـ،ـ بـالـنـسـبـةـ لـنـفـقـاتـ التـجـهـيزـ،ـ أـمـاـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـتـرـخيـصـاتـ الـبـرـامـجـ وـالـتـجـهـيزـاتـ تـسـجـيلـاتـ لـبـرـامـجـ جـدـيـدةـ،ـ فـقـدـ حـدـدـتـ فـيـ مـسـتـوـيـ 1894ـ مـلـيـارـ دـينـارـ،ـ وـهـيـ فـيـ تـرـاجـعـ بـالـنـسـبـةـ لـلـسـنـوـاتـ الـمـاـضـيـاتـ الـتـيـ كـانـتـ سـنـوـاتـ مـيـسـرـةـ جـيـداـ.

ـ إـلـاـ أـنـ هـذـاـ تـرـاجـعـ الـمـيـزـانـيـاتـ وـهـذـهـ مـسـتـوـيـاتـ الـمـنـاقـصـةـ لـأـنـاـ رـاجـعـنـاـ بـنـسـبـةـ 9ـ%ـ تـقـرـيـباـ بـالـنـسـبـةـ لـسـنـةـ 2015ـ؛ـ مـقـارـنـةـ بـسـنـةـ 2015ـ تـبـقـىـ جـدـ جـدـ مـعـقـولةـ فـيـ الـظـرـفـ الـحـالـيـ وـلـاـ تـمـسـ بـمـشـارـيعـ التـجـهـيزـ ذاتـ الـبـعـدـ الـمـرـفـقـيـ وـلـاـ بـمـشـارـيعـ ذاتـ الـأـوـلـوـيـةـ الـتـابـعـةـ لـقـطـاعـاتـ الـتـرـبـيـةـ وـالـتـكـوـينـ وـالـتـعـلـيمـ الـعـالـيـ وـالـصـحـةـ،ـ وـالـسـكـنـ إـلـىـ حدـ كـبـيرـ.

ـ وـتـحـتـويـ الـمـيـزـانـيـةـ عـلـىـ هـذـاـ أـسـاسـ،ـ مـنـ حـيـثـ نـفـقـاتـ التـسـيـيرـ،ـ عـلـىـ مـجـمـوعـةـ كـبـيرـةـ وـمـلـبغـ كـبـيرـ منـ الدـعـمـ وـالـإـعـانـاتـ الـصـرـيـحةـ،ـ لـأـنـهـ تـوـجـدـ إـعـانـاتـ ضـمـنـيـةـ وـالـتـيـ سـتـصـلـ فـيـ حـدـودـ 1800ـ مـلـيـارـ دـينـارـ،ـ وـهـيـ تـغـطـيـ الدـعـمـ الـمـوـجـهـ خـصـوصـاـ إـلـىـ السـكـنـ وـالـصـحـةـ وـالـمـوـادـ الـأـسـاسـيـةـ وـالـإـعـانـاتـ لـلـعـائـلـاتـ وـإـلـىـ إـعـانـاتـ فـيـ مـجـالـ الـكـهـربـاءـ وـالـغـازـ وـالـمـاءـ حـتـىـ بـعـضـ التـرـتـيبـاتـ الـتـيـ هـيـ بـيـنـ أـيـديـكـمـ.

ـ وـكـتـلـةـ الـأـجـورـ الـمـتـوـقـعـةـ مـازـالـتـ بـالـنـسـبـةـ لـسـنـةـ 2016ـ،ـ فـيـ حـدـودـ 2700ـ مـلـيـارـ دـينـارـ،ـ بـمـعـدـلـ تـغـطـيـةـ مـنـ الـجـبـائـيـةـ الـعـادـيـةـ الـذـيـ هـوـ فـيـ اـرـتـفـاعـ،ـ فـالـجـبـائـيـةـ الـعـادـيـةـ تـغـطـيـ حـالـيـاـ أـكـثـرـ مـنـ 60ـ%ـ مـنـ نـفـقـاتـ التـسـيـيرـ وـتـغـطـيـ تـقـرـيـباـ 110ـ%ـ أـيـ أـكـثـرـ مـنـ 100ـ%ـ الـأـجـورـ فـنـحـنـ مـنـ هـذـهـ النـاحـيـةـ نـدـخـلـ فـيـ روـاقـ أـحـسـنـ مـاـ كـنـاـ عـلـيـهـ.

وصل هذا العجز - إذن - إلى مستوى لا يستهان به، بحيث يجب معالجته تدريجياً وبتبرير ومتابر وشجاعة مع إعادة النظر في النمط الحالي لتمويل ميزانية الدولة؛ وسيتم امتصاص هذا العجز من خلال اللجوء بصفة تدريجية وجزئية إلى صندوق ضبط الإيرادات، ولكن إلى تعبئة أخرى متواجدة داخل الوطن وهي خارج القنوات التمويلية الكلاسيكية.

لقد أصبح هذا الاختلال بين الإيرادات والنفقات هيكلياً وليس ظرفيّاً، وبدأ يهدّد توازنات ميزانية الدولة، مما يتطلب القيام بمبادرات مهيكلة من طرف الهيئات الوطنية وبالأشخاص من طرف وزارة المالية تحت إشراف الحكومة وأجهزتها بهدف:

- 1 - تعبئة موارد جديدة عن طريق الخزينة والقطاع البنكي وكذا السوق المالية.

- 2 - باللجوء إلى مصرفه (Bancarisation) الموارد الموجودة حالياً خارج المسارات البنكية بكل قنواتها.

- 3 - تعبئة موارد جديدة تمثل في الصناديق والمؤسسات ذات الرأس المال الاستثماري، يعني صناديق الاستثمار، لتمويل الرساميل الخاصة كمساهمة في المؤسسات وليس كمقترضة لها.

وبدعماً لهذا المسعى ولتحسين الموارد، تقرر - إذن - ابتداءً من هذه السنة القيام بمراجعة معتدلة وتدرجية لتسعيرة بعض المواد (الوقود، الكهرباء والغاز...)، ويترتب عن هذا المسعى امتيازان اثنان يتمثلان في:

- 1) تقريب الأسعار المطبقة من تكاليف الإنتاج، والفجوة بينهما كبيرة، والتقليل بالتالي من التوجهات الملاحظة نحو الاستهلاك المفرط، والتبذير والتهريب المتصل بهذه المواد، باتخاذ إجراءات تحمي العائلات المتوسطة وتحمي كذلك بعض الأنشطة ذات الأولوية ومنها الفلاحية، أما بالنسبة للغازوال فإن المستوى العالمي من استهلاكه أكثر من 60٪ من استهلاكاً هو من الغازوال، يمّس من ناحيته بمدخلاتنا بالعملة الصعبة، وهو مسبب من ناحية ثانية في انتشار تلوث مصر بالمحيط بصحبة المواطنين ومصدر لأمراض خطيرة، ووزير الصحة حاضر معنا، ولكن ما دام استهلاكه واسع النطاق فسيتم تعويض ارتفاع تسعيرته لصالح بعض الأنشطة الفلاحية والصيد البحري.

- 2) التخفيف من المبالغ المرتفعة للاقتطاعات الجبائية

ومن أجل تجنب كبح وتيرة التنمية، نتيجة لتقليل الموارد والإيرادات الناجمة عن استغلال المحروقات، باشرت وزارة المالية تحت إشراف الحكومة ضمن استراتيجية حكومية، في مسعى لتعبئة الموارد الداخلية ذات الطابع التجاري وتلك التي بحوزة المُدّخرِين والمُواطنين موازاة مع التسوية البسيطة للوضعية الضريبية للتجار الذين لديهم مبالغ لم تخضع للضريبة.

وبالتوازي مع تعبئة هذه الموارد وحتى يتم التخفيف

وكمعوض للتراجع في الاستثمار عن طريق الميزانية: يواصل نص قانون المالية لسنة 2016 انتهاج سياسة تشجيع الاستثمار وتحفيز المؤسسات الناشطة في القطاعات ذات القيمة المضافة والقطاعات التي تحل محل الاستيراد أو ما يسمى بـ (Substitution à l'importation).

إن هذا النص يعزز الخيار المكرس في القوانين السابقة وخصوصا في قانون المالية لسنة 2015، وقانون المالية التكميلي لسنة 2015، الذي حدد كقطاعات ناشئة وقطاعات تعوّض الاستيراد وهي 12 قطاعا:

- الحديد والصلب،
- التجهيزات الكهربائية،
- قطاع الكيمايا الصناعية،
- شعب الميكانيك،
- الصناعة الصيدلانية،
- بناء السفن،
- قطاع التكنولوجيات المتقدمة،
- قطاع الصناعات الغذائية،
- قطاع النسيج،
- قطاع الجلود،
- قطاع الخشب.

واستمرارا للتحفيزات والإعفاءات الجبائية المشجعة للاستثمار في هذه القطاعات المسجلة في قانون المالية لسنة 2015، فإن نص قانون المالية لسنة 2016 وضع آلية جبائية ومالية تهدف إلى تشجيع الاستثمار المحلي في القطاعات المذكورة، للتقليل من الاستيراد فيها وإحلال محلها العرض الداخلي.

وفي هذا الاتجاه، تم الرفع من الحقوق الجمركية، فيما يخص استيراد الحواسيب والحفاظات الواقية، وذلك لأن الإنتاج المحلي لهاتين السلعتين من بين مجموعة كبيرة من السلع، بدأنا فيها سنة 2015 وتنتمي إليها في 2018 بحول الله، لأن الإنتاج المحلي من هذه السلع يكاد يغطي الطلب من الناحية الكمية والنوعية، وهو غير معقد تكنولوجيا ولا يستوجب استثمارات ضخمة.

وبالتوازي مع تشجيع الاستثمار والشعب الناشئة، فإننا نراعي المنتوجات التي لابد من مواصلة استيرادها، مع المحافظة على تكاليف إدخالها إلى الوطن، كما تمت بذلك إعادة النظر في نسبة الرسم على القيمة المضافة بتحفيضها

من التزامات الدولة تجاه المؤسسات العمومية التي تعاني من اختلالات، من جراء سياسات الدعم، بادرنا بمعالجة انتقائية لهذه الديون لإعادة الاعتبار لجدوها المالية ومن ثم المحافظة على ملاءمة وسيولة البنوك العمومية التي تقوم بتمويل هذه المؤسسات.

إن وضعية سونلغاز تشكل نوذجاً معبراً عن هذا المعنى، وهي الشركة التي تراكمت عليها ديون ليست وحدها، ديون سببها المستوى الحالي لأسعار الكهرباء؛ إن إجراء هندسة ملائمة سيسمح بمعالجة الديون المتراكمة للمؤسسات الكبرى في الجزائر، لكن هذه الهندسة لن تكون لها نجاعة كاملة إن لم تصحبها سياسة تدريجية لمراجعة أسعار الخدمات العمومية وأسعار بعض المواد التي ليست من الضروريات، تفاديا للاختلالات المستقبلية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

#### 4) المبادئ المهيكلة لتدابير قانون المالية:

تمحور التدابير المهيكلة لنص قانون المالية حول ما يأتي:

- 1 - الإحلال التدريجي للإيرادات العادية محل الإيرادات البترولية، والإيرادات البترولية أصبحت تسمى اليوم بالفرنسية (Une variable exogène) لا تتحكم فيها؛ فيشكل نص قانون المالية لسنة 2016 بداية منعرج هام وواعد، من حيث إيرادات الميزانية العامة للدولة، لمصادر الإنفاق العمومي، بحيث يتوقع، في سنة 2016، تحصيل ما يناهز 1600 مليار دينار كإيرادات بترولية مقابل ضعفها 3000 مليار دينار، كإيرادات عادية جبائية وكان عكس ذلك، وتجدر الملاحظة هنا أن عوائد أرباح الشركات العمومية وأقولها أمام هذا الجمع الكريم، عوائد أرباح الشركات العمومية الكبيرة والتي كان من المفترض أن ترجع إلى الدولة، كمساهم وحيد، لازالت ضئيلة، ضئيلة، ضئيلة، فاستثمارات الدولة في المؤسسات العمومية لا ترجع لها مداخيل.

فينطوي - إذن - تمويل ميزانية الدولة على تغيير نوعي معتبر، ذلك أن الجبائية غير البترولية المتأتية من النشاطات الاقتصادية تكاد أن تشكل - انطلاقاً من هذه السنة إن شاء الله - ضعف ما تحصله الجبائية البترولية، وهو مؤشر حقيقي ولكنه لازال ضئيلاً على تنوع تدريجي للاقتصاد.

- 2 - دعم الاستثمار الاقتصادي وتوسيعه كمكمل

**5 - تطوير وتبسيط الإجراءات الجبائية وزيادة التحصيل الضريبي:**

تهدف التدابير الواردة في نص قانون المالية لسنة 2016 إلى تحسين المردودية الجبائية من دون الرفع في النسب. فهي تهدف أساساً إلى اتباع طرق وأساليب لا مادية في التصريحات والتزامات الدفع، وذلك لوضع نظام تحصيلي عن بعد، وهو ما تدرج ضمنه عدة أحكام من هذا النص الذي هو أمامكم.

إن ذلك من شأنه أن يخفف تدريجياً من العوائق الناجمة عن إلزامية حضور الخاضعين للضريبة وعمليات الدفع نقداً.

**6 - توسيع الرساميل وتوسيع التمويلات لفائدة المؤسسات العمومية:**

وتدرج المادة 66 (من المشروع التي تقابلها المادة 62 من النص المصوّت عليه في الغرفة الأولى) حدوداً مقيدة وموضحة لفتح رأس المال المؤسسات العمومية، ولشراكة المؤسسات العمومية مع غيرها، لأن رصيدها كبير ورؤوس أموالها لازالت قليلة، ونحن في هذا المنعرج من إنفاق حكومي، إنفاق عمومي يتقهقر، وذلك تأكيداً لقاعدة موجودة قانوناً من قبل وهي مطبقة اليوم، أي منذ قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

إن هذه المادة التي أتت لا تستهدف أبداً ترخيصاً لفتح واسع النطاق لرأس المال المؤسسات العمومية، بل تستهدف ضمانبقاء المؤسسات التي تمت شراكات على مستواها من خلال الاحتفاظ بـ 34% من رأس المال خارج المؤسسات الاستراتيجية من طرف الدولة، لمدة خمس (5) سنوات، وهي النسبة التي تمنح للدولة حق النظر في سير هذه المؤسسات، فهي تسمح - مثلاً - بوقف أية عملية حل أو يوقف أية عملية بيع.

إضافة إلى ذلك، فقد تم التأكيد القانوني في نص القانون على شرطين آخرين من حيث الشراكة في رأس مال المؤسسات العمومية، بحيث:

- (1) إن المؤسسة العمومية، مهما كان حجمها أو القطاع الذي تنشط فيه، ليس بإمكانها فتح رأس المال للأجانب فلا يكون إلا للمساهمات الوطنية المقدمة سواء كانت اعتبارية أو شخصية وبعدأخذ رأي السلطات العمومية؛
- (2) لا يمكن قانونياً اليوم أو غداً أو بعد غد القيام بأية

من 17٪ إلى 7٪ فيما يخص واردات المنتجين للمدخلات الموجهة لإنتاج المحضر المعدني المركز الذي يعتبر أحد العناصر الأساسية لإنتاج أغذية الماشي في قطاع الفلاحة. وتم مواصلة النهوض بالمنتجين للقيمة المضافة على التراب الوطني، من خلال الإعفاء لمدة خمس (5) سنوات لكل من استمر في 12 شعبة من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) أو من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) ومن الرسم على النشاط المهني (TAP)، بالإضافة إلى تخفيض بـ 3٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض.

**3 - عدم إدراج ضرائب جديدة وعدم رفع نسب الضرائب المتواجدة، باستثناء إعادة النظر في بعض الرسوم التي لم يتم تحين مبالغها منذ أمد بعيد، لم يتم التنصيص في نص قانون المالية لسنة 2016 على أية ضريبة جديدة، كما لم يتم الرفع من نسب الضرائب الموجودة.**

بهذا المسعى، تتجه الدولة وتتجه الحكومة نحو استقرار الجبائية المطبقة على المؤسسات وعلى الأشخاص وعلى العائلات، كوسيلة يعتمدتها الاقتصاد الوطني وكأداة للمحافظة على القدرة الشرائية لمدخيل العائلات وكوسيلة كذلك لتعزيز هؤامش المؤسسات المستثمرة في بلادنا حتى نحل بالاستثمار الداخلي الاستيراد.

يتم بذلك منح الأولوية لتوسيع الوعاء الضريبي بدلاً من إعادة النظر في النسب الضريبية، والتخفيض التدريجي لما يسمى عندنا بالضغط الجبائي على العائلات والمعاملين الاقتصاديين مهما كانت طبيعتهم القانونية، المنتجين لقيم مضافة على أرض الوطن.

**4 - تثبيت قواعد الاستثمار الأجنبي وتعزيزها:**  
ينص القانون المتعلق بالاستثمار والذي هو قيد التعديل، مثلما هو معمول به دولياً، لأن قوانين الاستثمار sont formatés au plan international على قواعد وشروط قبول الاستثمار، قبل تكوين المؤسسات وقبل الشروع في استغلالها.

وبحسب هذا المنظور، فإن إنشاء المؤسسات التي تأتي بعد الاستثمار واستغلالها بعد تحقيق الاستثمار، يتم تحديدها بموجب قوانين أخرى وهي الآن في قانون المالية، ويتم بذلك إدراج القاعدة 51/49 في نص قانون المالية وتوسيعها إلى كل النشاطات بعد أن كانت مطبقة على نشاطات الإنتاج، والآن وسعت إلى الخدمات وإلى الاستيراد.

تكلمة لهذه المادة الموجودة في قانون المالية لـ 2015 وتعزيزاً لوضوح الرؤية في مجال الميزانية ولمقروئية الميزانية تهدف المادة 71 من المشروع (التي تقابلها المادة 67 من النص المصوّت عليه في الغرفة الأولى) إلى وضع أداة عملية فقط وليس بوضع أداة أساسية لأنها موجودة تطبيقاً للمادة 22 من القانون رقم 17-84 لسنة 1984، المتعلق بقوانين المالية لأنّه لدينا قانون عضوي في البلد حتى إن لم يكتب هذا النعت لقوانين المالية والتي تنصل على ما يلي: «يمكن إلغاء أي اعتماد يصبح غير ذي موضوع خلال السنة عن طريق التنظيم» ويمكن إعادة استعمال هذا الاعتمادات لتغطية النفقات الإجبارية المنصوص عليها قانوناً حسب طبيعة الميزانية ووفقاً للشروط المحددة عن طريق التنظيم». فالمادة 67 من نص قانون المالية لسنة 2016، التي تكمل المادة 22، تهدف - إذن - إلى منح الحكومة، باقتراح من وزير المالية، صلاحية اتخاذ مراسيم، بهدف استعمال موارد الميزانية بصفة مثلى وليس غير ذلك.

إن هذا الإجراء يسمح بتجنب تبعثر الموارد الميزانيةية، من خلال تعيتها لفائدة المشاريع التي هي في طور الإنجاز والانتهاء، عوض إيقاعها مشتتة على مستوى مشاريع مجمددة، وتحب الإشارة هنا إلى أن البرلمان يحتفظ بحق الاطلاع والرقابة، بما أنه يتعين - وكتبت في المادة - على وزير المالية أن يقدم في نهاية كل سنة مالية، تفاصيل وأسباب عمليات الاستدراك التي تمت في هذا الإطار.

6) القائمة الانتقائية للتداريب التشريعية والجبلائية: إن اقتراحات التدابير التي تضمنها نص قانون المالية لسنة 2016، والتي تدرج ضمن المنظور العام والمحظى السابق تحليله، يمكن رصدها في أربع فئات:

1) تشجيع المؤسسة والإنتاج الوطني والاستثمار، من خلال:

- تخفيض نسبة الرسم على القيمة المضافة من 17٪ إلى 7٪ المطبقة على المواد الأولية الداخلة في إنتاج المحضر المعدني المركز.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية لعمليات إعادة استيراد المواد البترولية تحت النظام الجمركي لتحويلها خارج الوطن؛ نبدأ في عملية تجريبية إن شاء الله، فعوض أننا نشتري الغزو 100٪ من الخارج، نصدره خاماً ونكمّله في الخارج، وعوض أننا نستورده بنسبة 100٪ نستورده بـ 30٪

عملية شراكة من دون الموافقة الصريحة من طرف الهيئة الحكومية أي مجلس مساهمات الدولة، الذي يترأسه الوزير الأول والذي يجمع أكثر من 10 وزراء والذي يأخذ قراراته في هذا المجال حالة بحالة.

ونتجدر الإشارة هنا إلى أن مجموعة من الشركات الكبرى مثل سوناطراك وسونلغاز وبما فيها شركات أخرى وغيرها، يخضع قانونها الأساسي لقوانين خاصة، تمنع فتح رأس المال، فهي محصنة في هذا المجال.

7) توسيع أدوات حشد الأدخار ومصرفة الموارد والاقتصاد:

بعد قانون المالية التكميلي لسنة 2015، يأتي نص قانون المالية لسنة 2016 بتدابير تهدف إلى توسيع أدوات حشد المدخرات المتواجدة عندنا التي لا تسير في الاقتصاد كما هو مطلوب، ومصرفة الموارد والاقتصاد من خلال توضيح شروط سير المؤسسات وصناديق الاستثمار التي هي ضئيلة، ضئيلة عندنا، بالتفرقة بين شركات التسيير والشركات ذات الرأس المال الاستثماري، لتمكين كل واحدة منها من القيام بدورها الاقتصادي والمالي على الوجه الأكمل.

ويتعلق الأمر هنا بأداة جديدة - إن شاء الله - لتعزيز الرساميل الخاصة للمؤسسات وتفعيل السوق المالية التي هي في مستوى أدنى مما يجب أن تكون.

8) التسيير الحذر اليقظ والأمثل لاعتمادات الميزانية: لقد أدخلت المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 والذي صادقتم عليه نظاماً لتأطير الميزانية في المدى المتوسط، ويسمح هذا النظام بتحديد تقديرات الإيرادات وال النفقات ورصيد ميزانية الدولة وعند الاقتضاء مديونية الدولة الداخلية أو الخارجية وكل ذلك لثلاث (3) سنوات وليس لكل سنة.

يلزم هذا التدبير الموجود في قانون المالية التكميلي بتحضير مشروع قانون المالية والمصادقة على ميزانية الدولة وتنفيذها، بهدف ضمان استدامة الميزانية المحددة بوجوب الإطار الميزانياتي في المدى المتوسط، وهو أمر يعمل به في جميع البلدان الكبيرة مثل بلدنا وتحويل الإطار الميزانياتي من مبدأ سنوية النفقات والإيرادات إلى نظرة متوسطة المدى، تستبق المخاطر المالية وتحكم في تسيير الميزانية بنفقاتها وإيراداتها بأسلوب حذر ويقظة فائقة واستعمال أمثل للموارد.

مراجعة نسبة الرسم على القيمة المضافة من 7٪ إلى 17٪ بالنسبة لكل استهلاك كبير في الغاز وكل استهلاك كبير في استهلاك الكهرباء ولقد قلت لكم بأن 2 مليون عائلة تقريباً - أي 10 ملايين نسبة لا تمسها هذه النسبة.

- تعزيز الوسائل القانونية لمراقبة الفاعلين المتتدخلين ضمن الدائرة التجارية لـ «إعادة تعبئة الهاتف النقال» لقد أدخلنا إجراء يعطي لوزير المالية والإدارة الضرائب أن تنظر إلى التدفقات التي تمر عن طريق هذه العملية والتي يظهر فيها أنها غير خاضعة للضرائب.

- إعادة النظر في المبلغ الحالي للرسم على حرق الغازات الذي يقترح نقله من 8000 إلى 20000 دينار لكل ألف متر مكعب عادي.

- إعادة النظر في إتاحة الاستعمال المجاني للملك العمومي المائي، من أجل الاستغلال التجاري للموارد المائية.

- تسقيف نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية في مستوى 3٪ كحد أقصى، باستثناء الاستثمارات المحققة في الهضاب العليا والجنوب، وكذا أنظمة دعم إنشاء مناصب الشغل - (ANSEJ-CNAC-ANGEM).

وأما حول تبسيط الإجراءات الإدارية: فسيكون ذلك من خلال:

- التفرقة بين عملية حساب رصيد الضريبة على أرباح الشركات وإجراء التصريح السنوي لهذه الضريبة.

- إنهاء الإجراء المتمثل في المراقبة وفي تعدد المراقبات الضريبية، ابتداء من السنة القادمة سنقلل من المراقبات، فعندما تمر مراقبة لا تضيف شيئاً ولكننا سنوسع من المراقبة عن طريق الوثائق، إثر مراقبة محاسبية ومراقبة الوضعية الجبائية، فلا نضيف مراقبة جبائية على مراقبة جبائية أخرى بل نوسعها.

- التخفيف من نظام لجان الطعن في مجال الضرائب.

- إنشاء ترخيص استعمال التجهيزات المستوردة بقبول مؤقت.

- والتخفيف من النظام الجمركي المطبق على المدخلات المستوردة لتحويلها من أجل إعادة تصديرها، فيجب أن ندخل كذلك في هذه العملية.

إجراءات الشروع في غلق تدريجي لـ 6 حسابات من

لأن التحويل فقط هو الذي يتم في الخارج.

- تطبيق الحقوق الجمركية بمستوى 15٪ على أدوات الإعلام الآلي المستوردة.

- إنشاء نظام جبائي وجمركي تفضيلي كأداة لحفظ على ما نسميه الشعب الصناعية الناشئة.

- توسيع إمكانية تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط وإدارتها من طرف متعاملين خواص يمكنون أراض و تكون أراض غير فلاحية.

- إنشاء شركات تسخير في أنشطة رأس المال الاستثماري.

- إدماج أحکام ذات طابع مالي، من أجل تقويتها والحفاظ عليها من جراء التعديل الجاري لقانون الاستثمار، والمتعلقة بـ:

- الإبقاء على عتبة فتح رأس المال المؤسسات العمومية؛

- الإبقاء على اللجوء إلى التمويل المحلي للاستثمار كقاعدة أساسية، والسماح للجمعيات الرياضية الوطنية التي لها مدخلات والتي يمكن أن تقوم بمبادرات الاستثمار، والتي ستوجه عائداتها بصفة حصرية للمهام المحددة في قوانينها الأساسية.

(2) توجد مجموعة من الإجراءات التي تمس بتحيين النسب وتحسين مردودية الموارد العادلة للدولة وذلك بـ:

- الرفع من إتاحة المحصلة من أجل استعمال يخص الأموال الوطنية المائية، من خلال اقطاع الماء، من أجل ضخمه في الآبار النفطية أو من أجل أي استعمال آخر في مجال المحروقات وليس في مجال الاستهلاك.

- مراجعة أسعار قسيمة السيارات، بإعفاء السيارات المهمأة بوقود الغاز الطبيعي المضغوط (GNC)، ويتعلق هذا التدبير برفع معقول جداً بالنسبة للتتكاليف لأسعار القسيمة؛ إن تنفيذ هذا الحكم من شأنه أن يسمح بصيانة البنى التحتية للطرق والطرق السريعة وإعادة تأهيلها، لأن كلفة الرصيد الموجودة عندنا كبيرة.

- مراجعة الرسم على المواد النفطية (TPP) لرفعها بـ 1 دينار / لتر بالنسبة للمازوت و 5 دينار / لتر بالنسبة للبنزين العادي و 6 دينار / لتر بالنسبة للبنزين الممتاز وبدون رصاص، وأمانة مني إليكم هذا الرفع في الضرائب يضاف إليه شيء قليل من التسعايرة ذاتها، ولكن تسعايرة كل من البنزين والوقود لا يزيد في اللتر عن أقصى حد ويكون بين 8 و 8.5 دينار.

أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

يأتي نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016 في ظروف مغايرة للسنوات القليلة الماضية التي عرف فيها سعر برميل النفط الخام ارتفاعاً قياسياً صاحبه ارتفاع في إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، في حين تيزت هذه السنة عن سابقاتها بتقهقر أسعار المحروقات بشكل كبير في الأسواق العالمية، ترتب عنه انخفاضاً معتبراً في عائدات الجزائر، وهو ما دفع بالتجاه اعتماد استشراف حذر لعائدات الصادرات من هذه المادة الطاقوية التي تعتمد ميزانية الدولة على جيابتها بشكل رئيسي.

ولا شك أن هذه الظروف بتأثيراتها مهما كانت كبيرة أو صغيرة، تجعل من الاستمرار في انتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية بعينها أمر فيه نظر، مع التغير الكبير الذي عرفته بلادنا على أصعدة كثيرة، سواء من حيث ارتفاع النمو الديمغرافي وضخامة المشاريع التنموية، والوضع الجديد الناجم عن الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات.

لقد انتهت بلادنا منذ الاستقلال وإلى اليوم سياسة اجتماعية رائدة تجاه مواطنها في العديد من المجالات، كالسكن، العلاج، التعليم، التشغيل، ودعم المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، الذي استفادت منه الفئات الهشة والميسورة على حد سواء، بل حتى مواطني دول المجاورة، وهو ما يجعل اعتماد الانتقائية في تقديم هذا الدعم واستحداث آليات أخرى لتقديمه ضرورة لا مفر منها، حتى يذهب الدعم لمستحقيه فقط.

وموضوع تقريرنا التمهيدي هذا هو الدراسة التي قامت بها لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، لنص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الحال عليها من لدن رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، بتاريخ 2 ديسمبر 2015.

وفي هذا السياق، عقدت اللجنة اجتماعاً بقى المجلس يوم الأحد 6 ديسمبر 2015 ببرئاسة السيد عبد القادر شنيني، رئيس اللجنة، ناقشت فيه بتمعن الأحكام والتدا이ير التشريعية التي تضمنها النص.

كما عقدت اجتماعاً آخر يوم الإثنين 7 ديسمبر 2015 ببرئاسة رئيس اللجنة، حضره السيد عبد الرحمن بن خالفة، وزير المالية، مثل الحكومة، وقدم عرضاً تناول فيه مختلف

التخصيص الخاص التي شرعنا فيها من أيام، لأننا بدأنا في عملية غلقها تدريجياً دون أن ننس بالبرامج.

السيد الرئيس،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
تلكم - إذن - أهم التدابير المقترحة ضمن نص قانون المالية لسنة 2016.

وفضلاً عن المبالغ المقيدة في الميزانية وتنوع الأحكام التشريعية، يستهدف نص قانون المالية، في منظوره العام، المحافظة على التوازنات الأساسية ومواصلة هدف النمو وتعزيز سياسة التضامن الوطني والسياسات لفائدة الشرائح الهشة وذات الدخل البسيط والمتوسط، كما يستهدف السهر على ثبيت البعد النوعي وإعادة الاعتبار للقيمة أساساً للأجر المتضاد مقابل العمل، وللتخصيص روؤس الأموال وكأساس لاستعمال وشراء وبيع السلع والخدمات واقتصادنا بحاجة إلى العودة للقيمة الحقيقة.

يعكس نص قانون المالية لسنة 2016 صورة بلد منشغل - بالفعل - بالتراجع الهام لاحتياطاته وبالآثار السلبية على حساباته، لكن يبقى معتمداً على قدراته وطاقاته من أجل نمو اقتصادي أمثل وازدهار اجتماعي متواصل تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بفضل تعبئة كامل القوى الحية للوطن والأمة.

والله على ما أقول شهيد، والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرنا للسيد الوزير؛ أحيل الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ليقرأ على مسامعنا التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

**السيد مقرر اللجنة المختصة:** شكرنا سيدي الرئيس؛  
بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد وزير المالية، مثل الحكومة،  
السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،  
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي

دولار أمريكي.

**حجم واردات السلع:** سينخفض إلى 54.7 مليار دولار أمريكي.

**معدل التضخم:** توقع النص أن يكون في حدود 4%.

**النمو الاقتصادي:** حدد بـ 4.6% إجماليًا، و 4.7% خارج المحروقات.

**II - ميزانية الدولة الإيرادات**

توقع نص قانون المالية لسنة 2016 أن تصل إيرادات الميزانية إلى 4747.4 مليار دج.

وتبلغ عائدات الجباية البترولية 1682.6 مليار دج، أما الجباية العادلة فتبلغ 2722.6 مليار دج.

**النفقات**

تقدير نفقات الميزانية لسنة 2016 بـ 7984.2 مليار دج، مسجلة انخفاضاً قدره 8.8%， مقارنة بما سجلته في قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والتي وصلت إلى 8753.7 مليار دج، وهذا يرجع إلى انخفاض كل من نفقات التسيير بـ 3.3% ونفقات التجهيز بـ 16.0%， واللتين وصلتا إلى:

- 1 - نفقات التسيير: بلغت 4807.3 مليار دج.
- 2 - نفقات التجهيز: بلغت 3176.8 مليار دج.

**III - متاحات صندوق ضبط الإيرادات:** ستبلغ 1797.4 مليار دج، في نهاية سنة 2016.

أما بخصوص عجز الميزانية، عجز الخزينة العمومية، وناتج احتياطي الصرف أواخر سنة 2016، فيحصلون على التوالي، إلى:

- عجز الميزانية: سيصل إلى 3236.8 مليار دج،
- عجز الخزينة العمومية: سيصل إلى 2451.7 مليار دج،
- ناتج احتياطي الصرف أواخر سنة 2016: سيصل إلى 121.2 مليار دولار أمريكي.

**V - التدابير التشريعية**

تضمن نص قانون المالية لسنة 2016 حزمة من التدابير التشريعية الهامة ذات الأهداف المالية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية... إلخ، هدفها تشجيع

المحاور والأحكام التي تضمنها النص، وتم فتح نقاش أثار فيه أعضاء اللجنة جملة من النقاط المتعلقة بما ورد فيه من أحكام وتدابير تشريعية، كما قدم مثل الحكومة من جانبها الأوجبة والتوضيحات اللازمة بخصوص المواقف التي تناولها الأعضاء.

وقد حضر الاجتماع إلى جانب مثل الحكومة السيد طاهر خاوة، وزير العلاقات مع البرلمان، والسيد حاجي بابا عمبي، الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالميزانية والاستشراف، وعدد من الموظفين الساميين في وزارتي المالية والعلاقات مع البرلمان.

واختتمت اللجنة دراستها الأولية للنص في جلسة عمل عقدها بمكتبها صباح يوم الأربعاء 9 ديسمبر 2015، برئاسة رئيس اللجنة، أجرت فيها تقييمًا شاملًا لمجريات النقاش الذي دار بين أعضاء اللجنة وممثل الحكومة ووضعت اللمسات الأخيرة على هذا التقرير التمهيدي الذي تضمن ثلاثة محاور رئيسية هي: مقدمة، محتوى نص القانون والتدابير التشريعية التي تضمنها، النقاش الذي دار بين مثل الحكومة وأعضاء اللجنة وخلاصة.

**1) محتوى نص القانون والتدابير التشريعية التي تضمنها:**

يحتوي نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016 الذي نحن بصدد مناقشته اليوم على 95 مادة، تتعلق بشكل عام بالتوازنات المالية ووسائلها، والميزانية والعمليات المالية للدولة، وماضي من أموال لميزانيتي التسيير والتجهيز ورخص البرامج، وعدد من التدابير التشريعية الهامة.

وسنتطرق فيما يلي بالأرقام إلى محتوى هذا النص:  
**I - تأثير الاقتصاد الكلي والمالي لنص قانون المالية لسنة 2016:**

تم تأثير نص قانون المالية لسنة 2016 على أساس المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الآتية:

- السعر المرجعي الجبائي لبرميل البترول الخام: حدد بـ 37 دولاراً أمريكيًا.  
- سعر برميل البترول في السوق: حدد بـ 45 دولاراً أمريكيًا.

- سعر الصرف: حدد بـ 98 دج للدولار الأمريكي الواحد.

- حجم صادرات المحروقات: سيصل إلى 26.4 مليار

يأتي في ظرف لا يمكن تجاهل صعوباته، وخصوصه بأسئلة وملاحظات مست في العمق الأحكام التي تضمنها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

وفيما يلي - باختصار - الأسئلة التي طرحت وردود مثل الحكومة عليها:

### 1- النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة:

**المادة 2:** المتعلقة بإلزامية إعادة استثمار 30٪ من حصة الامتيازات الموافقة للإعفاءات الممنوحة، في إطار أجهزة دعم الاستثمار، يجدر التوضيح، أن تبقى هذه النسبة ضئيلة بالنظر للإعفاءات الممنوحة.

ومن جهة أخرى، ما هي أهمية إدراج هذا التعديل في قانون المالية، علماً أن قانون الاستثمار هو في طور المراجعة؟

**المادة 8:** المتعلقة بمنع الخزينة العمومية رهنا قانونياً على جميع الأموال العقارية للمدينين بالضريبة؛ أليس من شأن هذا التعديل فتح المجال لتحكم وتعسف الإدارة، ولا سيما وأن التشريع الساري المفعول ينص على هذا الإجراء؟

**المادتان 9** المتعلقة بمراجعة تعريفة القسيمة السنوية للسيارات، و**15** المتعلقة بمراجعة الرسم على المتوجات البترولية، يلاحظ أن التسعيرة الجديدة للمازوت تتنافي والأهداف المعلن عنها، ولا سيما بالنسبة لتشجيع استعمال بدائل أخرى للوقود، على غرار غاز البترول المميع (GPL)، الذي يجد صعوبات أمام تعميم استعماله لدى الخواص وحتى لدى المؤسسات والهيئات العمومية، ألا يتعين التفكير في الآليات الكفيلة بتوجيه المستهلكين، لاستعمال هذا الوقود؟

لماذا تم فرض الرسم على القيمة المضافة، بنسبة 17٪ على حفاظات البالغين؟ أسوة باستهلاك المواد الطاقوية، أما كان من الأجرد اللجوء إلى مواد أخرى؟

ما هي المقاييس التي تم اعتمادها، في تسقيف استهلاك الكهرباء والغاز، والذي يوجهه ينتقل معدل الرسم على القيمة المضافة إلى 17٪؟ وهل تم تحديد الفئات السكانية المعنية بذلك؟ وهل تم الأخذ في الحسبان خصوصيات المناطق الجغرافية للوطن، ولا سيما وأن الاستهلاك يختلف من منطقة إلى أخرى؟

بخصوص الإجراءات الجبائية وتسوية النزاعات مع المكلفين، يلاحظ أن الإدارة لا تلجأ إلى استدعاء المعنيين، بالأمر من أجل تقديم توضيحاتهم، وهذا يعد تعسفاً في حق

الاستثمار المنتج والمنشئ للثروة ولمناصب العمل، وتعزيز توسيع الاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان اندماجه، وترقية الأنشطة وعمليات الشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة الجزائرية وكذا الأجنبية، وتبسيط وتحسين مناخ الاستثمار، وفيما يلي تلك التدابير:

- 1 - تخفيض المعدلات وتحسين مردود الموارد العادية للدولة،
- 2 - تشجيع ودعم المؤسسة والإنتاج الوطني،
- 3 - ترقية الاستثمار وتسهيله،
- 4 - تبسيط الإجراءات الإدارية،
- 5 - تدابير إعادة تنظيم الإيرادات.

ويدخل تحت هذه التدابير جملة من التدابير الفرعية ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة. فحوى النقاش الذي دار بين أعضاء اللجنة وممثل الحكومة

بعد أن استعرضنا، بإيجاز، محتوى نص القانون والتدابير التشريعية التي تضمنها، تطرق فيما يلي - باختصار - إلى العرض الذي قدمه مثل الحكومة لنص القانون، مع التركيز على النقاش الذي خص به أعضاء اللجنة نص القانون والأسئلة والانشغالات التي طرحتها على مثل الحكومة والأجوبة والتوضيحات التي قدمها بشأنها.

### I- تقديم مثل الحكومة نص القانون

قبل تقديم نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016، استعرض مثل الحكومة بإيجاز واقع الاقتصاد العالمي وتوقعات المستقبل، والتحديات المحيطة بالاقتصاد الوطني في ظل انخفاض أسعار المحروقات وما صاحبها من تراجع في العائدات.

كما تناول تأثير الاقتصاد الكلي والمالي لنص هذا القانون، وتطرق إلى الانخفاض الذي سيمس كلاً من واردات السلع وحجم الإيرادات من صادرات المحروقات؛ كما تطرق أيضاً إلى متاحات صندوق ضبط الإيرادات، وسلط الضوء على الأحكام والتدابير التشريعية التي تضمنها النص، وشرح بتفصيل كبير أهداف تلك الأحكام.

### II- النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة وردود مثل الحكومة عليها

لقد حظي نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016 باهتمام كبير من لدن أعضاء اللجنة، وبخاصة وأنه

المتجدد، وابتداء من السنة القادمة سيدعم كل من يستثمر في الطاقة الشمسية بـ 30٪، وسنضع نظاماً يضمن السعر في نهاية المسار، ذلك أن الطاقات غير المتجدد أكثر كلفة من الطاقات الكلاسيكية، وهو شكل من أشكال الدعم من أجل التنويع الطاقوي؛ وعليه، فإن للحكومة نظرة بعيدة ومتوسطة المدى، وتحطيم كبير يمتد إلى العشر سنوات القادمة، لوضع النموذج المختلط للاستهلاك الطاقوي وللانتقال الطاقوي، واستبدال الطاقات الروسية بالطاقات المتجددة.

- وبالنسبة لرفع سعر المازوت، أكد مثل الحكومة أن أصحاب المهن الصغيرة مثلاً الصيادين، سيحصلون على دعم من الدولة على سبيل التعويض، والشيء نفسه بالنسبة لمنتجي القمح والبقول... إلخ، وعليه فإن مسألة تعويض الفلاحين متکفل بها.

- وبالنسبة لكيفية تحديد مستويات تسقيف الكهرباء، أوضح مثل الحكومة أنه تم الاعتماد على إحصائيات سلطات الضبط، العاملة في هذا المجال، ومن ثم فإن قرابة العشر ملايين سيخضعون لأسعار الثابتة، وهو غير معنّين بهاته الزيادات؛ وفي سياق الانتقال الطاقوي، أكد أنه على الصناعيين التوجه نحو الطاقات المتجددة سريعاً، فهذا ما سيضمن لهم ربحية أكبر.

- وبخصوص الانشغالات الواردة بشأن تداعيات هذا النص على القدرة الشرائية للمواطن، أوضح مثل الحكومة أن قطاع التجارة مهيأ، ولا سيما وأن السوق عندنا يطبعها نوع من الاختلال، وبخاصة اتساع رقعة المضاربة في اقتصادنا، وغيرها من السلوكات التجارية السلبية.

- وبخصوص المادة 66، التي أثارت نقاشاً واسعاً، أوضح مثل الحكومة أن أحكام هذه المادة مدرجة - سابقاً - في قانون الاستثمار، وأن مراجعته تهدف إلى مواعيده مع القواعد الدولية المعول بها في هذا المجال، وأن قوانين الاستثمار عبر العالم تتصرّ على الاستثمار في حد ذاته قبل الشركة؛ وعليه، فإن كل الأحكام التي ليست لها صلة بقانون الاستثمار، تم نقلها من قانون الاستثمار إلى إطارها الملائم.

- وبشأن فتح رأس المال المؤسسات العمومية الاقتصادية، أوضح أنه في بداية العملية تبقى المؤسسة مُحفظة بـ 34٪ من مجموع الحصص والأسهم الاجتماعية، مؤكداً أن القوانين التي تحكم بعض المؤسسات تمنع فتح رأس المال،

المكلفين بالضريبة.

المادة 35: نصت على إلزامية تقديم المكلفين الذين ينجذبون عمليات بالجملة، كشفاً بقائمة لزبائنهم لإدارة الضرائب؟ ألا يشكل هذا مساساً بالبيانات الشخصية للمواطن؟

المادة 37: لماذا تم استبدال شركة «سونالغاز» بوكالاء شركات توزيع الكهرباء والغاز؟

المادة 40: التي تهدف إلى تشديد العقوبات الجمركية المنسقة، لا سيما على الألعاب النارية، لماذا لا يتم بالموازاة مع ذلك تعزيز المراقبة الجمركية لمنع دخول هاته المواد؟

المادة 55: التي تسمح باللجوء إلى التمويلات الخارجية لإنجاز الاستثمارات الاستراتيجية، من طرف المؤسسات الخاصة للقانون الجزائري، لماذا لم يتم تحديد المؤسسات المعنية بهذا الإجراء أو إخضاعها لدراسة لجنة مشتركة، تضم الحكومة وأعضاء من البرلمان وكذا بنك الجزائر؟ وهذا نظراً لتداعيات هذا الإجراء على الاقتصاد الوطني، من جهة، وللتجارب السابقة في هذا المجال، من جهة أخرى؟

المادة 52: لماذا لم يذكر أن الشركة الوطنية «سوناطراك» أو شركاؤها، هي المخولة بتقديم طلبات حرق الغاز؟

المادة 62: المتعلقة بفتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية الوطنية، ما هي المؤسسات المعنية بذلك، ولماذا لم يتم استبعاد القطاعات الاستراتيجية من مجال تطبيق هذا التدبير، ولا سيما تلك المتعلقة بالطاقة، الدفاع الوطني... إلخ؟

وعطفاً على هذا، يعد من غير الملائم التنازل الكلي عن المؤسسات بعد انقضاء خمس (5) سنوات.

المادة 66: ما هي أسباب مراجعة قاعدة 49-51، ولا سيما وأن قانون الاستثمار هو في طور المراجعة؟

المادة 67: ما هي الأوضاع التي واجهتها وزارة المالية على أرض الواقع، والتي دعتها إلى سن هذا الإجراء، وهل يمكن تقديم أمثلة عملية على ذلك؟

2- ردود مثل الحكومة:  
أجمل مثل الحكومة ردوده على ما ورد في مداخلات الأعضاء من أسئلة بما يلي:

- بشأن النموذج الطاقوي الوطني، أكد أن هذا النموذج بقصد البناء في بلادنا، هذا إلى جانب توفرنا على صندوق الانتقال الطاقوي وكذا الصندوق الخاص بالطاقات

وإنما للتمويلات الخارجية، وثمة فرق بين المدولين، لأن هاته التمويلات تقتضي المشاركة في الأرباح والخسائر، وهو إجراء يقوم به الجميع في المشاريع الكبرى، وهو ما أتى به النص الذي سيدخلنا في تركيبات عصرية، هي التمويلات المختلطة.

وبخصوص قاعدة 51/49 المتعلقة بكيفية إنجاز الاستثمارات الأجنبية، أكد مثل الحكومة أنه في إطار مراجعة قانون الاستثمار، تم إدراج مجمل الأحكام ذات الطابع المالي - التي تضمنها - في قانون المالية؛ إضافة إلى ذلك تم توسيعها لممارسة أنشطة الاستيراد والخدمات. وبشأن المادة 67 التي تسمح لوزير المالية بتجميد أو إلغاء الاعتمادات خلال السنة المالية، أكد مثل الحكومة أن هذا الإجراء يندرج في سياق التسيير الحذر واليقظ للميزانية، وهو مبدأً أدرج في المادة 22 من القانون رقم 17-84، المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984، والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، وجاء تتميم المادة المذكورة بهدف إدخال آلية للتطبيق فقط؛ وهذا بقصد - لاسيما - تعبيئة الموارد المالية المتوفرة، واستعمالها استعمالاً ملائماً؛ كما أوضح أن هذا الإجراء معمول به في العديد من الدول.

#### الخلاصة

لقد تضمن نص قانون المالية لسنة 2016 حزمة من التدابير التشريعية الهامة ذات الأهداف المالية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية... إلخ، هدفها تشجيع الاستثمار المنتج والمنشئ للثروة ولمناصب العمل، وتعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان اندماجه، وترقية الأنشطة وعمليات الشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة الجزائرية وكذا الأجنبية، وتبسيط وتحسين مناخ الاستثمار. فيما يلي تلك التدابير: تحيني العدلات وتحسين مردود الموارد العادلة للدولة، تشجيع ودعم المؤسسة والإنتاج الوطني، ترقية الاستثمار وتسهيله، تبسيط الإجراءات الإدارية وتدابير تتعلق بإعادة تنظيم الإيرادات.

ذلك، سيدى الرئيس المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016؛ شكرًا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مثل شركات: سوناطراك، سوناغاز، إتصالات الجزائر... إلخ، لذا فإن المؤسسات الاستراتيجية غير معنية بهذا الإجراء؛ إضافة إلى ذلك، يتولى مجلس مساهمات الدولة دراسة هذا الموضوع حالة بحالة؛ أما بالنسبة للبنوك، فإن الأمر مرهون بالحصول على موافقة مجلس القرض والنقد، مؤكداً أنه لا يجب التخوف من هذا الإجراء، لأنه من شأنه إعطاء نفس جديد للمؤسسات، وبخاصة في ظل تراجع موارد الميزانية.

وبخصوص إلزامية إعادة استثمار 30٪ من حصة الأرباح الموافقة للأمتيازات المنوحة في إطار أنظمة دعم الاستثمار، أوضح أن تطبيق إلزامية إعادة هاته الحصص عرف عدة صعوبات، ولاسيما في مجال تحديد حجم الامتيازات المنوحة، كون بعض الامتيازات المنوحة لا تتمثل للمؤسسة سوى دعم لسيولة خزينتها، أما البعض الآخر فيُعد قابلاً للخصم، وأشار من جهة أخرى، إلى أن العملية تتطلب متابعة التسيير الجبائي للمكلفين بالضربي.

- وبشأن تعديل تعريفة قسيمة السيارات، أوضح مثل الحكومة أن الدولة أنفقت خلال السنوات الماضية، أموالاً باهظة من أجل إنجاز الطرق والطرق السيارة وتمويل ميزانية الدولة، وبالتالي، فإن هذا التدبير يهدف إلى تكين الميزانية من موارد إضافية للتکفل بعمليات ترميم البنية التحتية للطرق والطرق السيارة المنجزة وصيانتها، كما أفاد أنه تم استبعاد السيارات التي تسير بوقود غاز البترول المميع من ذلك.

وبالنسبة لبرنامج الامتثال الجبائي الإرادي، أكد أن الرسم المفروض والمحدد بـ 7٪ يعني التجار الذين لم يدفعوا الضرائب فقط، والإنصاف يقتضي أن يساهموا بجانب من العباء الضريبي، والعملية تعد تسوية للوضعية الجبائية ستتحققها مبادرات أخرى في مجال احتواء الأموال خارج المجال البنكي، ولاسيما وأن المرحلة الأولى أعطت ثمارها، وهنا أكد مثل الحكومة، أن جزءاً من الموارد التي فقدت من إيرادات الجباية البترولية، تم تعويضها بواسطة هاته المدخرات.

وعن اللجوء للتمويلات الخارجية، أكد مثل الحكومة أن هذا الإجراء موجود أيضاً في قانون الاستثمار، ونبه إلى أن الاستدانة الكلاسيكية من الخارج مازالت ممنوعة، وفي نص قانون المالية لسنة 2016، لم يتم التطرق لمسألة الاستدانة

صحيح أن انخفاض أسعار البترول وتراجع سعره إلى أقل من 40 دولارا للبرميل، أثر سلبيا على اقتصادنا الوطني؛ هذا الانهيار المخيف لعملتنا انحرّ منه ارتفاعا ملحوظا في أسعار المواد الاستهلاكية ومختلف المنتجات الاستهلاكية المستوردة، كما أثر وسيؤثر سلبا على نسبة التضخم وكذا على نوعية معيشة المواطن الجزائري.

كما يعود - سيدى الرئيس، سيدى الوزير - هذا الداء لسبب فائض وضخامة السيولة في السوق السوداء خارج البنوك التي تقدر - حسب المختصين - ما يعادل 40 مليار دولار.

سيدى الرئيس،

سيدى الوزير

تعلمون أن دخول إيران السوق الدولية للنفط ابتداء من 2016، سيؤثر سلبا على أسعار البترول، حيث توقع خبراء البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن إيران ستضخ مليون برميل جديد في السوق العالمية، مما يحدث وفرة كبيرة في سوق النفط الذي سيتهاوى إلى ما دون الأربعين دولارا بدءا من جانفي 2016، وهو ما يشكل خطرا إضافيا على استقرار التوازنات المالية في بلادنا.

سيدى الرئيس،

سيدى الوزير،

إن هذا المشروع يأتي في إطار تجسيد مخطط فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة لدعم النمو وفق مقتضيات المرحلة.

صحيح أن مشروع قانون المالية 2016 الذي نناشهه اليوم يقترح أحکاما ضريبية جديدة وتعديلات لبعض الأحكام المعمول بها حاليا، بهدف خلق موارد إضافية لميزانية الدولة وتحفيض الآلية الضريبية لصالح الاستثمارات، هذا شيء جيد، وقد راجع هذا النص قيمة قسيمة السيارات برفها حسب نوع وعمر وقدرة السيارة، نعم هذا كذلك شيء معقول، لكن في المقابل لابد أن ينعكس ذلك في الميدان أي في صيانة وإعادة تأهيل الطرق والطرق السريعة المنجزة، ويقترح كذلك مشروع قانون الإعفاء من قسيمة السيارات للمركبات التي تسير بغاز النفط الوقود المسال والغاز الطبيعي المضغوط، وهذا لتشجيع استعمال الوقود النظيف وهذا شيء جيد، ووضع حد لتهربيه، وهذا شيء جيد كثيرا، كذلك رفع الزيادات في قيمة الرسم علة فواتير

السيد الرئيس: شكرنا للسيد مقرر اللجنة المختصة على قراءته التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع. ننتقل الآن إلى الجزء الثاني من هذه الجلسة والمخصص للنقاش العام، وفيه أذكر بما سبق لي وأن قلته في بداية الجلسة، وهو تمكين كل مسجل منأخذ الكلمة في حدود سبع (07) دقائق ولرؤساء المجموعات البرلمانية ربع ساعة أي (15) دقيقة، وبعدها سوف نسمح للسيد وزير المالية، مثل الحكومة بالرد على مختلف الأسئلة التي ستطرح في هذه الجلسة.

إذن، نشرع في النقاش والمتدخل الأول هو السيد صالح دراجي، الكلمة لك.

السيد صالح دراجي: شكرنا سيدى الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

إطارات الدولة المرافقة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدى الرئيس،

سيدى الوزير،

تعيش بلادنا أزمة مالية لا سابق لها، ولو أن السلطات العمومية وبما فيها الحكومة لم تقر بها صراحة إلى حد الآن، وهذا نشاهد من خلال تقهقر عملتنا في سوق العملات الذي لم تعرفه بلادنا منذ الاستقلال مقارنة بالدولار والأورو، حيث أصبح الدينار الجزائري - للأسف الشديد - الأضعف على المستوى المغاربي، كما أصبحنا نحتل مرتبة متاخرة عالميا في هذا الميدان.

سيدى الرئيس،

سيدى الوزير،

لابد من قول الحقيقة للشعب الجزائري، رفعنا من قيمة الضرائب وسترتفع مستقبلا هذه القيمة، إنها الحقيقة، والشعب الجزائري يتماشى معها فهو شعب متضامن وسوف يتضامن مع حكومته ومع دولته، يجب علينا أن تكون أولا صرحا مع أنفسنا ومع شعبنا هذا هو الخطاب.

سيدى الرئيس،

سيدى الوزير،

سيدي الرئيس،  
سيدي الوزير،  
لإيجاد مخرج جزئي لهذه الأزمة قام قطاعكم بعملية: «المطابقة الجبائية الإرادية» مثلما نص عليه قانون المالية التكميلي 2015، بهدف دمج رؤوس أموال السوق الموازية في البنوك.

وحدد هذا الإجراء تاريخ 31 ديسمبر 2016، كآخر أجل لانقضاء هذه العملية، موضحا أنه بعد انقضاء هذه الفترة سيتم إخضاع مالكي رؤوس الأموال إلى عقوبات.

سيدي الرئيس،  
سيدي الوزير،

مامدى نجاعة هذه العملية التي اقترحتوها؟  
لن戕اعة هذا القرار واسترجاع هيبة وقوة الدولة...

السيد الرئيس: لا بد من إيقاف الكلمة؛ الكلمة الآن للسيد العمري لکحل.

السيد العمري لکحل: شكرًا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

الفضليات، الأفضل،

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد معالي وزير المالية،  
السيدات والسادة معالي الوزراء،  
السيدات والسادة المرافقون معالي الوزراء،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

ولأن قانون المالية للسنة المقبلة يأتي ضمن السياسة المطبقة لمواصلة تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 المسطر من لدن فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، ينبغي على الجميع أن يعي أن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وتدرجها إلى مستويات منخفضة ستؤدي حتما إلى اختلالات في الموارد وفي الميزانيات لكل دولة؛ وبلدنا الجزائري ليس في منأى عن هذه التقلبات، خاصة وأن صادراتنا نحو الخارج، أكثر من 90% مصدرها المحروقات، ولذلك بات من الضروري اللجوء إلى تنوع الصادرات نحو الخارج وتعزيز الاستثمار وخلق الثروة المحلية وتشجيعها.

الماء بنسبة 4% للولايات الشمالية و2% لولايات الجنوب، كما يقترح أيضا نسبة الرسم على القيمة المضافة على غاز البترول السائل «المازوت» والكهرباء وهذا معقول ولكن - سيدي الرئيس، سيد الوزير - نود لو كان الارتفاع تدريجيا وكان من الأجل تحضير المواطن الجزائري لهذه الزيادات.

كما يقترح مشروع قانون المالية 2016، تخفيفات جبائية لصالح الاستثمار، والسماح للشركات الجزائرية بالحصول على تمويلات أجنبية للمشاريع الوطنية حتى المشاريع الكبرى حسب قانون المالية لسنة 2016، حيث كانت هذه الأخيرة منوعة منذ سنة 2009 وهذا ضروري لإنعاش اقتصادنا الوطني.

الشيء الإيجابي الذي نشمنه هو رفع الغلاف المالي المخصص لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والتي زادت ميزانيتها، تماشيا مع دعم الدولة للقطاع الذي تعول عليه من أجل خلق ثروة بديلة عن الطاقة ورصد غلاف مالي له فاق 55 مليار دج.

هذا القطاع يعتبر العمود الفقري في الدول المتقدمة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

فيما يخص المادتين 66 و67 والله إنني أتساءل، فمن جهة نشكو حال البلاد الذي يمر بأزمة... لا بد من فتح القطاع، لا يعقل أن تكون مؤسسات عمومية عاجزة ونزيد في ضخ أموال من الخزينة العمومية وهي من جيوب الجزائريين، فلا يمكننا أن نضع المصلحة إسمحوا لي.

فيما يخص المادتين اللتين أسالتا كثيرا من الخبر واللعاب، لا أرى مانعا إن كان هذا يخدم مصالح الجزائر، صحيح أن هذا القانون نوعا ما حار، إنه مملوء بالتواابل - سيد الوزير - لكن كنت أود إعداد الجزائريين، لأن التوابيل جد قوية.

حانة الفرصة حتى نخرج من هذه الأزمة بقوة أكبر والانتقال إلى الاستثمار المنتج والتركيز على الصناعة والزراعة، كأساس لبناء الاقتصاد الوطني؛ إن الأزمة لا تعني بأي شكل من الأشكال التخلص عن الجانب الاجتماعي، حيث لا بد من مواصلة الدعم للفئات الهشة وتلك التي تحتاج حقيقة إلى دعم الحكومة وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، أي الإعانات الهدافة، يجب وقف النزيف، سيدي الرئيس، سيد الوزير.

أحيائها والتلوث البيئي، وما ينجرّ عنه من أوبئة وأمراض مستعصية، مثل الربو والحساسية والروماتيزم وهذا بشهادة الخبراء، إذ أصبحت تشكل عائقاً كبيراً بالنسبة للقائمين على علاجها والسيد وزير الصحة موجود معنا، وكما سبق ذكره رغم النداءات من طرف المنظمات والخيريين وحتى تعليمات القاضي الأول في البلاد لم تتحترم.

السيد الرئيس،

كما لا يخفى على أحد أن الضريبة هي عبارة عن مساهمة مالية إجبارية يقوم بدفعها الأفراد دون مقابل، ومع توسيع نطاق وأنواع الضرائب نتج عنه ظاهرة خطيرة سميت بالتهرب الضريبي، التي أصبحت تهدد اقتصاديات الدول المتخلفة، وتحايل المكلفين بالضريبة على الإدارة الجبائية، مستخدمين في ذلك طرق وأساليب، سواء أكان ذلك بطريقة مشروعة وتسمى بالتهرب الضريبي، أو بطريقة غير مباشرة وتسمى بالغش الضريبي، فهذا يحول دون تحقيق الدولة لأهداف وسياسات اقتصادية واجتماعية التي تسعى لمعالجة هذه الظاهرة.

السيد وزير المالية المحترم،

متى نبث روح الوعي والحس الوطني في نفوس هؤلاء المعنيين بتسييد حقوق الدولة والمجتمع، وأن يرقى مجتمعنا إلى مصاف المجتمعات الراقية، في أن الذي يسدد الضريبة يعتبر إنساناً مثالياً وله مكانة مرموقة في المجتمع؟

وللأسف - السيد الرئيس - أن ما هو موجود ببلادنا على مستوى المحاكم الجزائرية يقدر بالمئات وبعدد كبير من الملايين.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد أن أسواقنا الوطنية أصبحت مليئة بالمنتجات المشوشة والمقلدة، بل إن الكثير منها ضار وليس له منافع، خصوصاً المواد الغذائية ومواد التجميل وغيرها.

وكما نلاحظ أن ضعف أداء الجهات الرقابية وعدم مقدرتها على تغطية الأسواق بالكامل، وكذلك عدم أداء دورها بالشكل الأمثل الذي يضمن الحفاظ على الصحة العامة للأفراد، وحمايتهم من أضرار السلع التي تدخل في تركيبها بعض المواد الضارة، المنتشرة بشكل كبير جداً، وأن هذه المنتجات والسلع ذات الارتباط الوثيق بالاستخدام الأدمي مما نتج عن هذه السلبيات آثار ونتائج صحية غير

ويأتي في مقدمة هذه الثروات - سيد الرئيس - القطاع الفلاحي.

سيد الرئيس،

إن بلدنا يمتد على مساحة 2.3 مليون كلم<sup>2</sup> وبها أكثر من 8.5 هكتار أرضاً صالحة للزراعة، منها 3,5 مليون هكتار مخصصة للحجوب بشتى أنواعها.

السيد الرئيس،

لعل من أبرز ما يعانيه القطاع الزراعي هو مياه السقي، وقد أثبتت التجارب في الميدان أن الهكتار الواحد المسقى بالري التكميلي يتراوح مردوده ما بين 70-80 قططاً في الهكتار، فلو كان لدينا 2 مليون هكتار من الأراضي المسقية، لاستطعنا أن نسد احتياجاتنا من الحجوب ونقوم بتصدير الباقى نحو الخارج، والعودة إلى سابق عهد الجزائر أنها «مطمورة روما» وما تصريحات وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وهو معنا الآن أن الجزائر ستبلغ في السنين القليلة القادمة 2 مليون هكتار مسقى، فإن تحقق هذا الحلم فسوف نصل إلى الغاية المنشودة.

السيد الرئيس،

وما يبعث على الارتياح في هذا المجال، هو الاهتمام الذي أولته القيادة السياسية في البلاد للقطاع الفلاحي من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية، وتجسيد هذه السياسة من طرف الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال في لقاء الحكومة مع الولاية ولقائه مع الفلاحين في عيدهم 41، بعين الدفلة، وستؤتي هذه السياسة أكلها، وتعويض صادرات المحروقات ب الصادرات المنتجات الزراعية.

السيد الرئيس،

إلا كيف نفسر غزو الإسمنت الذي يلتهم عشرات الهكتارات من أخصب وأجود أنواع الأراضي الزراعية، على طول الشريط الساحلي للوطن، وخاصة سهل متيبة.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كان من سبقونا قد استصلاحوا أراضي متيبة وحافظوا على أراضيها الخصبة، فهل من العقول أن تقوم الدولة الوطنية باغتيال هذه الثروة، تحت مبررات توسيع العاصمة التي يمكن لها أن تتسع في غير متيبة؟

السيد الرئيس،

إن الضائقة التي تعيشها العاصمة الجزائرية اليوم، تبعث على القلق حقاً، فيما يخص التنقلات داخل

منح معظم المشاريع الضخمة بالتراضي لمؤسسات فاشلة؛ والأسوء في كل هذا أن هذه المشاريع لم تنطلق بعد، رغم أن اللجوء لحالات منح الصفقات بالتراضي يحددها قانون الصفقات العمومية لحالات خاصة واستثنائية، لكن ما عرفه قطاع الأشغال العمومية في هذا الشأن جعل الاستثناء هو القاعدة وحتى قطاع السكن لم يسلم هو الآخر من ظاهرة منح الصفقات بالتراضي، وأفتح قوسا هنا لتشمين قرار السيد الوزير للأشغال العمومية الذي اتخذه يوم السبت 05 ديسمبر، والقاضي بمنع اللجوء لمنح صفقات الأشغال العمومية بالتراضي واللجوء للمناقصات، وهنا لابد من التجديد على مراعاة الوقت والنوعية والتكلفة في هذه المناقصات حتى نقطع الطريق على كل أشكال المحاباة والتلاعيب، كما نتمنى أن تتمدد قرارات السيد وزير الأشغال العمومية لتشمل سحب المشاريع من المؤسسات الفاشلة أو تلك التي عجزت عن مباشرة المشاريع أو إنجازها في وقتها؛ وأستغل هذه المناسبة للفت انتباه السيد وزير الأشغال العمومية لتضرر الطرقات البلدية والولائية بولاية المدية من استعمال شاحنات الوزن الثقيل والتي لا تحترم الحمولة المسموح بها، مما أثر على حالة هذه الطرقات عبر الولاية.

قطاع الفلاحة: إن التحديات الخارجية والداخلية التي رافقت إعداد قانون المالية لسنة 2016، تحتم على الحكومة أن تراعي قطاع الفلاحة، من أجل بناء اقتصاد بديل خارج المحروقات، ولعل القرارات التي أعلن عنها السيد الوزير الأول بمناسبة الذكرى 41 لتأسيس الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين، والمتمثلة في تطوير الشعب الفلاحية الاستراتيجية، على غرار الحبوب والحليب، وتوسيع المساحات المسقية وتحديث المكننة وتأهيل اليد العاملة، كلها قرارات تستحق كل التشجيع وندعو لمتابعة تنفيذها على أرض الواقع؛ وهنا يجب التنبيه لظاهرة خطيرة يعرفها القطاع الفلاحي والمتمثلة في المستثمرات الفلاحية التي تم تحويلها عن الغرض الذي منحت من أجله، لدرجة أن بعض المستفيدين من هذه المستثمرات قام بتشييد مصانع وحظائر لتوقف الشاحنات فيها، بل وصل الأمر في بعض الحالات لتأجير أراضي هذه المستثمرات لوكالاء السيارات وبعض المستثمرين لاستغلالها كحظائر للحاويات أو ما يشبه الميناء الجاف؛ وهنا أدعوا لتفعيل دور المستشفى

مقبولة، كان تشار الأمراض الخطيرة ومنها السرطان، ويرافق ذلك ضعف واضح وجلي في مستوى الثقافة والوعي لدى العامة في هذا الجانب.

وإن هذه السلع ذات آثار اقتصادية سلبية على الفرد والمجتمع، لما تشكله من استنزاف كبير للأسرة وقدرتها الشرائية، كما أن هذه المنتجات تتصرف دائمًا بذات عمر افتراضي قصير المدى، وبالتالي كثرة استهلاك هذه المواد والضغط على الأسرة وقدرتها الشرائية.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله  
ويركتاه.

**السيد الرئيس: شكرًا للسيد العمري لـكـحـل؛ الكلمة  
الآن للسيد بلقاسم قارة.**

السيد بلقاسم قارة: شكرنا سيدى الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدات والساسة الوزراء،

زمپلاتھ، زملائے

أسرة الإعلام،

الحضور الكبير،

تشكى مناقشة قان

## نظر في السياسة الـ

السيد الرئيس،

لقد أنفقت الحکوم

## عم المؤسسات العم

حجم الأموال الت

، دولا، وهذا أو ح

كتاب الحكمة

لأهمية الفاشلة،

رِيَاضَاتٍ

الصلوة الائمة

وَالْمُفَارِقَاتُ

فقامت والآلة شفوا

مِنْ فَقْلَةِ الْأَشْكَانِ

## الأشغال العسكرية

والكلام، وإن كان - للأسف - هذا الكلام أحياناً عنيفاً ومهيناً، لكن هذا لا يلزمنا بأن نغمض أعيننا على بعض الاتصالات الخاصة، خاصة في هذا الظرف الصعب جداً، سواء على الصعيد الاقتصادي والمالي أو فيما يخص أمن المنطقة التي تنتهي إليها الجزائر.

فعلاً - سيدى الرئيس - إن التشكيك في مصداقية وشرعية المؤسسات، وحتى في وجودها وقدرتها على أعلى مستوى، والذي يروج هنا وهناك مرفقاً بالتخويف، يستوجبنا ويحثنا قبل التطرق إلى مضمون المشروع المطروح علينا للنقاش، بالقول إن هذا التشكيك لا يبرر موضوعي له، بحيث إن قانون المالية لسنة 2016، على سبيل المثال، لم يأت بصفة عفوية من العدم أو من فراغ مؤسساتي، وكأنه ظهر ظهور التولد الذاتي، بل وصل إلينا بعد العبور على عدة محطات شاقة، والتي اجتهد من خلالها الكثير والكثير من أولئك الذين يهمهم الأمر على مختلف مستويات الدولة والذين نثمن جهودهم.

وهذا يبين بوضوح أن التشكيك في وجود المؤسسات، مهما كانت، وفي قدرتها، على القيام بهما أمر مبالغ فيه، إذ ينبعق من معانينة سطحية أو حسابات سياسية، تقاد تبعداً عن المسائل الجوهرية وتحول أنظار الرأي العام من الأهم إلى الوهم.

صحيح - سيدى الرئيس - أن المسار العادي المتعلق بإعداد قانون المالية على وجه الخصوص، قد تشوّش عليه ربما بعض التدخلات من خارج الهيأكل، بهدف ضمان مصالح فئوية أو خاصة، على حساب المصلحة العليا للبلاد، مثلما يحدث في كل الدول، لكن هذا لا يعني أن مؤسسات الدولة مشلولة ونائمة وأن الجزائر يتيمة، وأن المجال مفتوح لمن هب ودب لكي يفعل ما يشاء.

أما فيما تعلق بمضمون قانون المالية، ونظراً لما قد يكون غامضاً إلى حد ما، أريد أن أطلب توضيحاً بخصوص بعض الخيارات التي تمت، سواء في إطار سياسة الميزانية أو في إطار السياسة الجبائية المقترتين، للتتصدي للوضع الاقتصادي والمالي الصعب الذي تمر به البلاد.

السؤال الأول: إذا اعتبرنا بأن النمو في بلادنا قد كان يجره دائماً الإنفاق العمومي، وأن إنشاء النشاط الاقتصادي مرتبط بداهة بالعجز في الميزانية، كيف نواجه، في هذه الحالة وفي آن واحد، التصدي للبطالة والتقليل من عجز الميزانية

والرقابة لمتابعة النشاط والاستثمارات الفلاحية كي لا تحد عن الهدف الذي منحت من أجله.

وهذا بحد ذاته يشكل واحداً من أكثر مظاهر التهريب الضريبي، بحكم أن هؤلاء الفلاحين لا يدفعون الضرائب عن هذا النشاط غير الشرعي ويزاولونه دون سجل تجاري، وهنا أدعوك لتفعيل دور الرقابة والمتابعة للنشاط والاستثمارات الفلاحية كي لا تحد عن الهدف الذي منحت من أجله. هذا ما أردت أن أساهم به في مناقشة قانون المالية، شكرًا على حسن إسغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرًا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة الآن للسيد الهاشمي جيار.

**السيد الهاشمي جiar:** شكرًا سيدى الرئيس.  
دولة الرئيس الموقر،  
معالي الوزراء الأفضل،  
زميلاتي، زملائي الأعزاء،  
الحضور الكريم،  
السلام عليكم.

ما حدث مؤخرًا بمناسبة النقاش حول قانون المالية لسنة 2016، وما يجري من تعليق بخصوص بعض المواد، بقدر ما يكون - ربما - مقلقاً بقدر ما يبين ثلات حقائق وهي:  
الأولى تمثل في إبانة المواقف والأفكار والتوجهات السياسية والاقتصادية داخل مختلف أوساط المجتمع.

وتتمثل الحقيقة الثانية في حيوية التدرج الخاصة بالممارسة الديمقراطيّة في بلادنا، الذي أصبح فعلاً ملموساً، من خلال الإصلاحات التي بادر بها رئيس الدولة، والتي تواصل بكل حزم وعزم، وبخاصة من خلال تعديل الدستور.

والحقيقة الثالثة تمثل في تبلور إشكالية المرور التدريجي والصرّيج من نمط اقتصادي مخلوط وغير ثابت، إلى نمط يتميز ببنائه الواضح على المستوى العالمي، ألا وهو اقتصاد السوق بإيجابياته وعيوبه.

وبالتالي فإن المشادة والمواقف والأراء المتعارضة والمتجذرة من هذه الحقائق، قد لا تقلّ إلى درجة الخطورة، لأنها طبيعية في مجتمع حي، يريد استبدال التنافس العنيف الذي جربه بالـم ومرارة بتنافس سلمي عبر الحوار

الشغرة خسارة للصالح العام، كما قد تؤدي هذه الشغرة إلى التشكيك المضر في نوايا القطاع الخاص، الذي ينبغي تحسينه أيضاً ضد الممارسات السلبية، وجعله يطمئن ويتمسك عملياً وبصفة واضحة بروح المسؤولية.

وفي الختام، سيدى الرئيس، أريد أن ألح على ما يدركه  
أعضاء هذا المجلس الموقر، وهو أن الشريحة السياسية التي  
تعرض الانتقاد البناء، مهما كان مصدرها، لا تحمي التعايش  
مع عامل الانفكاك ولا تدفع الاقتصاد في الاتجاه المستحب،  
كما لا يفوتنى التأكيد بأنه لا ينبغي أن ننشاء ونخوض مما  
يحمله الطرف الحالى ...

**السيد الرئيس:** شكرًا للسيد الهاشمي جيار؛ الكلمة الآن للسيد موسى تمدار تازة.

السيد موسى تدارتازة: شكراً سيد الرئيس  
سيد الرئيس،  
السيدات والسادة الوزراء والوفد المرافق لهم،  
أخواتي، إخوانني أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،  
سلام الله عليكم،  
أزوّل فلاون.

إن الحركة الاقتصادية اليوم صعبة جداً، مادامت الرؤية المستقبلية غير واضحة، في حين السياسة الاقتصادية الوطنية تتراوح بين تذبذب الفترات وقوانين الميزانيات التكميلية والسنوية.

جاء خطاب جديد حول التنمية، بعد تدهور سعر المحروقات، هذا الأخير مبني أساساً على الصناعة والاستثمار الوطني الخاص، ولكن سرعان ما تبخرت آمال التحقيق السريع لهذه الرؤية، وهذا بالمتغيرات السياسية الداخلية وأثر التحولات الجيوسياسية خارجياً؛ وبالرغم من تأخر الحكومة في الاعتماد على التنويع الاقتصادي وبصورة ملحة عبر تدعيمها للاستثمار، كما ذكر سابقاً، وتحفيض تبعيتها للواردات، إلا أن الميزانية الاقتصادية تبقى جد هزيلة وجو الأعمال في الجزائر غامض، لا وضوح له لا في الاختيارات ولا في الأهداف، وكيف ذلك في حين أن الأهداف المقدمة من طرف الحكومة ليست إلا بآثار منبئة، يجهلها العرض، المسيق لتقارير التقييم المدقق أو أهداف

المطروح كهدف كما سبق ذكره؟  
السؤال الثاني: جاء كذلك  
تنص عليه صياغة الميزانية المقترحة  
الإنفاق، مما يعني ضمنيا الاعتراف  
الاقتصادي للإنفاق العمومي وتعو  
تنص في نفس الوقت سياسة الميزان  
المجهد في المجالين الاقتصادي والـ-  
عدم التخلّي عن الإنفاق العمومي

إذن، وفي هذه الحالة، كيف نوفق بين أمرير متناقضين،  
مع العلم أنه لا يمكن للسوق وحده في الجزائر حالياً أن  
يتکفل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

السؤال الثالث: وبخصوص الخيار المتمثل في الصرامة، كأداة للتحكم في الإنفاق العمومي، فقد يعني هذا بالتأكيد تقييد زيادة الأجور، وكذا تقييد إنشاء النقود، بهدف تخفيض التضخم؛ ألم ينجر على هذا الإجراء تأثير سلبي على الطلب الداخلي، في مجال الاستهلاك والقدرة الشرائية وفي مجال الاستثمار اللذين وضعا في الملف ضمن تحديات الاقتصاد الوطني، كما ذكر؟

هذه، سيدى الرئيس، تساؤلاتي فيما يخص سياسة الميزانية المزمع انتهاجها.

أما بخصوص السياسة الجبائية المقترحة، هناك سؤالان هامان يفرضان نفسهما بنفسهما:

السؤال الأول: ماهي الأسبقيه في استراتيجيتنا؟ فهل هي ارتفاع مداخيل الدولة كهدف في حد ذاته، يرمي فقط إلى تعويض الانخفاض في المداخيل النفطية؟ أم هي لتحفيز الوكلاء الاقتصاديين على العمل والإنتاج والإبداع والابتكار والذي يشكل الأداة الأساسية للنمو والمنافسة في سوق مفتوحة على جميع الاتجاهات وعلى المدى البعيد؟

السؤال الثاني: في مجال السياسة الجبائية، كيف نعيد الاعتبار لرضا المواطن تجاه الضريبة، لكي تكون محفزة للنشاط الاقتصادي ولكي تفادى العش الجبائي الذي يزداد حدة، معبراً عن فقدان الثقة في المنظومة الجبائية، حيث إن هذه الثقة تمر - لا محالة - على العدالة الجبائية وتحصين الدولة ضد الضغوطات والممارسات السلبية التي قد تقوم بها مصالح طائفية ضيقة؟ وبعبارة أخرى هل هناك في الأفق إصلاح للمنظومة الجبائية الوطنية وحتى المحلية؟ لتجاوز هذه الإشكالية والذي لو لا القيام به، سوف تتسع

الصدق، تتساءل أين الفصل بين السلطات؟ إن المواد المقدمة في مشروع القانون، وخاصة محتوى الفصل المتعلق بالاستثمار والخصوصية، مليئة بالغموض، ولم تبذل الحكومة أي مجهود في عرض الدوافع التي أدت بها مثل هذه القرارات.

لماذا تبرير رفع سعر الضريبة على مواد الطاقة والحرص على الكفاح ضد التلوث، من المفروض تقديم حجج صالحة ومقنعة كالتضامن الوطني على سبيل المثال.

نود أن نؤكد أنه ليس على المعوزين دفع ثمن تسخير اقتصادي واجتماعي أحادي التوجه، لم يتشاروا فيه ولم يشاركوا في صنعه.

القطاع غير المنتج أخذ مكان القطاع المنتج، مما صعد من خطر ضعف وهشاشة اقتصادنا، الذي لم يستخلص دروساً من الماضي، ولم يستوعب الأزمات التي شهدناها سابقاً وبالأخص أزمة 1986.

نحن في نضال لا ينتهي من أجل أخذ التدابير الالزامية، التي تمكّن كل مواطن وكل مواطنة من تحقيق الاستقلالية، الشفافية وخاصة الوعي.

الإدماج الوطني الذي يتطلب وحدة وطنية، لا يجب أن يكون مبرراً للاستيلاء على السلطة الاقتصادية أو السياسية. الإدماج الوطني يتمثل في إدخال كل المواطنين في المشاركة في حياة الأمة والاستفادة من مصالحها وفرصها وليس تحمل أعبائها فقط.

شكراً، تنمرث.

**السيد الرئيس:** شكرنا للسيد موسى تمدار تازة؛ الكلمة الآن للسيد محمد زوبيري.

**السيد محمد زوبيري:** شكرنا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة الزملاء،

السيدات والسادة الإعلاميون،

سلام الله عليكم ورحمة وبركاته.

يبقى على الدوام قانون المالية محل نقاش وحوار، لأنه يتعلق بسياسة الدولة المالية التي تمس المواطن في جميع مناحي حياته، ومن خلالها المصالح العليا للبلاد، وهنا

تسير الميزانية العمومية القادرة على تبرير التوجيهات والاستعدادات الجديدة وتوثيق نتائج القرار الاقتصادي والاجتماعي غير الديمقراطي، والمنبع بإرادة التخلّي عن الطابع الاجتماعي للدولة، وبداية نمط اقتصادي غريب عن الشعب الجزائري.

بعد القراءة الدقيقة لمشروع هذا القانون نعتبر أن المادة 2 التي تلغى الالتزام المقدم إلى المؤسسات الأجنبية، باستثمار جزء من أرباحها في الجزائر خطأ في حق السيادة الوطنية.

وفي مجال الاستثمار الوطني والخارجي، أين أدرجت أحكام في مشروع هذا القانون، ولكن من المفروض أن تكون محل مناقشة معتمدة في إطار مشروع قانون الاستثمار المبرمج مستقبلاً.

كما تعتبر المادة 53 المتعلقة بإمكانية نقل ملكية الأراضي للمستثمرين الذين أنهوا تنفيذ المشاريع السياسية جد خطيرة لأنها لا يمكن بناء دولة إلا بتراثها ومداخيلها؛ والحفاظ على أملاك الدولة ما هو إلا تأمين للأجيال القادمة.

كما يجدر ذكر المادة 55 التي تنص على تخفيض الغرامة في حق المستفيدين من الأراضي ذات الطابع الصناعي وغير المستغلة التي تصل إلى 0.3٪، بعدما كانت 0.3٪، وكذا السماح للدولة بالتنازل عن العقار في إطار المشاريع السياسية وأقصد المادة 66.

أمن المعقول السماح للقطاع الخاص بتهيئة وتسخير المناطق الصناعية، كما هو منصوص عليه في المادة 62؟ مع احتراماتنا لكل القطاع الخاص الذي يعني الجزائر اليوم وغداً !!

ومن جهة أخرى، كيف نفسر فتح المؤسسات الاقتصادية الوطنية للأجانب والسماح ببيعها عن طريق البورصة؟ وفي نفس السياق، المادة 59 تنص على إمكانية اللجوء للتمويلات الخارجية الضرورية لإنجاز الاستثمارات الاستراتيجية.

ألا تعتبر نوعاً من الأنواع المستورّة للعودـة إلى المديونية؟ ألا يعني كل هذا ضرباً في العمق لكيان سيادة شعبنا؟ فيما يخص الأحكام التي جاءت بها المادة 71، نقرأ في طياتها الرغبة في منح حق النيابة للمشروع في صلاحياته المكرسة من طرف الدستور، إلى حد مكافأته بنص قانوني يمنح له حرية تقديرية دون قيد، في غياب كل مراقبة في هذا

أو لا تخرج من دارك أو بلادك التي توفي وسجين من أجلها رجال ونساء! وإن كان ولابد فأعطوا ترخيصا لهؤلاء الذين يقومون بالصرف ببور سعيد ليقدموا لنا ورقة الصرف، لا أتكلم - معالي الوزير - عن مكاتب الصرف فأنت أدرى بذلك مني، سيجلبون فائدة كبيرة للبلاد وتطهير الأموال المتواجدة خارج البنوك، وأستسمحكم - سيد الرئيس، والحضور الكرام - لكي أتكلم بالفرنسية جملة أو جملتين والتي كان قد صرحت بها معالي وزير المالية؛ لقد قلتم إنه «لا يمكننا أن نبقى مكتوفين الأيدي في وضعية غير عادلة والناتجة عن سوق العملة الصعبة، ولقد اعتبرتم أن سوق العملة الصعبة هو تهديد أو خطر جدي على الاستقرار الاقتصادي الوطني وقد قلتم إن ضرورة إعادة النظر أو مراجعة التسعيرة الحقيقية لمنحة السفر لإرجاعها إلى مستوى ...»

السيد الرئيس: طيب، لا عليه، أكمل.

السيد محمد زوبيري: أكمل هذه الفقرة فقط.  
... ومن أجل ذلك يلجأ المواطنون إلى السوق الموازية»،  
علماً أن السوق الموازية ليست مرتبطة بالخريف والجزر فقط.

ألا تعتقدون أن استمرار اعتماد الجزائر على طريقة القرض المستندي يشكل أحد الأسباب الأساسية المساهمة في تفاقم هذه الظاهرة الخطيرة التي تنهش الاقتصاد الوطني وتزيد في عملية تهريب الأموال إلى الخارج، مع الإشارة إلى أنه سبق لي وأن لفت انتباه السيد وزير المالية الأسبق، وذلك منذ أكثر من عامين، لأنني كنت في سوق الاستيراد؛ مما هي الإجراءات والتداريب التي تنووي دائمكم - معالي الوزير - اتخاذها على وجه الاستعجال، لمحاربة هذه الآفة التي تعد من أخطر مظاهر الفساد وتهدد موارد الخزينة العمومية والاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي؟

شكراً وغفوا سيدى الرئيس على تدخلـي باللغة الفرنسية.

السيد الرئيس: لا عليه، نحن دائماً نحاول أن نذكر أنفسنا بعضنا البعض وبودنا أن نستفيد من تجارب ومعارف الآخرين.

لابد من التأكيد على أن يكون النقاش عقلانياً وموضوعياً ويرعى المصلحة الوطنية؛ وإذا كان من واجبنا إبداء بعض الملاحظات، فمن أجل تصحيح المسار أو الإضافة المفيدة، وليس من أجل العرقلة، كما قد يتصور البعض.

السيد الرئيس،

بناء على ذلك، فإني أتوجه بالتساؤل التالي لمعالي وزير المالية بما يلي:

معالي الوزير،  
لدي مسألتان بدون تفسير:

أولاً، نحن في إطار العولمة لكي تكون على دراية بما هو موجود في الساحة الدولية، ونرى تضيقاً على المواطن العادي في قدرة شراء جهاز إعلام آلي (كمبيوتر) لأبنائه لكي يكون كسائر الناس، ولكننا نرى زيادة 10٪ بينما كانت 5٪، إذا أردنا أن تكون لنا تكنولوجيا عالية، لا بد أن نقلص الضريبة الجمركية، حتى تصبح 0٪، ما على مصنعى هذه الأجهزة التي كلهاأتية من الصين، أن يخضوا في فاتورة الشراء، وعلى هذا النحو سوف نخلق منافسة شفافة، لتعود بالخير على المواطن لتكون له حرية الاختيار في اقتناء نوع الجهاز الذي يريد، وبسعر تنافسي ومعقول، وبين قوسين: (كنت في مجال الاستيراد في قطع غيار من أمريكا الشمالية وقمت بعملية التركيب لمدة 10 سنوات هنا بالجزائر).

السؤال الثاني الذي يحيرني، و كنت قد تكلمت عليه كثيراً مع معالي الوزير، ونشكر معالي الوزير على التداريب لكي يكون لنا الحق في مغادرة أو دخول الإقليم الجمركي وفي جيوبنا 1000 يورو، يعني سنشتري ما قيمته 1000 يورو، لكن من أين نشتريها معالي الوزير؟ من بور سعيد أو من البنك أو من المهاجرين الذين يأتون لزيارة عائلاتهم مرة في السنة وهم - حسب إحصائيات وزارة الخارجية - أكثر من 6 ملايين مغترب، يعني نقول 20٪ سيلاتون لزيارة عائلاتهم، يعني 120000 فرد يدخل البلاد، وبعملية حسابية بسيطة 12000000 ضرب 1000 تساوي أكثر من 1 مiliار يورو، أين تذهب هذه الأموال يا معالي الوزير؟ هل من المعقول أن نبقى في هذه الفوضى؟ ماهو السبب الحقيقي الذي يجعلكم لا تفتحون مكاتب الصرف؟ لأنه عيب علينا أن نقول للمواطن إذهب للسياحة بـ 120 يورو أو إلى العمارة بـ 120 يورو أو اشتري من بور سعيد مجبراً،

قد عرفت زيادة بنسبة 7.5٪، وهي مجهودات مالية معتبرة، تبذلها الخزينة العمومية في ظرف عرفت مداخيلها تراجعاً بنسبة 50٪.

و هنا نتساءل بطريقة استشرافية :

هل يمكن للدولة الاستمرار في هكذا سياسة دعم اجتماعي عمومي شامل وشمولي ، في ظل ظروف اقتصادية ومالية معقدة حاليا وما يخفى قد يكون أعظم؟!  
الجواب حتما بالنفي.

وفي هذا الصدد، ورغم ثميننا للطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، كما أراده أسلافنا، حين حرروا بيان أول نوفمبر، إلا أننا ننادي بضرورة التدقيق في الفئات الاجتماعية والمهنية المستحقة للدعم الاجتماعي، دون سواها، حتى نصبو لدعم اجتماعي أكثر عدلا وأكثر عدالة.  
 علينا إحصاء المعوزين والمحتجزين عبر معاير مختلفة، ثم وضع بطاقة وطنية للمستحقين للدعم الاجتماعي، حتى لا يصل الدعم الاجتماعي لغير مستحقيه.

وفي هذا السياق، لنا أن نتساءل عن الدوافع الحقيقة للبعض للمغالطة بالقول إن هذا القانون جاء « ضد الشعب » أو أن هذا القانون جاء « لتجويع الشعب » حين نطلع على المبالغ الهائلة المرصودة للدعم الاجتماعي في مشروع قانون المالية، فسرعان ما يتأنى بهتان وافتراء هذه العناوين، فالدولة لازالت تدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع وتدعى المواد الطاقوية، وتدعى سعر المياه المحلاة، وتدعى صندوق التقاعد.

وفي جزائر 2016، لازال هناك مكان للتعليم المجاني بكل أطواره، هناك دعم للتكوين المهني ودعم للشغل بكل أنظمته ودعم للسكن، ودعم للنقل الجوي والسكك الحديدية عبر الملايير من الدينارات التي تضخها الدولة والخزينة العمومية في ميزانية (SNTF) و(Air Algerie).

و هنا أكاد أن أقول بل أكاد أن أجزم أنه لم يبق في عالم اليوم دولة تنهج هذا المنهج الاجتماعي في عالم أصبحت فيه حتى الدول الشيوعية لبيروية.

هذا - سيدى الرئيس، معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي - عن مضامين قانون المالية 2016 الذي نقدر الظروف الصعبة التي تخوض عنها وتخوضت فيها ولادته القيصرية.

سيدى الرئيس،

ورغم قناعتي بأنني منتخب لعهددة وطنية، إلا أن انتماي

بارك الله فيك ، استطعنا أن نستفيد كذلك من قدرتك على الترجمة؛ والكلمة الآن للسيد محمد رضا أوسهله.

السيد محمد رضا أوسهله: شكرنا سيدي الرئيس المحترم؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على رسول الله الكريم .

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة معالي الوزراء،

الأسرة الإعلامية الكريمة،

زميلاتي الفضليات وزملائي الأفاضل ،

هانحن اليوم نناقش قانون مالية ليس كسابقيه، قانون مالية في ظرف اقتصادي دولي متازم، يتميز بتراجع النشاط في كبرى الاقتصاديات في العالم وهو الأمر الذي كان ولازال له الأثر البالغ في انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الطاقوية، خاصة البترول والغاز، وقد أدت هذه الوضعية إلى تراجع هام في مداخيل بلدنا من العملة الصعبة بمقدار 40٪. هذه الوضعية أبرزت اختلالات في توازننا المالي الداخلي والخارجي، فأماما على المستوى الداخلي فارتفاع الطلب الداخلي في مجال الاستهلاك والاستثمار يعرض توسيع اقتصادنا إلى صعوبات على المدى القصير، بل وحتى على المدى المتوسط.

أما على صعيد التوازنات الخارجية، فميزاننا التجاري يتزايد فيه العجز من شهر إلى آخر، وما لذلك من تداعيات على احتياطات الصرف التي باتت تتآكل بشكل يدعي للقلق.

وأخشى أن الأسوء قادم، بالنظر لما تضمنه تقريركم - السيد معالي وزير المالية - الموجه إلى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والذي تداولت وسائل الإعلام البارحة بعض مضامينه.

هذا هو الظرف الخاص الدولي والوطني، الذي نناقش في ظله اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2016.

وهذا هو الظرف الذي يملئ ويقتضي منا التحليل بروح المسؤولية أكثر من أي وقت مضى، دون أي حسابات سياسوية ولا انتخابوية.

ورغم كل هذا وذاك ورغم كل هذه الصعوبات، تأبى الدولة الجزائرية أن تتراجع عن سياسة الدعم الاجتماعي، بل إن التحويلات الاجتماعية بشكلها المباشر والضموني،

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،  
السيد وزير المالية،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،  
السيدات والسادة الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحن اليوم نناقش قانون المالية لسنة 2016 والذي جاء في ظروف غير عادية، من خلال انخفاض سعر البترول، بحيث إن الجزائر فقدت 40٪ من مداخيلها بالعملة الصعبة، كما فقدت 50٪ من مداخيل الخزينة، وهذا كله - لا محالة - سينعكس على التنمية الوطنية.  
وهنا يستوجب علينا التوضيح، لأننا سمعنا بعض الأصوات التي تريد زرع الشك والخوف في نفوس المواطنين، بحيث تم إطلاق بعض التصريحات بخصوص مشروع هذا القانون لحد القول إن هذا القانون ضد الشعب. لذا نحن نقول إن هذا القانون يعد مشروع قانون عادي في ظروف غير عادية، لذا تم فيه اتخاذ إجراءات، يجب اتخاذها في مثل هذه الظروف، وللتوضيح فإن المواد التي تتكلم عليها المعارضة الهدامة هي المادة 67 التي قيل بخصوصها إن وزير المالية يريد السيطرة على صلاحيات الرئيس، نقول نحن إن هذا الكلام عار من الصحة.

أما بخصوص المادة 62 التي تم الترويج لها من طرف نفس الأشخاص، والتي قيل فيها بأن الحكومة تريد بيع المؤسسات العمومية الكبرى، لكن الواقع غير ذلك، تكون هذه المادة قد تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ولذا نقول للمعارضة وللمشككين الذين يسعون دائماً للاصطياد في المياه العكرة، إن الشعب اليوم يعرفكم جيداً من خلال سياستكم التي تسعى دائماً في التكسير لا البناء، كما أنها متأكدون أنها حملة انتخابية مسبقة، لأن مثل هذه الظروف تستوجب منا ومنكم ومن المواطنين الوقوف والتلامس من أجل تجاوز هذه المرحلة، لأن مثل هذه الأزمات لا يوجد فيها من هو راجح بل كلنا خاسرون. وهذا كله لا يعني من أن ننقل بعض الانشغالات عامة والجنوب خاصة، بحيث تم إصدار تعليمة من طرف وزارة المالية، من أجل تجديد كل المشاريع في الولايات، بحيث كان من الواجب على الحكومة ووزارة المالية استثناء الولايات أقصى الجنوب، لكون هذه الولايات كانت تعاني من نقص في مؤسسات الإنجاز، وكذا البيروقراطية القانونية التي

وتشيلي مواطنات مواطنني دائري الانتخابية، ولاية عين توشنت، يملي علي أن أرفع انشغالات محلية،رأيت رفعها إلى مثلي الحكومة، عسى أن تؤخذ بعين الاعتبار ومن ذلك:

1) مشروع سد الحساسنة: وهو سد مائي أو ما يسمى محلياً بـ برقش، هذا المشروع انتهت بشأنه الدراسة وتمت المصادقة عليها منذ سنوات، إلا أنها بقيت رهن الأدراج، رغم أن هذا السد يبقى حلم أهل المنطقة، سيما الفلاحين منذ سبعينيات القرن الماضي.

2) مشروع توسيع ميناء بنى صاف: فرغم أن العديد من المؤهلات تجعل توسيع وإعادة تصنيف هذا الميناء ميناء تجاري حتمية اقتصادية، فالدولة تدفع ملايين الدولارات كغرامات بالموانئ (Surestaries) بسبب قلة عدد الموانئ التجارية وضعف حجم استيعابها، هذا الميناء الذي يتواجد جغرافياً مينائين تجاريين وهما ميناء الغزوات، ووهران بـ 100 كلم كشعاع عن كل واحد منها، كذلك سعي الحكومة للتصدير لن يتأتي إلا بزيادة عدد الموانئ التجارية عبر شريطنا السياحي،

كذلك ربط هذا الميناء حالياً بالطريق السيار (شرق - غرب) بكلفة الملايين من الدينارات، كل هذه المؤهلات ترافع لصالح أن يتم تسجيل توسيعه، رغم أن دراسة هذه التوسيع مصادق عليها من طرف الوزارة الوصية وهي الدراسة التي بقيت حبيسة الأدراج إلى يومنا هذا.

3) أما في ميدان السكن فرغم النجاح الملحوظ لبرنامج السكن الريفي بالولاية، إلا أن السكن الريفي المجمع كنمط لازال يعني من مشاكل التهيئة، سيما التوصيل بالكهرباء والغاز والصرف الصحي، مما جعل السكنات خاوية على عروشها، لرفض المواطن شغلها ما لم يتم تهيئتها محيطها، وهنا أرفع الانشغال للحكومة، بضرورة تخصيص مبالغ قطاعية لتهيئة هذا النمط من السكن الريفي بولاية عين توشنت وتمكيننا من حصة إضافية، بالنظر لنجاح هذا النمط في تثبيت المواطن بالمناطق الريفية.

لهم الشكر الجزييل - سيد الرئيس، زميلاتي وزملائي - على كرم الإصغاء وشكراً.

السيد الرئيس: شكرنا؛ والكلمة للسيد عباس بوعمامه.

السيد عباس بوعمامه: شكرنا سيد الرئيس.

أركان الجيش الوطني الشعبي.  
وفي الأخير، نشكر السيد رئيس اللجنة وأعضاءها على المجهودات المبذولة، كما نزكي كل ما جاء في هذا القانون من إجراءات، لكوننا مقتنعين أن هذه الإجراءات تصب دائمًا في خدمة الوطن والمواطن.  
شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرًا للسيد عباس بوعمامه؛ الكلمة الآن للسيد جمال سعيد.

**السيد جمال سعيد:** شكرًا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على رسول الله.  
السيد الرئيس المحترم،  
معالي الوزراء،  
زميلاتي، زملائي،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
تحية إخلاص لحمة الاقتصاد الوطني وكذا حمة الديار والوطن.

توجد الأطنان من ملابس المستعملة والجديدة، مكدسة بالموانئ الوطنية والتي تم حجزها من طرف الجمارك، وهي عرضة للتلف، فلماذا لا يتم توزيعها على الهلال الأحمر الجزائري مع تكوين لجنة طبية لفحصها؟ هناك العديد من المحجوزات لدى الجمارك، يمكن دعم الاقتصاد بها منها الأغنام والإبل والسباح، لماذا لا يتم بيع هذه المحجوزات للمؤسسات الوطنية المعنية؟ هنا نطلب الخل، لأن رسو الباخر في الحوض المائي أصبح ظاهرة تهدد الاقتصاد الوطني، حيث تدفع لصاحب السفينة 15 ألف دولار بعد فوات 24 ساعة كل يوم، وهذا الأمر ينعكس على المستهلك.

يشكو الكثير من مستوردي السيارات من بطء الإجراءات التقنية بسبب وجود خبير واحد لمعاينة كل السيارات في الموانئ، لذا نطلب دعم الهيئة المراقبة بمهندسي المناجم من أجل الإسراع في إخراج السيارات، ويعود بالنفع لخزينة الدولة، بعد دفع ما هو لازم.  
سيدي الرئيس،

ميزانية التحويلات الاجتماعية التي تتعدى درجة

أساسها قانون الصيقات العمومية، من كثرة الإجراءات القانونية المعقدة؛ ولهذا يجب على الحكومة إعادة النظر في هذه التعليمية التي جمدت جميع المشاريع لكون قرارات رئيس الجمهورية الأخيرة كانت دائمًا تصب في تنمية مناطق الجنوب، تنمية حقيقة، لأنه وكما تعرفون جيداً أن مناطق أقصى الجنوب لم تأخذ نصيبها من التنمية.

أما فيما يخص بعض القطاعات مثل قطاع الصحة الذي مازال المواطن في الجنوب يستكفي من تدني الخدمات الصحية، مثلما هو حاصل اليوم في ولاية إلizi، وهذا راجع لسوء تسيير هذا القطاع على المستوى المحلي، رغم أننا بلغنا كافة الانشغالات إلى السيد الوزير والذي زار المنطقة، ولكن مازالت الأمور على حالها، بل تعرف تراجعًا كبيراً في جانب الخدمات والمشافي الصحية، رغم الوعود التي قطعها السيد الوزير، ولكن نقول.. لا أكمل..!

قطاع الفلاحة والذي يعرف ركوداً في هذه الولاية، لكون المدير الولائي بإلizi له عشر سنوات على رأس هذه المديرية، رغم أنه لم يقدم شيئاً لهذا القطاع؛ لم نعرف إن كان الخلل في نقص الإطارات أو أن الدولة الجزائرية لا يوجد بها إطارات؟!

السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، نقول للسيدة الوزيرة إنه كان عليك من الأجدار توقيف المدير العام لاتصالات الجزائر وليس المدير العام لموبيليس، لكون ما قدمه مدير عام موبيليس للجزائر عامة وللجنوب خاصة، لم تقدمه اتصالات الجزائر منذ 50 سنة، من خلال التغطية، لذا كان يجب التريث في اتخاذ مثل هذه القرارات، خاصة في الظروف الحالية، لكون الدولة الجزائرية تفتقد لمثل هذه الإطارات الناجحة.

كما لا نفوتي هذه الفرصة لكي أطرق إلى الجانب الأمني، لأن التصرفات التي تقوم بها قوات الدرك الوطني في بلدية ديداب، بولاية إلizi، من استفزاز المواطنين غير مقبولة ولا نقبلها لأن المواطن هو أساس الأمن، لذا نقول إن هذه البلدية حدودية، تستوجب منا معاملة خاصة في مثل هذه الظروف، وهذا بإشراف المواطن، كما يجب الإسراع في فتح مركز للشرطة في هذه البلدية، لكون التغطية الأمنية ضعيفة، لأن الدرك الوطني وحده لا يكفي، كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر لقوات الجيش الوطني الساحرة على حماية الحدود، وعلى رأسها السيد نائب وزير الدفاع، قائد

وما هو الداعي الحقيقي لعدم خصوص هذه المصاريف للمراقبة المالية، بالرغم من أن مصدرها تغيير من البنك العالمي إلى وزارة المالية، عبر الوزير الأمر بالصرف؟ وهل أصبح لهذه الوكالة داع للاستقلالية المالية في ظل هذه الظروف؟ وهل حصل وأن تعاملت مديرية الشاطئ الاجتماعي مع مديرية الضرائب للولاية، للإبلاغ عن المستفيدين من برامج التوازن، أي خارج برامج البلدية والقطاعية للتنمية؟ وهل حصل وأن تعاملت هذه المديرية بجدية مع صناديق الضمان الاجتماعي للكف عن التحايل والتتجاوزات المسجلة من طرف مقاولين وتوطئ بعض الإداريين للحيلولة دون التغطية الاجتماعية للعمال البسطاء، في ظل أجهزة الدعم المعتمدة من طرف الدولة؟

سيدي الرئيس،

مستغام ولاية سياحية، حيث تستقطب كل عام أوكل سنة 14 مليون مصطفى، إنه مؤشر خير في هذا ويخدم الاقتصاد الوطني، لقد جمدت مشاريع كبرى وذات أولوية، كتهيئة واد عين الصفراء، وهذا للحد من تلوث المدينة والذي يحمل يوميا الأطنان من النفايات.

- مشروع إنجاز 100 مقعد بيداغوجي،
- مشروع تهيئة واجهة البحر،
- مشروع تهيئة 29 مفرغة عمومية.

تحظى ولاية مستغام بمطار لا يستعمل أبدا، رغم أهميته في تطوير السياحة والنقل، باعتبار أن الولاية هي مدخل لعدة ولايات داخلية كتيارت، غليزان، معسکر والشلف. يصرح البعض بـ 10 ملايين فقير في الجزائر، أتحدى أن يكون ذلك، فالمقياس أخذ من قفة رمضان - سيدي الرئيس - ولهذا نقترح تفعيل الخلايا الجوارية لإحصاء الفقراء وتطهير القوائم وتحديد من هو المحتج؛ أما قانون المالية فهو ليس للدخول في المديونية، ولكن لتفادي الدخول في المديونية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرنا للسيد جمال سعيد؛ والكلمة الآن للسيد عبد الكريم سليماني.

السيد عبد الكريم سليماني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد الرئيس،

المعقول بالنظر إلى حجمها، مقارنة بسائر دول العالم، ومدى بلوغها للنتائج المرجوة في باب يخص وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

سيدي الرئيس،

إن وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة قد أسننت لها مهام خلق وتطوير مقاولات صغيرة، رصدت لها أغلفة مالية جد معتبرة، بالرغم من عدم اختصاصها، بدليل أن هذه المهمة حولت بنحو 180° إلى تكوين محترفين في التحايل على المؤسسات شبه جبائية وجبائية، إحدى أهم موارد الخزينة العمومية كما أن وزارة التضامن الوطني لم تستطع الحد من الاقتصاد والسياسة الموازيين للسلطة، وهنا يُفسح المجال لطرح الأسئلة التالية، حتى نتمكن من إيصال الفكرة للزميلات والزملاء الأعضاء:

- هل يمكن للخزينة العمومية، عبر مصالحها لتحصيل الضرائب أو الوزارة المعنية، أن تكشف لنا عن عائدات الرسوم الإجبارية على الأموال المرصودة لوزارة التضامن الوطني والعمل والتشغيل، لتسهيل جهاز الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العالية لليد العاملة وجهاز الجزائر البيضاء واعتمادهما من خلال الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاطات المهنية؟ والتي ميدانيا تكاد تحدد عند تسجيل الميزانية، وهل يمكن للخزينة العمومية أو الوزارة المعنية، أن تحدد لنا حجم العائدات من الضريبة على الدخل الإجمالي المحصل، من جراء إدماج العمال، باعتبار أن أجورهم الشهرية تتعدى الأجر الأدنى المضمون بنسبة 9٪، حسب الاتفاقية المبرمة بين المقاول ومديرية النشاط الاجتماعي، والتي كان من الأجرد خصمها مباشرة من المصدر، هل يمكن وزارة التضامن الوطني وقضايا المرأة أن تفسر عبر وكالاتها للتنمية الاجتماعية حجم الأغلفة المالية غير المستغلة، بحيث إنه أكثر من 80٪ من ميزانية هذه الوزارة ترصد لصالح هذه الوكالة، أي ما يعادل أكثر من 1 مليار دولار سنويا؟ وإن هذه المؤسسة العمومية تعاني من عدم استغلال هذه الأطراف المالية، بما يقارب 80٪ من ميزانيتها إلى غاية 2013.

- ما هو سبب عدم استهلاك الأموال المرصودة لعدة سنوات من طرف هذه الوكالة؟ وما هو الداعي لاحتفاظ بهذا الحساب الخاص، في ظل عدم جدول وسعى الحكومة للتقليل من الحسابات الخاصة؟ بما تحمله من سوء التسيير،

وقت مضى على أنه لا زيادة في المواد ذات الاستهلاك الواسع كالخبز والخليط وغيرها، هذا عكس ما يروج له في الشارع، على أن هناك نية ورغبة في تحجيم الشعب، ونحن كأعضاء الأغلبية متواطئون مع هذا المسعى، حتى وصل الأمر بالبعض إلى توزيع مناشير تحريفية ضدنا، ولدي عينة من ذلك، وهنا لابد من مواجهة هذه الأكاذيب.

3 - نحن نعلم والكل يعلم، بأن الجزائر فقدت 40٪ من مداخيلها بالعملة الصعبة، كما فقدت 50٪ من مداخيل الخزينة، فجاءت تدابير في هذا المشروع، من أجل تسخير الوضعية في السنوات المقبلة، وهنا أسأل الحكومة إن كانت لها القدرة الكافية لتطبيقها في الميدان، مع هشاشة التسيير الموجودة هنا وهناك.

4 - فيما يخص المادة 71 والتعليقات حول صلاحيات الرئيس وصلاحيات المجلس الشعبي الوطني من طرف وزير المالية؛ إنه كلام غير مسؤول وعار من الصحة، لأن المادة 22 من القانون رقم 07-84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، والمتعلق بقوانين المالية ترخص للحكومة القيام بتحويل الاعتمادات المالية، في إطار الميزانية المصوّت عليها من طرف المجلس الشعبي الوطني، وهنا لابد من توضيحات أخرى تخص هذه المادة من طرف السيد الوزير، فلابد أن يعيد شرحها علينا شرعاً مفصلاً.

5 - فيما يخص المادة 66 وما قيل في شأنها حول رغبة الحكومة في بيع الممتلكات العمومية؛ نريد من السيد الوزير أن يكرر ما قاله اليوم، يتكلم بصوت عال وبكل قوّة أن هذه المادة تستثنى المؤسسات العمومية الكبرى، كما أنها لا تعني إطلاقاً خصوصية شركة سوناطراك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى جاءت هذه المادة الموجودة سابقاً في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، لخصوصية المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي هي في وضعية صعبة، بحيث قررت الدولة التنازل عنها بدلاً من حلها، وطبيعة هذا التنازل يبقى للجزائريين فقط دون غيرهم، لأن الأجانب لا يمكن إدراجهم إلا ضمن الشراكة في حدود القاعدة 49-51.

6 - لابد على الحكومة أن تقدم شرعاً مفصلاً وواضحاً للشعب الجزائري عن منتدى المؤسسات (FCE) وطبيعة عمل هذه الهيئة، صلاحيتها، دورها، عدد وهوية المؤسسات المنخرطة فيها، تأثيرها على الاقتصاد الوطني حاضراً ومستقبلاً، حتى لا تترك الشعب الجزائري يفهم

السيدات والسادة الوزراء أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، السلام عليكم.

بداية، يسعدني أن أحفي جميع الإطارات والخبراء الجزائريين، الذين اجتهدوا وسهروا لإعداد هذا المشروع، الموجود بين أيدينا للمناقشة والتصويت عليه، لأنه عمل ضروري في حد ذاته ويكتسي بالغ الأهمية خلال هذه السنة، على ضوء الأحداث التي طبعت مناقشته في المجلس الشعبي الوطني.

هذه الأحداث المؤسفة التي كانت مبرمجة ومفبركة، من طرف إخواننا في المعارضة لأسباب مفتعلة ومفبركة، لبلوغ أهداف بعيدة المدى وهي جلب أكبر عدد ممكن من الأصوات للانتخابات المقبلة، ومتوسطة المدى وهي التموقع والاستثمار في كل ثغرة وهفوة تركها هذا المشروع، وقصيرة المدى وهي زرع الشك والخوف والتهويل بين أوساط المواطنين؛ وما ساعد - بكل أسف وتحفظ - على إيصال الحجج المضللة للرأي العام، هو عدم تقديم الحكومة للشوّرات الواقية التي تخص بعض المواد تارة، وعدم تحمل المسؤولية الجماعية لأعضاء الحكومة تارة أخرى. وهذا أذكر ما قاله الشهير محمد بوسيف رحمة الله:

«إلى أين تذهب الجزائر»؟

أما ما يقوله المواطن اليوم، حين نلتقي به فهو: «إلى أين وصلت الجزائر»؟ و «في أية محطة توجد»؟ لأن هناك من يقول بأن البلد في خطر وهناك من يقول إنها تتحكم في هطول المطر، وهنا من يقول إن التسيب والتزوير والاحتلال والتهريب هو قضاء وقدر، فلابد على الحكومة اليوم بصفة عامة والوزارة الأولى بصفة خاصة ووزارة المالية بصفة أخص، وبالتنسيق مع الكل، أن يقدموا للشعب الجزائري توضيحات شفافة وصريحة فيما يخص كل التدابير:

1 - التحويلات الاجتماعية التي تزيد قيمتها عن 1800 مليار دج والتي تبقى داعمة للتربية والتعليم، الصحة والسكن وكل ما يتعلق بالتضامن الاجتماعي، حتى الزيادات التي جاءت في بعض الرسوم - في الحقيقة - هي منذ سنة 2000، لم تكن هناك زيادة، هذا ما خلق نوعاً من الارتباك.

2 - على الحكومة أن تعلم المواطن اليوم أكثر من أي

للتصدي للظاهرة، كون الأمن والاستقرار لا يقدران بثمن، وهو هدف استراتيجي للمجتمع والمواطن الجزائري، ولا يسعنا هنا إلا الإشادة والتنويه بتدابير المصالحة الوطنية التي حصنت أمتنا من هذا الداء الخبيث؛ والتحية والتقدير لجيشنا و مختلف أسلاك الأمان الذين لا يدخلون جهدا في مقاومة همجة وغدر الإرهاب.

سيدي الرئيس،

في ظل هذه المعطيات البالغة الصعوبة والتعقيد، جاءت تصورات مشروع قانون المالية لسنة 2016 التي تعكس بوضوح مسعى الدول في مواصلة التنمية وتحقيق الاستمرارية في دعم التطور الاجتماعي، مع الحفاظ على الاستقرار المالي لبلدنا والتحكم أكثر في آليات تمويل تجارتنا الخارجية وتحسين موارد ميزانية الدولة ومواصلة تنفيذ مختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وهي تدابير تعزز من جهة الاستغلال الأمثل لمواردننا المالية وترشيد النفقات، ومن جهة ثانية تفعيل وتنوع الاقتصاد الوطني للحد تدريجيا من التبعية شبه الكاملة للمحروقات، وذلك من خلال إصلاحات مفادها تقوية الإنتاج الزراعي والصناعي، قصد تغطية الطلب المحلي في المقام الأول وتقليل فاتورة الاستيراد.

سيدي الرئيس،

هل الحكومة ومنطق الاقتصاد يقتضي استمرار تحمل الدولة، في ظل المعطيات المالية المتوفرة داخليا وفي ظل الاقتصاد العالمي الحالي، الفشل الذي تعيشه بعض المؤسسات العمومية ومواصلة تحمل تبعاته من طرف الخزينة العمومية، في حين أن المؤسسات الاقتصادية وجدت في الأصل خلق القيمة المضافة، لذلك فإن تدابير المادة 66 بخصوص فتح رأس المال المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة للشراكة، إنما جاء للبحث عن مصادر تمويل المنظومة الاقتصادية وإشراك الخواص في تنمية وتطوير قدرات المؤسسات العمومية الاقتصادية غير القادرة على المنافسة ولا على مواصلة النشاط، وهو إجراء معمول به في كافة دول العالم، كونه يصب في الرأس المال الوطني وليس الأجنبي، وعليه فالجدل الذي أثير حول هذه المادة وبعض المواد لا يصب إلا في خانة التضليل والتسويف الإيديولوجي؛ فالتصدي بعقلانية لتراجع المداخيل جراء انهيار أسعار المحروقات لا يتأنى إلا بالصرامة والحكمة

ويتمكن من جهات أخرى، تحسين الاستثمار في ظروف وتحاول دائما التموقع بين الصنوف.

وخلال كلمة قولي، إني أرى هذا القانون جزءا لا يتجزأ من برنامج رئيس الجمهورية، عنوانه بعث الأمل، فنتمنى تطبيقه بكل صرامة، وهنا أختتم لأقول: من كان يساند الرئيس من أجل المناصب، فهي تدوم سنوات أو شهور معدودات، ومن كان يساند الرئيس من أجل الجزائر، فالجزائر حية وستبقى كذلك لأن الله حاميها، شكرنا والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرنا للسيد عبد الكريم سليماني؛ الكلمة الآن للسيد عبد المجيد بوزريبة.

**السيد عبد المجيد بوزريبة:** شكرنا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،  
السيدات والسادة الوزراء،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2016، في ظرف يشهد فيه الاقتصاد العالمي اضطراباً وتذبذباً، والجزائر ليست بعزل عن العالم، حيث يتأثر اقتصادنا بالوضع السائد في العالم وقد ترتب عن ذلك بروز الأزمة المالية، ومنها انخفاض أسعار المحروقات، مما أدى إلى تراجع مداخيلنا من العملة الصعبة بـ 40٪ وتراجع مداخيل الخزينة بـ 50٪ ولا دلالات على تحسن سوق النفط خلال سنة 2016، مما يفرض على السلطات العمومية تكيف المصاريف مع المداخيل، كإجراء استباقي لاجتناب الاستدانة الخارجية وما يترتب عن ذلك من السقوط بين مخالب صندوق النقد الدولي وإملاءاته القاسية التي تصل حد المساس بالسيادة في اتخاذ القرار؛ كما يجب - سيدي الرئيس - الإشارة إلى ظرف آخر لا يقل أهمية عن الأول، ألا وهو خطر الإرهاب والهاجس الأمني، الذي أضحمى معضلة عالمية، خاصة وأن محيط بلدنا على أكثر من جهة مما يفرض أقصى درجات اليقظة وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية

وحسن التدبير، بعيداً عن المزايدات وزرع الإحباط الذي سيتلاشى حتماً أمام حقيقة الزيادات في التحويلات الاجتماعية التي قدرت بـ 9٪ مقارنة بسنة 2015 لتبلغ 1800 مليار دج، كدعم من الدولة لصالح المواطن؛ كما أن التجميد لم يمس قطاعات السكن، التعليم، الصحة؛ مع الإشارة هنا إلى ضرورة مراجعة نظام الدعم وجعله يقتصر على الطبقات المعوزة لا غير.

في الأخير، إن مشروع قانون المالية لسنة 2016، جاء بنظام جبائي، جمركي، تحفيزي، موجه للمؤسسات الصناعية الناشئة، وذلك بغية وضع قاعدة صناعية إنتاجية وطنية، كما أنه يعزز ثقة المستثمر بالمناخ القانوني الاقتصادي الذي توفره وترعاه الدولة الجزائرية.

في الأخير، إسمح لي سيد الرئيس، أن أرفع اشغالاً محلياً خاصاً بولاية جيجل في بعض ثوانٍ.

في المدة الأخيرة، قام السيد وزير النقل بإعطاء إشارة انطلاق أول رحلة نقل بحري ما بين الجزائر العاصمة وبجاية، كما أفصح عن المخطط الوطني لهذه العملية التي مست 7 ولايات واستثنى جيجل، علماً أن هذه الولاية تعتبر من أكثر الولايات الساحلية عزلة، تمنى من السيد الوزير أن يستدرك هذا، وشكراً على حسن الاستماع وبارك الله فيكم.

**السيد الرئيس:** شكرنا للسيد عبد المجيد بووزريبة؛ أظن أننا قد استندنا عدداً لا يأس به من الراغبين في التدخل، وأرى أن نوقف الجلسة عند هذا الحد ونستأنفها على الساعة الثالثة بعد الزوال؛ شكرنا لكم والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في منتصف النهار والحقيقة الأربعين**

**محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة  
المنعقدة يوم الإثنين 2 ربيع الأول 1437  
الموافق 14 ديسمبر 2015 (مساء)**

الرئاسة: السيد محمد لزهر سحري، نائب رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

- السيد وزير المالية؛
- السيد الوزير المنتدب لدى وزير المالية، المكلف بالميزانية والاستشراف؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛
- السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية المكلفة بالصناعة التقليدية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة الثالثة  
والدقيقة العشرين مساء**

على المكتسبات الاجتماعية للدولة في جميع القطاعات ذات الصلة بالانشغالات اليومية للمواطنين.

ولقد أحدث هذا المشروع استياء لدى البعض، بسبب تصريحات خطيرة زرعت اليأس في نفوس المواطنين البسطاء، من طرف بعض السياسيين، لكن في الحقيقة أن الاعتمادات المالية الموجهة للتحولات الاجتماعية لم تتعرض إلى إعادة النظر خاصة في قطاعات: الصحة، السكن، التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، الضمان الاجتماعي والحماية المدنية، والدعم الموفر لتشغيل جميع أطيافه.

سيدي رئيس الجلسة،

إن مشروع قانون المالية 2016 حقيقة كسابقيه من السنوات الماضية، وليس مشروع أزمة مالية أو اقتصادية كما يقول البعض، وإنما هو مشروع يقترح ترشيد النفقات العمومية وعقلنتها، كما يقترح تدابير تهدف إلى خلق الشروء عبر إيجاد آليات الإنتاج في جميع القطاعات وترقية حقيقية للاستثمار، وهنا يجب دعم الاستثمار واستئصال كل العوائق التي تكبح انطلاقه في كل القطاعات، لاسيما

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم؛ نشرع الآن في موافقة أشغالنا الخاصة بالنقاش من طرف السيدات والسادة الأعضاء حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

ومن دون إطالة، أحيل الكلمة إلى السيد جمال قيقان، فليفضل مشكورا.

السيد جمال قيقان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،  
السيدات والسادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،  
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
يعتبر قانون المالية لسنة 2016 حذرا، يأخذ بعين الاعتبار كل التحولات الممكن وقوعها، ويكرس الحفاظ

إن الأزمة تلد الهمة ولا يتسع الأمر إلا إذا صاق وبعد العسر يسر.

- ألا نتذكر السنين العجاف التي مرت بها بلادنا؟  
- ألا نتذكر شروط وإملاءات صندوق النقد الدولي علينا؟

- ألا نتذكر غض بصر أقرب أصدقائنا وإدارة ظهورهم لنا؟ كل هذه التساؤلات هي بمثابة عبر واستخلاص للدرس، يجب ألا ننسى ولابد ألا ننسى، فلنطوي الصفحة ولا نغرقها، ولتجاوز هذه المرحلة يتطلب منحنى تصاعدي لاقتصادنا الوطني، نشارك فيه جمعيا دون إقصاء، والعمل سويا بختلف أطيافنا الاجتماعية والسياسية، لتصحيح الرؤى المنتهجة، وأن تكون هاته الهزات فرصة للزم الشمل والتآزر والابتعاد عن التشاؤم واليأس، ونفكر في مستقبل زاهر لنا وللأجيال القادمة.

سيدي رئيس الجلسة،  
السيد وزير المالية،

لدي بعض الانشغالات المحلية، خاصة بولايتى، ألا وهي ولاية المسيلة، وتمثل في رفع التجميد عن بعض المشاريع الهامة، خاصة منها:

- المرافق الرياضية الجوارية البلدية وهي مراقب شبابية.  
- الهياكل التربوية ب المختلفة أنواعها.

قال تعالى: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وسترون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون»، صدق الله العظيم، وبلغ رسوله الكريم، شكرًا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرًا للسيد جمال قيقان؛ والكلمة الآن للسيد مهني غريسي، فليتفضل مشكورا.

السيد مهني غريسي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء.

سيدي رئيس المجلس الموقر،  
السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،  
أسرة الإعلام.

لتلتقي اليوم، سيدي الرئيس، لمناقشة قانون المالية لسنة

في القطاع المالي والعقارات الصناعي الذي يرافقه الدعم غير المباشر من طرف الدولة، خصوصا فيما يتعلق بحماية المنتوج الوطني.

إن تشجيع الاستثمار ترافقه التدابير الواردة في نص القانون، من أجل دعم الفلاحة والصيد البحري، وفي هذا المجال بالذات فإن الرهان على القطاع الفلاحي أصبح السبيل الوحيد والأمثل لضمان النمو الاقتصادي في الجزائر؛ ولا يتحقق هذا الأمر إلا بالتخلي عن الممارسات القديمة واستبدالها بالتقنيات الحديثة، وفي هذا المجال بالذات فإن الدولة تخصص سنويًا مالياً يعتبرًا لفائدة الاستثمار الفلاحي، خاصة دعم شعبي الحليب والحبوب ودعم اقتناء المواد الفلاحية من دون فوائد، ومن هذا الجانب أدعو الحكومة إلى توسيع رقعة المساحات الفلاحية الممنوحة للاستثمار في المجال الفلاحي، وتمكين هؤلاء الفلاحين من دورات تكوينية خاصة بطرق الفلاحة الحديثة، مع الاستثمار في معارف وخبرات المستثمرين الأجانب.

سيدي رئيس الجلسة،  
زميلاتي، زملائي،

إن إجراءات العقلنة والترشيد الواردة في هذا المشروع، وبعض التدابير الجبائية الرامية إلى توفير موارد إضافية لتعويض ما فقد جراء تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، واقع ينبغي التكيف معه وتجاوز تداعياته بأقل قدر ممكن من الخسائر، كما تعتبر هذه الإجراءات بمثابة هزة، يجب أن تكون حافزا لنا لنشرن عن سواعدنا ولنخطو الخطوات الالزامية في الطريق الصحيح، من أجل التخلص من التبعية للمحروقات والاستثمار في القطاعات المنتجة، كالصناعة والسياحة والفلاحة والتجارة والتي تمثل البديل الأمثل الذي يساهم في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل.

إننا نثمن بقوّة عدم المساس بالمكتسبات الاجتماعية المحققة لصالح المواطنين، وهذا ما يؤكّد قدرة الجزائر بحكمة أبنائها وبقيادة فخامة رئيس الجمهورية، على تبني سياسة حكيمه ومتوازنّة، تحافظ على ما حقّقه من مكتسبات لصالح الفئات الاجتماعية الّهشة، في إطار الدولة الاجتماعية التي تظل من الثوابت الوطنية وخط أحمر لا يمكن التراجع عنه أو المساس به بأي شكل من الأشكال.

سيدي رئيس الجلسة،  
زميلاتي، زملائي،

**السيد رئيس الجلسة: شكرًا للسيد مهني غريسي؛ الكلمة الآن للسيد مسعود بودراجي، فليتفضل.**

**السيد مسعود بودراجي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيد وزير المالية،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
تأتي مناقشة قانون المالية لسنة 2016 في ظروف خارجية وداخلية.

فيما يخص الصعيد الخارجي، فهناك أزمة انخفاض أسعار النفط، وما جاء بعدها من انخفاض احتياطي الصرف وتقلص موارد الخزينة العمومية؛ أما على الصعيد الداخلي فهناك تحديات المطلب الاجتماعي المتزايدة، وكذلك التزامات مواصلة المشاريع، مخططات دعم النمو المدرجة ضمن برنامج 2014 - 2019، وكل هذه المعطيات جعلت ظروف مناقشة قانون المالية لسنة 2016 تتميز بخصوصيات.

السيد رئيس الجلسة،

إن الجوانب المالية والجبلائية والتشريعية التي جاء بها قانون المالية، لا تعفيننا من التطرق لجانب التنمية المحلية وتسلیط الضوء عليها، وهذا ما أرحب في طرحة في هذه المناسبة.

سيدي رئيس الجلسة،

وأستغل وجود معالي وزير المالية بيننا اليوم، لإعادة طرح مشكل الوكالة البنكية التابعة للفلاحة والتنمية الريفية، التي تم غلقها سنة 1994 بمدينة شلال العذاورة؛ ولاية المدية، حيث سبق لي أن طرحت هذا الانشغال، في شكل سؤال شفوي، بتاريخ 24 مارس 2011، على وزير المالية السابق، والذي أكد تسجيل هذه الوكالة بالمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حتى تكون سابع وكالة بولاية المدية، تساعد في تطوير القطاع الفلاحي وتسمح لسكانها بالاستفادة من خدمتها.

السيد وزير المالية،

ما هي الأسباب التي منعت إعادة فتح هذه الوكالة

2016، في ظل تراجع مداخيل المحروقات والصعوبات المالية التي تواجه الدول المصدرة للبترول، دون استثناء، ومنها الجزائر، دون أن ننسى التحديات الإقليمية والدولية وإفرازاتها الأمنية والسياسية وتداعياتها الاجتماعية؛ وأمام هذا الوضع الصعب كان من الضروري أن تتخذ الحكومة مجموعة من الإجراءات، وهذا من أجل ترشيح النفقات وترشيد الاستهلاك، ويكون تعزيز هذا التوجه مدعوماً بتنشيط وتوسيع الاقتصاد الوطني، وذلك للحد من التبعية لقطاع المحروقات، والدخول في اقتصاد إنتاجي متنوع، وتدشين مرحلة ما بعد البترول؛ ولاشك أن قطاع الفلاحة والصناعة والسياحة قطاعات استراتيجية للاقتصاد الوطني، مع مرافقة ذلك بالإطار القانوني الفعال والمناسب.

سيدي رئيس الجلسة،

إن جميع الدول النفطية التي يقوم اقتصادها على المحروقات، قد اتخذت تدابير لمواجهة هذا الخلل في ميزانيتها.

لذلك والجزائر دولة من هذه الدول، لابد أن تتخذ الإجراءات الالزمة لمواجهة الظرف الصعب، حتى لا أقول الأزمة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فنحن في التجمع الوطني الديمقراطي، نبارك كل هذه الإجراءات التي جاءت في مشروع قانون المالية لسنة 2016، مع حرصنا على حماية الفئات الاجتماعية الهمزة وإعطاء الدعم لمن يستحقه، وعلى هذا الأساس وعلى عكس ما يروجه البعض وفي مجال التحويلات الاجتماعية، ننوه بدور الحكومة والدولة الجزائرية التي لم تتخلى عن سياستها الاجتماعية، إذ تصل التحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة لسنة 2016 إلى 1840.5 مليار دج، أي ما يعادل 9.8% من الناتج الداخلي الخام، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 7.5% أي 128.78 مليار دج، مقارنة مع توقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

سيدي الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2016، لا يمكن أن يزيد عليه أحد، كما لا يمكن لأحد أن يشكك في وطنية الحكومة أو النواب، فالمعارضة من حقها أن تعارض، كما أن الأغلبية موجودة في برلمانات العالم لكي تمر القوانين وتصادق عليها.

شكرًا سيدي رئيس الجلسة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لسنة 2016، شكرًا على حسن الإصغاء والسلام عليكم  
ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرًا للسيد مسعود بودراجي؛ وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد القادر قاسي، فليفضل مشكورا.

**السيد عبد القادر قاسي:** شكرًا للسيد رئيس الجلسة؛  
بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على  
أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه  
بإحسان إلى يوم الدين؛

السيد رئيس الجلسة المحترم،  
السيدتان الوزيرتان المحترمتان،  
السادة الوزراء المحترمون،  
أيتها الزميلات، أيها الزملاء،  
 أصحاب الأقلام والصوت والصورة الكريمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أزول أمقران  
فلاون.

السيد رئيس الجلسة،  
بودي قبل كل شيء أن أشكر الطاقم الحكومي والوزير الأول، على كل الجهودات التي بذلوها، من خلال تقديم هذه الميزانية أو مشروع هذا النص القانوني لميزانية 2016. هذه الجهودات تكرست في الميدان، من خلال التحويلات الاجتماعية التي تعرفها وعرفتها سابقاً وستعرفها اليوم أيضاً، بعيداً عن كل ما يقال هنا وهناك، وأكتفي بالقول إنه من الجانب السياسي قد كلفنا الأخ رئيس الكتلة للتعبير عن هذا الموقف؛ وبالتالي فإنما أطرق للجانب التقني والتقني المحاسباتي البحث.

السيد رئيس الجلسة،

توقع الحكومة في 2016 نفقات الميزانية بما يقارب 8 ملايين أو 7984 مليار درهم، منها 4000 مليار درهم لنفقات التسيير و3000 مليار درهم لنفقات التجهيز، أي بانخفاض يقارب 10٪ مقارنة بسنة 2015.

المشكل المطروح - معالي الوزير، زميلاتي، زملائي -  
لا يكمن في تخفيض هذه النفقات بحجم 10٪، وإنما ينبغي  
اعادة النظر كلية في سياسة التحويلات الاجتماعية غير

البنكية رغم وعود الوزير؟  
سيدي رئيس الجلسة،

إن قرار غلق الطريق الوطني رقم 01 منذ سنين، أجبـر مستعمليه على اللجوء إلى استعمال الطريق رقم 60 ، وبحكم أن هذا الأخير لم يكن مؤهلاً للوزن الثقيل أكثر من 20 طن، مما أدى إلى اهترائه وتدهوـره، فأصبح يشكل خطراً على مستعمليه وبات إصلاحه أكثر من ضروري.

سیدی رئیس الجلسہ،

لقد كان مشروع طريق الهضاب العليا، الرابط مابين برج بوعريريج وخميس مليانة، مرورا بجنوب ولاية المدية وشمال ولاية المسيلة، حلما طال انتظاره بالنسبة لسكان تلك المناطق، بالنظر لفوائده الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة منه، ودوره في تنمية المناطق التي يمر بها، إلا أن تأخر انطلاق هذا المشروع الذي بدأ دراسته سنة 2002، زرع الإحباط في النفوس، وهنا أتساءل عن هذه الأسباب؟ وهل يمكن تحسيدها على أرض الواقع؟

سيدي رئيس الجلسه،

سیدی الوزیر،

إن سدين: واحد في ولاية المسيلة، وواحد في ولاية المدية، منذ فترة الرئيس الراحل، هواري بومدين رحمة الله، لم يكتملا لحد الآن وما زالت الأشغال جارية.

لقد تكلم هواري يومدين رحمة الله في ذلك الوقت عن  
سد بنى سليمان فقال : إن بنى سليمان ستتصبح متيبة  
الثانية ، وكل الناس يعرفون أن بنى سليمان في حكم هواري  
يومدين ، ستتصبح متيبة الثانية .

بخصوص سد واد لحم، التابع إدارياً لولاية المسيلة - سيدى رئيس الجلسة، سيدى الوزير - في 2015 جاء وزير الموارد المائية لهذا السد وكان الولاية الثلاثة: والي المسيلة ووالى المدينة ووالى البويرة، وبعدما ذهبوا، ذهب المقاول أيضاً، لكن الأمور لازالت على حالها! علماً أن لهذا السد ارتباطاً بقطاع الفلاحة والري بالمنطقة، بل إن تطوير قطاع الفلاحة هناك مرهون به، إلا أنه بات بحاجة ماسة للإصلاح والترميم، وقد كان محل معاينة الوزير والولاية الثلاثة في ذلك الوقت، إلا أن الانشغال لازال حوله فلم ينطلق لا من حيث ترميمه ولا إصلاحه وهذا ما يدعونا للتساؤل عن عدم انطلاقه بعد الساعة؟

هذا ما أردت أن أساهم به في إثراء مناقشة قانون المالية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. ونحن نناقش قانون المالية لسنة 2016، هذا القانون الهام، الهام جداً، أريد القول إن الله جبنا دون غيرنا بثروات طبيعية كثيرة وشساعة أرض وتنوع مناخ وجمال تضاريس منفرد النظير.

جبنا الله بموقع جيوستراتيجي، ميزنا عن باقي دول إفريقيا، جبنا الله بشورة وتاريخ صنعتناهنا بأيدينا لا مثيل لهما، جبنا الله بعنصر بشري، يتميز بقدرة وكفاءة قلما نجدها، وجبنا الله ببحبوحة مالية، دامت أكثر من 10 سنوات، فماذا صنعنا بكل هذا؟

وهنا لأريد أن أكون متشائماً ولا أن أسوق وضعاً سوداويًا ولا أن أتنكر للكثير من الإنجازات؛ أقول لا أتنكر للكثير من الإنجازات، ولكن أجزم بكل هذا محلات مهجورة في كل بلدية، سميناها محلات الرئيس! دور صيانة خاوية لصيانة طرق أنجذت أصلاً مهترئة وبأموال خيالية! غرسنا النخيل أين لا يثمر، وغرستنا الإسماعيلية! يثمر الشجر! حجّرنا بطريقة أو بأخرى ربع مليون إطار! أنجذنا قضية الخليفة وسوناطراك 1 وسوناطراك 2 والطريق السيار! وعممنا الفساد وغرستنا في أذهان أبنائنا أن المال العام مباح! علمناهم الكسل والاتكالية باتباع سياسة (ANSEJ-ANJEM-CNAC) ... إلخ!

أقرضنا صندوق النقد الدولي ملايين الدولارات ومسحنا ديون إفريقيا، لننهي في الأخير، وهنا يحضرني مقال إسكاني الفرنسي ألفريد نشرت سنة 1952، أطلق فيه لأول مرة اسم الدول النامية أو السائرة في طريق النمو، ومنذ ذلك الوقت ونحن سائرون، أبطئون نحن - سيدى الرئيس - أم ضللنا الطريق؟! نعم اهتدينا إلى أن الحل هو الانتقال من التقى إلى التقى، ودون سابق إنذار، وتحت ضغط الانخفاض الحاد لسعر النفط وتدور قيمة الدينار، لم تشفع لنا تطمينات معالي الوزير الأول للتي أطلقتها أثناء عرض مخطط عمل الحكومة ولا صندوق ضبط الإيرادات ولا حتى احتياطي الصرف الوطني أو احتياطي الذهب، لنجد أنفسنا مخيرين بين الذهب إلى المجهول أو الرضى بميزانية النفقات التي جاوزت إيراداتنا بالضعف، وتعتمد على زيادات في الرسوم ورفع الدعم عن مواد وتسقيف أخرى؛ وفيما يلي باختصار بعض هذه المواد:

-المادة 05: رفع الرسم العقاري بأربعة أضعاف في حالة

المبررة، التي ستعطينا تضخماً أو تعطينا موارد غير منتجة المداخل؛ وبالتالي نزيد من الوضعية الحرجة التي تعرفها ميزانية الدولة، دون الرجوع دائمًا إلى انخفاض أسعار البترول، لابد أن نضع حداً لهذه التحويلات الاجتماعية والتي مفادها أنها غير منتجة المداخل.

كما يتوقع نفس المشروع إيرادات بحوالي 4000 مليار دج؛ وعليه فإن سياسة خفض للدينار الإرادي، خفض الدينار السياسي يبقى لا معنى له، بما أن العملة الجزائرية هي وطنية بحتة لداعي لخضها، وبالتالي المس بالقدرة الشرائية للمواطن، دون مداخل إضافية أو دون مداخل تأتي بالأرباح للوطن وللشعب الجزائري.

على صعيد الاقتصاد الكلي، يتوقع مشروع القانون نمواً بـ 4.6٪. ويتوقع احتياطياً لصندوق ضبط الإيرادات بقيمة 1799 مليار في نهاية 2016، هذا الرقم جانب الحقيقة، لسبب أنه في قانون ضبط الإيرادات لسنة 2013 كان هناك رصيد مدین أو عجز ليس على وثائق المحاسبة وإنما على المدخل الفعلي على مستوى الخزينة، عجز يقدر بـ 12٪ من المدخل الفعلي للجزائر خارج المحروقات.

أعود للجانب المحلي - سيدى الرئيس - بما أن الوقت داهمني، ففي لا يتنا، بغض النظر عما يتعلق بهذا المشروع، وفي منطقة تتجدد بالضبط، استفادت هذه المنطقة من مشروع لتصليح المصاعد الكهربائية منذ 3 سنوات، ومنذ ذلك المشروع مسجل والوزارة المعنية ذات العلاقة لم تنطلق فيه، ولا زلنا نفكر في سياسة الجزائر كيف نبني الرياضة والسياحة؟! هذان التفكيران..

**السيد رئيس الجلسة:** شكرًا للسيد عبد القادر قاسي؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد أحمد عياد، فليتفضل مشكوراً.

**السيد أحمد عياد:** شكرًا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي رئيس الجلسة،  
السيدات والسادة معالي الوزراء،  
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،  
أسرة الإعلام،

ومن ناحية أخرى، ألا يضر هذا باستقرار برامج القطاعات الوزارية الأخرى، لكي لا أقول تعديا على صلاحياتهما؟ عفوا، كنت قد قلت ماهي المؤسسات العمومية المعنية؟ ولماذا لا تستثنى المؤسسات السيادية؟ الم تكن تجربة الخوخصة في التسعينيات فاشلة؟ أو لم تكن تجربة الحجار كافية لنتعظ؟ في الحقيقة هذه المادة إذا لم تقيد صراحة، فلا يحق لنا - سيدى الرئيس - بعد هذا أن نفتخر بتأميم المحروقات.

المادة 67: تسمح هذه المادة للسيد وزير المالية بتجميد أو إلغاء أي اعتماد.

ألا ترون معى - سيدى الوزير المحترم - أن هذا - إضافة إلى أنه تجاوز لصلاحيات المجلس - إقرار بعدم وجود نظرة استشرافية واضحة، تسمح لنا بوضع ميزانية سنوية مستقرة؟ ومن ناحية أخرى ألا يضر هذا باستقرار برامج القطاعات الوزارية الأخرى كى لا أقول تعديا على صلاحياتها؟

سيدي رئيس الجلسة،  
إذ نثمن بعض الإجراءات أقول بعض الإجراءات  
التحفيزية والتسهيلات الضريبية، لتشجيع وجلب  
المستثمر، إلا أنها تؤكد أن النصوص بالاقتصاد الوطني  
يتطلب منا - قبل كل شيء - شفافية أكثر وتذليل جميع  
العقبات البيروقراطية والإصرار على تطبيق القوانين ضد  
ولصالح المستثمر..

السيد رئيس الجلسه: شكراللسيـد أـحمد عـيـاد؛ الكلمة  
الآن للـسيـد زـويـر طـوـافـشـيهـ، فـليـتـفـضـلـ مشـكـورـاـ.  
يـظـهـرـ أنـ السـيـد طـوـافـشـيهـ غـيرـ مـوـجـودـ، إـذـنـ نـحـيلـ الكلـمةـ  
إـلـىـ السـيـد عـبـدـ الـبـاهـيـ مـرـسـلـيـ.

السيد عبد الباهي مرسلی : بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلى الله على سيدنا محمد وآلہ وسلم تسليماً كثيراً .  
السيد رئيس الجلسة المحترم ،  
السيد وزير المالية ، مثل الحكومة ،  
السيدات والسادة الوزراء ،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر ،  
أسرة الإعلام ،  
الحضور الكريم ،  
السلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى وبركاته .

تأخر الانجاز.

-المادة 08: هذه المادة يمكن أن تشرد عائلات بمصادرة مساكنهم بحجة أن رب العائلة مدين ضده.

-المادة 09: ارتفاع ملحوظ لتعريفة القسيمة السنوية للسماوات.

- المادة 14: رفع الرسم على القيمة المضافة من ٧٪ إلى ١٪ بالنسبة لحفظات البالغين، الغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية بالتسقيف.

المادة 15: رفع الرسم على المنتوجات البترولية.  
كل هذه الزيادات الأنفة الذكر، ستؤثر على الكثير من المجالات الصناعية والفلاحية والنقل، وسيكون لها أثر سلبي على القدرة الشرائية للمواطن، خاصة في ظل التدهور المستمر لقيمة الدينار، وستكون طبعاً أكثر وطأة على الجنوب، لبعد المسافات ولطول الصيف وارتفاع حرارته.

وهنا - سيدى الرئيس - أتحدى أيا كان أن يأتينا بفاتورة لأبسط مواطن بالجنوب، أقول لأبسط مواطن بالجنوب، لا تتجاوز 250 كيلوواط/ساعة؛ وبالتالي التسقيف هنا لا...  
... إلا إذا كان هناك قنطرة دا

معنى له، إذ إذا كان هناك معيير مقصود؛  
أما فيما يخص المادة 62، أي المادة 66، أتساءل هنا كيف  
يكون فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية؟  
وكيف يحوز المستثمر لأول وهلة على 66٪ من الأسهم،  
أي ثلثي المؤسسة ليصبح مالكا قبل أن يرفع الملف أمام  
مجلس مساهمات الدولة؟

سيدي رئيس الجلسة،  
هذا المستثمر يشتري ثلثي أسهم المؤسسة، وبعد 5  
سنوات يرفع الملف لمجلس مساهمات الدولة ليشتري  
الثلث الباقى.

في الحقيقة، أنا أقول هنا إن قرار المجلس تحصيل حاصل لأن المستثمر (بين قوسين) استحوذ على ثلثي المؤسسة. من ناحية أخرى كيف يحدد سعر السهم؟ بالتقدير أم المزايدة؟ ماهي المؤسسات العمومية المعنية؟ ولماذا لا تستثنى المؤسسات السيادية صراحة؟ خلال عرض السيد الوزير، أشار إلى أن هذه المؤسسات لديها قانون أساسى يحميها من فتح رأس المال، ولكن للاطمئنان - سيدى الوزير - أتساءل كيف يعد هذا القانون؟ ومن هي الجهة المخول لها إعداده؟

أهل العلم من لهم إمام بأمور الدين والدنيا، حتى يثروا هذه التقارير وما يسنّ فيها من قوانين، لأن الله حرم الظلم على نفسه وجعله بيننا محرما وأمرنا بالعدل في كل شيء.

وهم كبير عند الكثير من الناس، إذ أنهم يحصرون العدل في اثنين متخاصمين في دار القضاء، العدل أساس الملك، كما قال ابن خلدون في مقدمته، ونحن مسؤولون وكلنا مسؤول وكلنا راعٍ مسؤول عن رعيته.

وكلمة مسؤولون - يعبد الله - لها شقان:

- مسؤول في الدنيا، صاحب منصب كبير أو صغير،
- مسؤول في الآخرة وكلنا نموت.

ووالله لو أنا جددنا إيماننا بالله ما وقعنا في أزمة قط، لأن الله تكفل بذلك وأخبرنا تعالى: ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾.

أثرت أن تكون مداخلتي هكذا، حتى أذكر نفسي وإياكم بالأهم الأهم، قبل القوانين الوضعية والتي قد يصيب أصحابها ولربما يخطئ أكثر مما يصيب، وتعلقنا بأذيال أقوام غرباء عنا في الدين وأخذنا نقول بما نظروا ويتباھي الواحد منا وهو يقول: قال أرسطو، وقال سocrates، وقال ليين، وقال دور كaim، وقال نابليون بونابارت.

ليس عيباً أن نقرأ لهم من باب العلم بالشيء، ليس إلا، وتبعدونم وترك سبيل الرشاد وهو بين أيدينا ونحن منه هاربون، ونحن - مع الأسف الشديد - نستبق ونعظم ونهوّل ما عندهم !!.

يا سبحان الله لم يغفل عن ذلك رسول الله صلوات الله عليه فقال: "لتتبعن سنن من كان قبلكم" حذو النعل بالنعل والقدة بالقدة.. إلى أن يقول حتى لو دخلوا جحر ضب دخلتموه، قال الصحابة: اليهود والنصارى، قال: فمن؟؟؟ كان لا بد مما ليس منه بد، وكل ذلك لأقول علينا أن نترفق بالضعفاء فيما ومراعاتهم، هذه الطبقة الكادحة من الشعب وهم كثراً، لا يمكن أن ننسى مثلاً قانوناً يشمل الغني والفقير، مثلاً في فرض إتاوة، كما يجب دائماً دعم المواد الاستهلاكية الضرورية، وهذا الذي جعلني أشهد في الرجوع إلى تعاليم ديننا الحنيف.

وفي حكاية عن أمير المؤمنين، علي رضي الله عنه وكرم وجهه الشريف، أنه مرّ وعامل له بشيخ رث الثياب، طاعن في السنّ ماداً يده متسللاً متسللاً، فما إن رأاه الإمام علي حتى اشتد غضباً، وسأل العامل فأجابه: إنه مسيحي

بعد اطلاعنا على التقرير المتعلق بعرض مشروع قانون المالية لسنة 2016 خلصنا إلى مايلي:

سيدى رئيس الجلسة،  
السادة الحضور،

لأول مرة أجذن لا أنوي على شيء، بعد اطلاعى على هذا التقرير، ماذا عساي أن أقول، فإن تكلم المرء عليه أن يتكلم ويسير بسير ضعفائه، حفاظاً عليهم، وكما ورد في الأثر الشريف "سيروا بسير ضعفائكم، وإن أم أحدكم فليخفف فإن فيكم الصعيف والمريض وذا الحاجة" وكل في منصبه إمام.

ديننا تشريع رباني لكل الأمور، عرف ذلك من عرف وجهل ذلك من جهل، ليس ديننا مجرد طقوس تقام في أوقات معينة ولا شأن له بحياتنا، ثم بعد حياتنا - إن شاء الله - نلقى الله وهو عنا راض.

من هنا أبدأ - سيدى رئيس الجلسة، السادة الحضور - المواطن البسيط لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يدرك المبررات التي على ضوئها قام المشروع المتعلق بقانون المالية لسنة 2016 وما سن فيه من قوانين لا تنبع بخير، أكرر لا تنبع بخير، ليس تشاوئاً ولا تطيراً، وإنما حسرة وألمًا على حال العباد والبلاد وإخباراً وتحذيراً للولاة هذا الأمر منا.

ولنا في الرسول صلوات الله عليه، وما جاءنا عنه في القرآن المثل الأعلى، وفي سورة يوسف على نبينا عليه أفضل الصلاة وأزكي التسليم، لما عبر رؤيا الملك الصادقة، والرؤيا يراها المخالف والمؤلف والدليل من نفس السورة، وجلكم يدرى ذلك وفي ذلك تفصيل له محله.

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وقال الملك أئتوني به أستخلصه لنفسي، فلما كلمه قال إِنَّكَ الْيَوْمَ لِدِينِنَا مَكِينٌ أَمِينٌ، قال أجعلني على خزائن الأرض إِنِّي حفيظ عَلَيْمٌ﴾، أي وزيراً للمالية، ومن ثم أخذ يتصدى للسنين العجاف، وكان من أمره ما كان ومضى كل شيء على خير وأحسن وجه.

في نظركم أعبثاً جاء هذا القصص في القرآن المجيد؟ كلامُ البتة؛ ولأننا مسلمون، علينا دائمًا وأبداً أخذ العبرة من كتابنا العزيز وما ورد عن نبينا المصطفى الكريم صلى الله عليه وأله من الآثار الصحيحة الشريفة.

كل هذا الذي ذكرت أتيت به إنما لأقول إن دين الدولة الإسلام، ونحن - بحمد الله - مسلمون، علينا إذن أن نشرك

من طرف إخواني في مجلس الأمة. في البداية يتتأكد الخاص والعام أن ماقدمته الدولة وما أنجز في جميع الميادين يستحق منا التقدير والعرفان.

كثر القيل والقال عن هذه الميزانية وقانون المالية لسنة 2016، بين مؤيد ورافض ومعارض، وكتب ما كتب في الصحف الوطنية عنها والتي جاءت في ظروف صعبة، نتيجة تدهور سعر المحروقات في العالم، مؤثرا سلبا على المداخيل المالية للوطن.

هذا لا يخفينا أبدا، عشنا صعوبات كبيرة في الماضي، إذ وصل سعر البترول 9 دولارات، وهذا ما أدى بدولتنا أن تقترض مالا من البنك العالمي (FMI)، لكن بعد سنوات خلت استطاع وطننا التخلص من هذه الديون وأصبحنا نحن الذين نقدم قرضا إلى (FMI)، قدر بخمسة مليارات من الدولارات.

لقد قيل الكثير عن المادة 66 والمادة 71 من قانون المالية لسنة 2016، وحسب نظريتنا نرى في ذلك إعادة التوزيع الصحيح والنافع للثروة ولالمداخيل، كما قيل إن هذه الميزانية هي لتفقير الشعب، فكيف؟! ميزانية 2016 ليست ميزانية 2015.

هل نسينا أنها عشنا ماضيا صعبا واستطعنا في النهاية الخروج إلى بر الأمان بالسلامة لوطننا ولشعبنا. ومادامت شركاتنا الكبرى والاستراتيجية غير معنية بتلك الإجراءات المقررة، وعدم فتح رأس مالها مع تقرير ترشيد كل النفقات، فإننا نتفاعل خيرا في المستقبل القريب عن شركاتنا، خاصة: سوناطراك وسونلغاز، واتصالات الجزائر.

السيد الوزير المحترم،

طرح عليكم ماضيا سؤال عن المشاريع الكبرى، وهو تساؤل يندرج في ميزانية 2016، وكان ردكم أن كل المشاريع الكبرى مجمددة وليس لها ملغا، وهذا حتى تحسن الظروف المالية في الجزائر.

إن شعبنا يستبشر خيرا بمثل هذه المشاريع الهامة وينتظر بشغف تحسينها، لكن لسنا ندري كيف سيكون مصيرها مع هذه الميزانية لسنة 2016؟!

ختاما، لابد من الرقابة الصارمة على أموال الشعب وفي كل المستويات، وفقنا الله خدمة الوطن والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ياسيدي، وهو لم يدفع ما عليه من الجزية منذ مدة، فأجاب الإمام علي: هذا أدهى وأمر، من أمركم بذلك؟ ثم قال للعامل كلمته المشهورة والتي أصبحت الآن بندنا من بنود هيئة الأمم المتحدة "الخلق صنفان، إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق" وأمر للشيخ براتب شهري وأعفاه من دفع الجزية.

أفهل عرفتم سماحة هذا الدين وكيف جسده الإمام عليّ رضوان الله عليه؟ أقول هذا وأترك لغة الأرقام لكم. مايهمني كعضو في مجلس الأمة الموقر، هو أن أتكلم بما يرضي الله ربى ورسوله، ورضي الله ورسوله ليس بالتضييق على الناس، وخاصة الضعفاء منهم.

سيدي معالي وزير المالية،

الوضع الاقتصادي المالي صعب، الوضع الاجتماعي أصعب، الوضع المحيط بنا أكثر صعوبة، ولو لا يقظة الجيش الوطني الشعبي وقوى الأمن المختلفة، لكننا في وضع لا يحسد عليه أحد.

أما مصادقتي أو غير مصادقتي فلربما هي سيان، وإن كانت مهمة، أقول للسيد وزير المالية المحترم، أنت المسؤول الأول والأخير المختص بما جاء في هذا القانون، فإن كنت راضيا به واطمأنت إلى ماجاء فيه نفسك، فنحن ثق بك ولا يترب على ذلك وفي كل الأحوال إلا مصادقتنا؛ وأختتم بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ صدق الله العظيم وببلغ رسوله المصطفى الكريم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرالسيد عبد الباهي مرسللي؛ الكلمة الآن للسيد عمار ملاح، فليفضل مشكورا.

**السيد عمار ملاح:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلة والسلام على أشرف المسلمين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،  
السادة الوزراء المحترمون ومرافقوهم،  
أخواتي، إخواني في مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،  
الحضور الكريم،

في كلامي هذا وتدخلني، لا أطرق إلى ماقيل عن هذا قانون المالية لسنة 2016، الصناعية أو الفلاحية، وللضرائب، بل ملاحظاتي عامة، ولا داعي لتكرار ماقيل

رغم أنه كان هناك خبراء ووزراء آنذاك كانوا ينادون بإعادة استثمار تلك القروض الموجودة وهي 30 ملياراً فما فوق. الحمد لله اليوم، أتنا في ظرف فيه هامش مناورة بالنسبة للحكومة، فيه عدة هوامش وكثيرة، منها القطاع السياحي، منها القطاع الفلاحي، الصناعة الصيدلانية، الصناعة الميكانيكية، استقطاب رؤوس الأموال والحمد لله هناك رؤوس أموال مستقطبة الآن في الجزائر بفضل الراحة والطمأنينة والسلامة، لأنه لا يكون استثمار رؤوس الأموال إلا بوجود الطمأنينة والهدوء، وهذا ما أقره فخامة رئيس الجمهورية، في قانون المصالحة الوطنية والওئام المدني. إذن لا بد ألا نستمع إلى خطابات التيسير والاستفزازات الموجودة هنا وهناك من بعض الخبراء، الذين يقولون ربما نعود إلى أزمة أكثر من أزمة 1986، وهذا ما يحبط عامة الشعب.

بالفعل هناك رفع لبعض الرسوم ولكنها تدريجياً، تماشياً مع رفع سياسة الرواتب الشهرية للموظفين وبالنسبة أيضاً لارتفاع الخزينة الوطنية في الصناعات الميكانيكية وفي كل المرافق وكل المشاريع.

الشيء الملاحظ أنت لا تنسى أن الدولة أنفقت أموالاً كبيراً في البنية التحتية، أكثر من 70 سداً موجوداً حالياً على مستوى الوطن، وهناك أكثر من 15 سداً في الإنشاء، هذه السدود التي تعتبر من الملكية العامة الوطنية، لا بد أن تدخل في حيز رفع النمو في القطاع السياحي، قطاع الري، القطاع الفلاحي، لا بد من استغلال هذه المشاريع وهذه البنية التحتية الموجودة، لأنها أنفقت بأموال تتجاوز أكثر من 40 مليار دولار.

الشيء الملاحظ أيضاً في القطاع السياحي الذي استفاد من مزايا كثيرة بالنسبة للأراضي وبالنسبة للتحفيضات وبالنسبة للتمويلات البنكية.

وال يوم نلاحظ في القطاع السياحي في الجزائر أن عدد الموظفين والعاملين فيه لا يتجاوز 300.000 موظف بينما في دول مثل فرنسا، فيه أكثر من مليونين موظف في القطاع السياحي، لأن القطاع السياحي هو البديل بعد البترول. القطاع السياحي والقطاع الفلاحي لهما ديمومة تامة، نلاحظ بعض الدول المجاورة تعاني من أزمات أمنية، ورغم ذلك فإنها تتعش إبراداتها المالية بفضل السياحة.

بالنسبة أيضاً للقطاع الفلاحي، لا بد من تحديث هذا

السيد رئيس الجلسة: شكرنا للسيد عمار ملاح؛ السيد الحاج العايض قدم تدخله مكتوباً، وسنتمكن السيد وزير المالية منه، ليجيب عنه في حينه.

والكلمة الآن للسيد عبد الكريم بن الصغير، عفوا الكلمة للسيد عبد الرحمن يحيى، فليتفضل مشكوراً.

السيد عبد الرحمن يحيى: شكرنا سيد رئيس الجلسة؛ باسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة معالي الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بالفعل تم وضع قانون المالية لسنة 2016 في وقع يتسم بوجود أزمات اقتصادية ومالية محيطة بالدول التي تعامل مع الجزائر، والتي تعتمد في اقتصادياتها على العائدات البترولية.

هذه العوامل يضاف إليها أيضاً ظهور مواد طاقوية جديدة، منها ظهور الغاز الصخري ومنها أيضاً دخول بعض الدول التي كانت لا تصدر البترول مثل أمريكا على الخط، هذا ما أثر سلباً على العائدات البترولية التي تعتبر هي الممول والمورد الأول للخزينة العمومية في الظرف الحالي.

ومن خلال قانون المالية الموجود والذي يعتبر وثيقة مالية سنوية، فإن هذا القانون - بطبيعة الحال - يؤسس لمرحلة مقبلة - إن شاء الله - وهي مرحلة تتسم بترشيد السلوك الاستهلاكي لدى المواطن الجزائري وتتسم أيضاً بالحذر في النفقات العمومية.

والحمد لله، من لم يشكر الله لا يشكر الناس، وقلنا هذا الكلام منذ سنة 2001، ونحن نتميز بما يسمى بتجميد التشريع الجبائي على المؤسسات الخاصة والعامة والنقص بالنسبة للأتاوات على كل المصالح العمومية والإدارية، هذا إن دل على شيء يدل على وجود استمرارية وأن الدولة أصبحت متدخلة في أن واحد وحمائية في أن واحد والمحافظة على الطبقات الهشة.

فالشيء المتاح والموجود، نقول إنه بفضل حنكة وتبصر فخامة رئيس الجمهورية في تسديد الديون قبل الوقت،

الخواص هم المستفيد الأول من العملية، وأيضاً إضافة إلى الأفراد؛ وبعض الشركات في ظرف قياسي أصبحت رقماً في حين أنها كانت لا تمثل شيئاً.

لكن اليوم مع تراجع أسعار المحروقات، نستطيع أن نقول بأن المانيفال (La manivelle) دار، ولابد أن يتحمل الجميع سواء أصحاب الثروة أو الأجراء، في هذا القانون يبدو هذا الأمر جائراً.

النقطة الثانية؛ إن الادعاء بأن الامتيازات والتسهيلات الجبائية هي التي تعيق الاستثمار المحلي والأجنبي، أمر تكذبه المقارنة مع الدول المجاورة.

في تونس، الامتيازات هي أقل، في حين أن نتائج الاستثمار الأجنبي كما ونوعاً هي أفضل مما سجلناه.

ثم ماذَا عن المعاملين الذين يسجلون خسائر؟ في حين أن ظروف قطاع النشاطات جيدة، الحجار، أكسو، رونو... إلخ، فأخذ موارد الجبائية يجب البحث عنها بعد تدقيق المعطيات المالية لها ته المؤسسات، كيف أن مؤسسة "رونو خاسرة؟ أو مؤسسة الحجار"؟ هذا غير معقول!

النقطة الرابعة: يؤكّد أعضاء في الحكومة أن عملية الخوصصة لا تعني المؤسسات الاستراتيجية، إن كانت الصورة هي بهذا الوضوح لدى الحكومة، لماذا لا تنص المادة 66 بصراحة ووضوح على ذلك؟

تصريحكماليوم أثناء العرض أنه لا يعني شركات "سوناطراك" و"سونلغاز" ونفس الشيء بالنسبة لأويحيى، لماذا لا يوجد نص المادة صراحة؟ ما هو الأمر الذي يمنع؟ إننا نعتقد وانطلاقاً من عملية التخصيص السابقة، وبالنظر إلى عدم اتضاح الرؤية لدى للجهاز التنفيذي، وبالنظر للطابع الحساس لعملية الخوصصة والتي تتطلب أكبر إجماع ممكن وأقصى درجة من الوضوح في خيارات السياسة الاقتصادية بأن يتم تأجيلها، لأننا بكل مرارة نشعر بأن الجهاز التنفيذي غير قادر حالياً على ضمان سلامة العملية وحماية الحق العام.

النقطة الرابعة: يبدو واضحاً من الخطوط العامة لمشروع قانون المالية أن هناك عودة إلى الخيارات التي تم تبنيها قبل سنة 2009 ضمن ظروف عامة لاقتصاد وطني ودولي أصعب؛ وفي ظل محيط سياسي داخلي ودولي بكثير من الضبابية، وفي وجه تحديات مما كان عليه الوضع، السؤال في هذه الحالة: ما الذي يجعل الحكومة تعتقد أنها ستنجح في

القطاع بواسطة المكننة وأيضاً بتطوير معاهد البحث. لدينا معاهد البحث المملوكة من طرف الخزينة العمومية، ولكنها لا تصنع حتى المبيدات ولا حتى المواد المضادة، لا تصنع بالرغم من تمويلها في كل مرة، فالفللاح يستورد كل شيء داخل في صناعة الأرض، أو بالنسبة للمواد المكلمة الصناعية الغذائية لختلف الشعب، إذن لابد من تطوير مراكز البحث وتطويرها ودعمها، حتى تغطي القيمة المضافة ونقص فاتورة الغذاء وفاتورة استيراد كل شيء..

**السيد رئيس الجلسة:** شكراللسيـد عبد الرحـمان يـحيـيـ، أحـيلـ الكلـمةـ الآـنـ إـلـىـ السـيدـ آـدـمـ قـبـيـ، فـلـيـتـفـضـلـ مشـكـورـاـ.

**السيد آدم قببي:** بـسـمـ اللـهـ الرـحـمـنـ الرـحـيمـ وـالـصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ عـلـىـ أـشـرـفـ الـمـرـسـلـينـ.

السيد رئيس الجلسة المحترم،  
السيد وزير المالية، مثل الحكومة،  
السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،  
السادة أعضاء الحكومة،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،  
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
في البداية، أود أن أقدم شكري وامتناني وإعجابي بالسيد وزير المالية، على عرضه لمشروع القانون لسنة 2016، وأيضاً على فصاحته ولغته السليمة، وهذا لا يعنينا من أن نوضح بعض المأخذ على هذا القانون في أربع نقاط أساسية:

**النقطة الأولى:** يبدو أن القانون غير متوازن في توزيع كاهل الأزمة، ذلك أن مايناهز 23 مادة جاءت لتمكّن تسهيلات و بتيسير لأصحاب الأعمال، في حين أن مايناهز 6 مواد تمس مباشرة شرائح واسعة من المواطنين في قدرتهم الشرائية.

إن البحث عن تمويل إضافي لسد نقص الجبائية البترولية، لا يجب أن يتم فقط من الفئات الواسعة من المواطنين الأجراء، والذين تكفل تخفيض العملة خلال السنة الحالية بتقليل مايناهز ثلث قدرتهم الشرائية، تخفيض العملة في حدود 3%. يعني أنه في الفترة السابقة، فترة البحبوحة المالية، فإن المقاولين، الشركات الأجنبية،

**السيد محمد الواد: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.**

السيد رئيس الجلسة المحترم،  
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم.

أستهل مداخلتي هذه بالتطرق إلى ماجاء به مشروع قانون المالية لسنة 2016 من تدابير وأحكام، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدم قراءتي ورؤيتي المتواضعة حول هذا المشروع الذي جاء في وقت تغير فيه البلاد بظروف اقتصادية عصيبة وصعبة جراء انخفاض وتراجع أسعار المحروقات، ظروف تقتضي منها جميعاً تكثيف الجهد والبحث أكثر من أي وقت مضى عن مصادر جديدة، تساهمن في الزيادة والرفع من الإيرادات العامة للدولة.

فللولهلة الأولى تبدو بعض المؤشرات الكلية مطمئنة، حيث يراهن المشروع على نسبة نمو تقدر بـ 4.6٪، موجهاً نحو زيادة استحداث الثروة ومناصب الشغل، ومعدل تضخم نسبة 4٪ وتراجع إيرادات الميزانية بنسبة 4٪ مقارنة مع عام 2015؛ وستعرف نفقات الميزانية بالنسبة للتسهيل والتجهيز هي الأخرى تراجعاً بنسبة 9٪، في حين سيحتفظ صندوق ضبط الإيرادات باحتياطات بقيمة 1797 مليار دج إلى نهاية 2016.

وهنا أشيد بالجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة من خلال الاهتمام بالفئات الهشة، التي مازالت تتجسد يوماً بعد يوم بفضل السياسة الحكيمة والاستشرافية لفخامة الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، حيث وعلى الرغم من الظرف المالي الصعب، ستشهد التحويلات الاجتماعية ارتفاعاً بنسبة 7.5٪ لتبلغ 23٪ من ميزانية الدولة، منها 477 مليار دج لدعم السكن و446 مليار دج لدعم العائلات، منها 222 مليار دج لدعم أسعار المواد الأساسية (القمح، الحليب، السكر والزيت).

كما ثمننا ما جاء به مشروع القانون من خلال إنشاء آلية للحفاظ على توازن الميزانية، قادرة على التمكن من تجميد أو إلغاء القروض عند الضرورة.

ولا يفوتي التطرق إلى نص المادة 66 التي أثارت جدلاً كبيراً وأسالت من الخبر الكثير، فإبني - وفي اعتقادي

حين أنها فشلت فيما سبق؟

إننا نؤمن بأن العودة عن الخطأ قد يكون مقبولاً بل واجباً، لكننا نعتقد أنه جزءاً من عملية التصحيح، تتم عبر تحمل المسؤولية المرتبة عن ذلك، ولا يمكن تغيير السياسات والتوجهات والحفاظ على نفس الأشخاص.

المؤهلية تقضي - احتراماً للأمة ولشخص الرئيس الذي وضع ثقته في الطاقم الحكومي - أن تعاد العهدة بعد هذا الفشل المرير، غير أن ذلك سيعطي الانطباع بأن الرئيس وحده المسؤول عن هذا الفشل، وهذا أمر غير منصف في حق الرئيس.

لأنه بالنسبة لسنوات من 2000 إلى 2009 تم تبني خيارات كضرورة الانفتاح، الاستثمار إلى غير ذلك. الرئيس تدخل سنة 2008 وقال إنهم غلطونا، الكل يدرك أننا كنا في ظروف أفضل، ظرف اقتصادي، ظرف مالي، ظرف دولي، لكن اليوم الظروف غير تلك الظروف، أين الخلل؟ أنا أعتقد أن الخلل في المنظومة الاقتصادية والخلل أيضاً في الطاقم.

النقطة الخامسة وأود معالي الوزير أن تركز معه في هذه النقطة.

لم تأخذ تقديرات قانون المالية 2016 انخفاض الموارد المتأتية من مبيعات الغاز الطبيعي في إطار العقود المبرمة مع إيطاليا وإسبانيا وفرنسا والتي تمثل ما يناهز 15٪ من المداخيل الإجمالية، هاته العقود تنتهي خلال هذه السنة المقبلة، وتطلب الأطراف مراجعة ماتبقى منها، علماً بأن أسعار السوق الحالية هي عشر أسعار العقود المبرمة مسبقاً، وهناك تقديرات تقول عن فقدان ما يناهز 12 ملياراً؛ حول هذا الأمر، البعض يطالب الآن بمراجعة قضية الأسعار.

في الأخير، سيدتي رئيس الجلسة الموقر وسيدي وزير المالية المحترم، أود أن أقول إنه بالإمكان إنشاء اقتصاد قوي وصلب دون ثراء فاحش، والاقتصاد الألماني نموذج، لم نسمع أن هناك أثرياء ألمان، وحينما تتحدث عن الاقتصاد الألماني تتحدث عن القوة، في حين أن النموذج الفرنسي والنماذج الأمريكية غير موجود وشكراً لكم على حسن الإصغاء.

**السيد رئيس الجلسة: شكرنا للسيد آدم قبي؛ الكلمة الآن للسيد محمد الواد، فليتفضل مشكوراً.**

والعمل المتقن والمحكم الذي قامت به وزارة المالية في تسطير مشروع قانون المالية 2016.

وبالفعل ففي خضم أزمات اقتصادية عالمية وجوار متقلب أمنيا، لازالت الجزائر تحافظ على مستويات غير مسبوقة في الاهتمام بالمواطن، عبر مضاعفة مخصصات التحويلات الاجتماعية والاستثمار في الإنسان وتشييد المنجزات، خصوصا منها البنية التحتية، وهذه مؤشرات تدفعنا للافخار بوطتنا الجزائر، بقيادة فخامة الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، حفظه الله وأطال في عمره.

شكرا سيدي رئيس الجلسة، أشكر الجميع على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرنا للسيد محمد الواد؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر معزوز، فليفضل مشكورا.

**السيد عبد القادر معزوز:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،  
أعضاء الحكومة،  
السادة الوزراء،

أخواتي إخوانى، أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خير ما أستهل به مداخلتي المتواضعة هذه أمام جموعكم الكريم، هو الاستشهاد بقوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: «وَأَمَّا الزِّبْدُ فَيَذْهَبُ جَفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ»، صدق الله العظيم.

سيدي رئيس الجلسة،

حرارتنا، واختلاف رؤانا، مساعدينا كلها لابد لا تhind عن حب الوطن، هذا الوطن النعمة التي وهبنا الله إياها، والذي لابد أن نلقن الأجيال آليات الحفاظ عليه، قبل الحديث عن آليات مناقشة القوانين والنصوص التنظيمية.

إن خلافاً غايته استتابب الأمان وسيادة الوطن ما هو إلا دعم للديمقراطية، وإن كانت بعض وسائل الإعلام تتصرف وقف إيديولوجيات أصحابها بمختلف مشاربهم، يريدون هز أركان الدولة والعبث بأمن سيادتها، فهنا خط أحمر، لأن الجزائر التي حررها الشهداء، أبناءها لن يفرطوا فيها، وهذا

الخاص - لا أرى مانعا وإشكالا يدعو إلى القلق بخصوص مسألة فتح رأس المال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين الخواص إن كانوا جزائريين بالطبع، وإذا كان الهدف والغاية من وراء ذلك هو إحياء المؤسسات وإعطاؤها نفسها جديدا ومن أجل الرفع من إنتاجيتها ومن مردوديتها؛ وبالتالي المساهمة في زيادة المدخل الجبائي وهذا هو بيت القصيد وهذا هو المهم؛ لقد سعيت جاهدا أن أبتعد عن الجدل السياسي غير المجد حول مشروع قانون المالية لعام 2016 إلا أنني أستسمحكم، السيدات والسادة، مرة أخرى لأفتح قوسا وأقول بأننا لسنا هنا من أجل المزايدات أو إعطاء الدروس في الوطنية والانتماء، نحترم الجميع ولا نشكك أبدا في وطنيتهم أو في انتماهم لهذا الوطن الغالي على قلوبنا والذي هو في أمس الحاجة إلينا جميعا.

لقد استغربت كثيرا، خلال الفترة الأخيرة، لحجم التأويل والتلهي وإثارة القلاقل وترهيب الرأي العام مما تحمله المادة 66 ومن تأثيرها على المصلحة العليا للبلاد؛ ولليم الجميع أننا موجودون هنا من أجل المساهمة في بناء الوطن وليس من أجل بيعه أو رهنه.

فالجزائر أرض ظاهرة لا تقدر بثمن، وهنا حبذا لو تم طمانة الرأي العام الوطني مرة أخرى وتقديم شروحات أوسع بأن المؤسسات الاستراتيجية كسوناتراك مثلا هي مؤسسات ناجحة ولا يمكن المساس بها.

إن الزيادة المرتقبة في بعض المشتقات الطاقوية لا يمكن اعتبارها بالكبيرة أو تلك التي بإمكانها إثقال كاهل المواطن، بل نراها من الناحية الاقتصادية مؤسرا، يمكن أن يساعد ولو بالقليل في محاربة ظاهرة التهريب، أتكلم هنا من منطلق أنني ابن منطقة حدودية وعلى دراية بما يحدث من تهريب لهذه المادة الحيوية، وأنا متيقن من تفهم الشعب لهذا الإجراء، في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، إجراء نعتبر منافعه أكثر من مساوئه.

ما يهمني كذلك لفت الانتباه إليه، هو ما بات يهدد الاقتصاد الوطني، بسبب انخفاض أسعار البترول، مما يحتم على الحكومة اللجوء إلى خطة جديدة واعتماد آليات مناسبة، لتدارك العجز الذي يعرفه التحصيل الجبائي، ولذا يجب تدعيم الأجهزة المكلفة بعمليات التحصيل والمراقبة كمجلس المحاسبة وخصوصا الاستثمار في الموارد البشرية. وفي الخلاصة، بودي أن أنوه بالنظرية الواقعية والطموحة

القيمة المضافة العالمية لمدة عامين. تطبيق قواعد جديدة للسماح بدخول الشركاء الوطنيين في رأس مال المؤسسات العمومية ووضع نظام السجل الجبائي، من أجل متابعة أسعار المنتوجات في السوق، من أجل حماية المستهلك من الغش والتسليس والتقليل.

إن ترقية الاستثمار وتبسيط الإجراءات الإدارية موجود في قلب مشروع هذا القانون الذي ينحصص أطرفة هامة لصالح القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وكذا التكوين والبحث، إذ هي في نفس الوقت موضوع اهتمام السياسات العمومية المذكورة أعلاه.

أما فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية والصحة والسكن ودعم الأسعار للمنتوجات القاعدية، فإن هذا المشروع يتوقع تسجيل تطور يزيد عن 7.5٪ مقارنة بقانون المالية 2015، حيث تصل القيمة حوالي 1804.5 مليار دج، وهذه بالضبط السياسة العمومية المنبثقة عن البرنامج الخماسي لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، ومجهوداته التي تبرر اليوم سياسة عقلنة المصروفات العمومية وتحسين مداخيل الدولة؛ وعليه فإننا ندعم ميزانية 2016.

لا يمكننا أن نتخلى عن التعديلات بجانب الضرائب والأتاوات وحقوق التسجيل التي تدر مداخيل على الخزينة العمومية، تهدف لدعم السياسة العامة، مع توزيع العبء بين المواطن والمؤسسة، وبصفة عامة على المتعاملين الاقتصاديين، والمتمثلة في عقلنة المصروفات بصفة عامة وبطريقة طبيعية، معناه أن تكون هناك ثقافة تتوزع بين جميع الفعاليات السياسية، الاقتصادية والمالية، هاته السياسات هي ما يسمح لبلادنا بمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية مستقبلا، وهذا رادا بالعكس على بعض الأصوات التي ترجح وتوكّد أن الأزمة موجودة من أجل تغليط وتهوييل الرأي العام.

والأصل أن الجزائر بعيدة عن هذه الوضعية، حيث أن المؤسسات تعمل وتوظيف، وبرامجنا الاستثمارية تنفذ، ونظامنا المالي يضمّن تمويل المشاريع، مما لا يمنع أن نتوجه إلى سياسة اقتصادية، تعطي للمؤسسة أبعادها الحقيقية، في خلق الثروة والتوازن المالي الذي يحافظ على تسيير مؤسساتنا وسياستنا العمومية من أجل راحة مواطنينا.

إن تراجع مداخيلنا ليس بالنقطة، مادام أنه يمكن التعويض بآليات، والمحبذ منها هو اللجوء إلى

درس آخر على هؤلاء استيعابه.

إن توطيد أمر الثقة بين الحكم والمحكوم، تمر عبر القواعد الشفافة ومصارحة المواطن الجزائري المعين بالدرجة الأولى بالحراك الذي عرفته الساحة السياسية مؤخرا جراء مناقشة قانون المالية لسنة 2016.

هو نفس الموضوع الحدث الذي أبان أن للجزائر خيراً اقتصاديين، يمتلكون من الاستراتيجيات الحلول ما يمكن البلاد من تجاوز الأزمات، في ظل شعور الجميع بالمسؤولية عن ذلك.

إن الهمم تولد من الشدائد، وهذا هو الأصل والواجب والالتزام في ظروف بلادنا اليوم.

سيدي رئيس الجلسة،

من خلال مناقشتنا وتحصينا مع أصحاب الاختصاص، تبين لنا ما يلي:

- إن الأمر يتعلق بالصرامة في تسيير المصروفات والتأنق مع الظروف الدولية المميزة بتقلبات اقتصادية ومالية.

- إن انخفاض المداخيل النفطية اليوم، لا بد أن يشكل حافزاً لدينا لإيجاد الأجوبة والحلول، لمواجهة هذه التقلبات وهذه الأجوبة يمكن تلخيصها عموماً كما يلي:

1. عقلنة المصروفات العمومية،

2. دعم المؤسسات المنتجة للثروة،

3. إعطاء الأولوية للقطاعات المهمة مثل: الصناعة، الفلاحة، الري، السياحة، التكنولوجيا وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

كما يتوجب علينا تغيير اقتصادنا في عالم يتوجه إلى المنافسة والتكوين والبحث، من أجل تزويد الوطن بالكفاءات البشرية وانتهاج سياسات اجتماعية، تهدف للتضامن الوطني وكذا حماية الفئات ذات الدخل الضعيف في مجالات السكن والصحة... إلخ.

في مجمل هذه الاعتبارات فإن المؤسسة الجزائرية والإنتاج الوطني، هما المستفيدان الرئيسيان لمشروع قانون المالية لسنة 2016، من خلال الرفع التدريجي لبعض الالتزامات التي تعيق تطوره أو وضع في الخدمة إجراءات جديدة تشجع عمل هذه المؤسسة كتحفيض (القيمة المضافة على الضريبة المضافة TVA) من 17٪ إلى 7٪ والتي تطبق على المواد الأولية التي تدخل في صناعة المنتوجات ذات

مشروع قانون المالية والمادة التي تسمح لرجال الأعمال الجزائريين والأجانب أن يستدينوا في الخارج بضمان الدولة، وهذا رهن وللشعب الجزائري حاضراً ومستقبلاً، ومعناه أنه بعدما تخلصت الجزائر من المديونية الخارجية، فقانون المالية 2016 يجرنا للرجوع إليها بأبعش الظروف فحين يستدين فلان وفلان، أصحاب المال والنفوذ في الخارج بضمان الدولة، فمن سيدفع؟ الشعب الجزائري هو من سيدفع، كيف لا يمكن أن تترزع كمواطنين كمجاهدين وأيضاً كعضو في مجلس الأمة وفي البرلمان الجزائري؟

لما قرأت مشروع قانون المالية وللمادة التي تمنح لوزير المالية صلاحيات البرلمان وصلاحيات رئيس الجمهورية في آن واحد والمحددة في المادتين 122 و124 من الدستور، قولوا لي كيف نسمي هذه البدعة؟! أنا كحقوقية، كبرلمانية وهذا نسميه انقلاباً على شرعية الدستور وعلى الدولة؛ الإنسان الذي يحترم بلاده وقوانينها ودستورها لا يستطيع أن يبرر هذا الفعل ولا يقبله أصلاً!

خلاصة القول، لما نرى قائمة.. عفواً الوقت المحدد سينتهي؟! هل يمكن أن نمنح 7 دقائق للتتدخل في مناقشة مشروع بهاته الخطورة؟!

وهذا مجلس الأمة هو الذي يشرع وقد أنسى حتى يكون بمثابة السد المنيع الذي يدافع عن الوطن!! إسمح لي، سيد رئيس الجلسة، أنا في 7 دقائق ليس لدي ما أقول.. ما يمكن قوله أن المشروع القانوني فيه فكيف تريدون أن نتكلم..

**السيد رئيس الجلسة:** شكرًا للسيدة زهرة ظريف بيطاط المحترمة.

**السيدة زهرة ظريف بيطاط:** أنت تشير لي لأنك.. إسمح لي دعني أكمل... هذا حقي... هذا حقي - سيد رئيس الجلسة - تأتون بمشروع كبير ثم...

**السيد رئيس الجلسة:** لا أستطيع أن أصنع استثناء، كل الزملاء التزموا بذلك، وبالتالي أحيل الكلمة إلى السيد إبراهيم بوحية، فليتفضل مشكوراً... السيدة المحترمة، هذا غير ممكن.

الاحتياطي الوطني.

سيدي رئيس الجلسة،

سيدي وزير المالية المحترم،

من منطلق الصفة التي نكتسب، ندعم هذا القانون مع طلب توضيحات حول عدد من المواد، أهمها المادة 54 المتعلقة بالتنازل عن الممتلكات العقارية للجماعات المحلية، هل يوجد طريقة...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرًا للسيد عبد القادر معزوز؛ الكلمة الآن للسيدة زهرة ظريف بيطاط، فلتفضل مشكورة.

**السيدة زهرة ظريف بيطاط:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي رئيس الجلسة،

سيداتي، سادتي،

حين علمت ماجرى في لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني وعملية التزوير التي حدثت في التقرير التكميلي، إضافة إلى العنف الذي استعمله أناس غرباء عن اللجنة السيدة، هنا ترزع عن عضو في مجلس الأمة والبرلمان الجزائري، بعد ذلك العار المؤسسي.

لما نرى مكتب المجلس الشعبي الوطني ورئيسه يتصرفون حتى يزكوا هذا الخرق الفاضح للتسخير المؤسسي، بعد الدوس على القانون العضوي رقم 99-02، والقانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، كل هذا لكي يمر قانون المالية لسنة 2016 في الجلسة العامة بالقوة.

وأترزع أكثر فأكثر كعضو في مجلس الأمة للبرلمان الجزائري، لما أقرأ مشروع قانون المالية، وخاصة المادة التي تتنازل عن ملكية الجماعات المحلية، والمادة التي تسمح بفتح رأس مال المؤسسات العمومية لأصحاب المال والأجانب وتستطيع أن تحصل عليها كلية.

بما أنه تم التخلص عن حق الشفاعة للدولة، وكل ذلك يعتبر خرقاً فاضحاً للدستور في المادتين 17 و18 واللتين تحددان بوضوح ملك المجموعة الوطنية الذي من غير الممكن أن تتخلى عنه الدولة.

وهي أيضاً كيف تريدون ألا ترزع كمواطنة ومجاهدة أيضاً وكعضو في مجلس الأمة والبرلمان الجزائري؟ حين أقرأ

الخسائر الممكنة، يتطلب منا التروي في إصدار الأحكام وتنوير الرأي العام الوطني بالتدابير المتخذة في هذا الشأن بصدقية وعقلانية ودون مزايدة على بعضنا البعض؛ ومن أجل توحيد الصفوف والجهود وخلق مناخ تضامني يفوت الفرصة على المتربيين والحاقددين على الجزائر.

إن التدابير الجديدة تهدف في جوهرها إلى ترشيد الإنفاق العام ومكافحة الإسراف من خلال تبني منهج الصرامة في الميزانية، حفاظاً على توازنها في ظل المعطيات الجديدة.

كما يتميز قانون المالية بتونسي الحذر في إطلاق المشاريع ومراقبة الواردات وتقليل الكمالية منها؛ ويتضمن سلسلة من أحكام دقيقة تحافظ على الممتلكات العمومية وتخدم المصلحة الوطنية، على غرار فتح رأس المال المؤسسات العمومية لفائدة المشترين الجزائريين فقط. وكذا إعادة بعث الاستثمار الإنتاجي الذي يعتبر من أولويات الحكومة.

إن قانون المالية يتوقع نمواً بنسبة أكثر من 4% وتضخماً متحكماً فيه، كما يحافظ على المكاسب والإنجازات الاجتماعية، وجسد في مواده استمرار الدولة في الوفاء بالتزاماتها تجاه الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل، ولم تتخل عنها أبداً، خصصت لها في هذا القانون وحده 1800 مليار دج برسم التحويلات الاجتماعية، بعكس ما يتم الترويج له في منابر تفتقد إلى المصداقية وتتخذ مصلحة المواطن حسان طروادة لخدمة أهداف ومارب أخرى.

لقد فقدت الجزائر أكثر من 40% من مداخيلها بالعملة الصعبة، كما فقدت أكثر من 50% من مداخيل الخزينة العمومية، وهي وضعية حرجة، غير أنها غير مستعصية على الحل إذا ما توفرت الثقة وتوقفت المزایدات وتتوفرت الموضوعية في التقييم.

إن قانون المالية بالتدابير الجدية التي جاء بها وإعادة الهيكلة التي أدخلتها على موازنة الدولة، يمكن اعتباره إصلاحاً مالياً أكثر منه موازنة أزمة؛ وبالتالي إدراجه في إطار مجموعة الإصلاحات الوطنية التي أطلقها فخامة الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، وأدت ب Summers وتجسدت من خلال طموحات كثيرة وتطلعات عديدة للمواطنين في مختلف قطاعات التنمية.

إن الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر في السنوات القليلة

السيدة زهرة ظريف بيطاط: خلاصة القول، لما نرى قائمة الهدايا والامتيازات والتسهيلات لأصحاب المال والنفوذ، جزائريين كانوا أو أجانب، وبالمقابل نرى قائمة الزيادة في رسوم الضرائب التي تمس المواطن البسيط ويضاف له الضغط وغلاء المعيشة، فالخلاصة التي أنهى بها، أن هذا القانون غير وطني، وأنه كلامي، غير اجتماعي وبعيد كل البعد عن مشروع الجمهورية الديمقراطية، الاجتماعية التي تأسست في حرب التحرير المجيدة وضحي من أجلها مليون ونصف مليون شهيد...

السيد رئيس الجلسة: رجاء، لقد استمعنا جميعاً إلى السيد رئيس المجلس اليوم، وأخبرنا أن أعضاء مكتب المجلس وهيئة التنفيذية، قد قرروا تحديد وقت التدخل بـ 7 دقائق، وكل الزملاء التزموا بذلك، فمن غير الممكن أن نحدث الاستثناء.. شكراً؛ والكلمة الآن للسيد إبراهيم بولحية، فليفضل مشكوراً.

السيد إبراهيم بولحية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،  
معالي السيد وزير المالية المحترم،  
معالي السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،  
السادة الوزراء ممثلو الحكومة،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،  
أسرة الإعلام،  
سيدي رئيس الجلسة،

إن قانون المالية لسنة 2016، حتى لا أدخل في المقدمات، الذي نتدارسه اليوم يأتي في ظروف إقليمية ودولية استثنائية عصيبة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، تقع تبعياتها على أغلب الدول بنسب متفاوتة.

الجزائر ليست بمنأى عن كل التغيرات التي تطرأ على العالم، لاسيما منها التحولات الاقتصادية التي ألمت بظاللها على أسعار النفط وتهدد الدول المنتجة ببطء معدلات النمو، لتلوح بوادر أزمة اقتصادية، تتطلب الحكمة وليس التهويل والمزایدات.

إن هذا الوضع الطارئ الذي تعمل الدولة على مواجهته بأخذ، الأضرار على البنية الاجتماعية وتجاوزه بأقل

شيء صادقنا عليه قبل ذلك كبرمان؟ في هذا السياق، وأختتم السيد رئيس الجلسة، تؤكد بأن المشرع أيضا جزائري، غيور على وطنه وعلى جزائرته، تهمه مصلحة المواطن لأنه ابن هذا المواطن، يعمل من أجل حماية الاقتصاد الوطني، لأنه اقتصاده، ولا مجال هنا للمزايدة على وطنيه ببعضنا البعض، كما نؤكد على أن المؤسسات الاستراتيجية الجزائرية هي رأس المال الشعب، وكلنا نعمل لحفظها عليها ودعمها، أما الشركات والمؤسسات المشغولة بأحكام هذا القانون، فهي تلك التي تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني وأثبتت فشلها...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرالللي السيد إبراهيم بولحية على هذه المداخلة؛ أحيل الكلمة إلى السيد إبراهيم مزياني، فليفضل مشكورا.

**السيد إبراهيم مزياني:** شكرالللي السيد رئيس الجلسة.  
**السيد رئيس الجلسة،**  
**السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،**  
**السيدات والسادة أعضاء الحكومة،**  
**السلام عليكم، أزولان فلاون أمقران.**

ها نحن نناقش قانون المالية لسنة 2016 والذي تؤكد كل أحكامه أن الجزائر في أزمة اقتصادية ومالية خطيرة وخانقة.

إنه من الخطأ والغباء، الاعتقاد أن هذه الأزمة هي مرتبطة بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، وإنما هي نتيجة حتمية لكل السياسات المتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة، وانعدام أي رؤية اقتصادية مستقبلية، تجعل اقتصادنا متتنوعا نحمي به البلاد والعباد.

فأي مواطن بسيط بمستوى متواضع جدا، يعلم أن الجزائر ستصل لا محالة إلى هذه الحالة التي نحن عليها اليوم، وهذا لسبب أن كل اقتصادنا يمكن تسميته باقتصاد مبني على الريع البترولي، وباعتبار أن سعر المحروقات تحكم فيه السوق الدولية، حيث الجزائر ليس لها أي تأثير ولو كان رمزا، بل تتحكم فيه دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية، وبهذا، فحكامنا وحكوماتنا المتعاقبة جعلت مستقبل بلادنا والأجيال القادمة تحت رحمة هذه الدول، وهو ما يرهن حتى سيادتنا الوطنية

الماضية، أو زمن البحبوحة - كما يقولون - ضخ فيها غطاء مالي ضخم، تحقق به مشاريع تنمية كبرى مستقطاعات الفلاحة، السكن، الصحة العدالة، التعليم، الصناعة، النقل الأشغال العمومية وما إلى ذلك.

وعرفت الطبقة العاملة زيادات معتبرة في الأجور، وتم إطلاق مشاريع تنمية إستراتيجية وتطوير القطاع الخاص، ورقمنة المرفق العمومي، وتمويل مشاريع الشباب، ودعم الاستثمار وغيرها من الإنجازات والمكاسب التي غابت فجأة عن أذهان البعض عند بوادر الأزمة، وهو جحود ليس أبدا من شيم الجزائري الأصيل، المعروف بتقدسيه لقيم التضامن عند الشدائدين.

إن الصراوة التي جاء بها قانون المالية من شأنها القضاء على الفوضى التي سادت لسنوات في بعض القطاعات الاقتصادية الكبرى، وهو يعيد ترتيب الأولويات والأهداف، ويوسّس خطوة جادة نحو الانتقال الفعلي من اقتصاد فعلى قائم على المحروقات إلى اقتصاد متنوع، منتج وتنافسي، قوامه الإنتاج والإنتاجية، ويستمد قوته من تعبئة الكفاءات والمؤسسات الوطنية والاستثمار في الموارد البشرية، لاسيما مع كل المقدرات التي تملكها الجزائر ولا ...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرالللي السيد إبراهيم بولحية، معذرة وقتك أخذته السيدة بيطاط ...

**السيد إبراهيم بولحية:** أنا لم أستنفذ سبع دقائق سيد رئيس الجلسة، لأنها هي التي أخذت أكثر مني؛ لا بأس... سأعرض الدقيقتين اللتين أخذتهما مني.

إن ما يتم تداوله حول بعض أحكام قانون المالية 2016 فيه الكثير من المغالطات، فعلى سبيل المثال: الإجراء الوارد في المادة 67 هو إجراء تقني بامتياز وليس اعتداء على صلاحيات البرلمان، ولا أعتقد بأن البرلمانيين بحاجة إلى من يعلمهم كيف يغيرون عن صلاحياتهم، ليس اعتداء على صلاحيات البرلمان، لأن هذا الإجراء في حد ذاته يبرر سوء رئاسي ولا يمكن أن يخرج دون المساس بصلاحيات رئيس الجمهورية، فلماذا المزایدات؟

ذلك المادة 62 من القانون، محتواها هو نفس محتوى المادة التي تم المصادقة عليها في 2009 في قانون المالية التكميلي، فلماذا نزيد الأن على بعضنا البعض، على

دون محاسبة، وإن قمت المحاسبة فنعقاب الحراس في الباب ولا عقاب المسؤول المباشر؟ فكيف للجزائرات والجزائريين أن يثقوا في حكومة تطلب من الشعب أن يتافق بعقلانية وزير سابق، متابع قضائيا وصدر في حقه أمر بالقبض ومتابع من أجل نهب ملايير الدولارات، يتم دعوته في إحدى سفارات بلادنا كضيف شرف؟ !

كيف ثق في حكومة، لم تنوع اقتصادنا في ظرف 17 سنة، حيث وصل سعر البترول إلى أثمان قياسية وأن تقوم بذلك في ظرف 23 شهراً أو أقل؟ !

سيدي رئيس الجلسة،

فأي سياسة مهما كانت اقتصادية ثقافية أو اجتماعية أو أخرى، يتطلب لإنجاحها توفر شرط أساسي وهام وهو الثقة بين الشعب وحكومته، وهو ما ينعدم في بلادنا، لأن الحكومة التي فشلت مدة 17 سنة لا يمكن لها أن تنجح في بضعة أشهر، والحكومة التي تسببت في الأزمة لا يمكن لها أن تشكل الحل لهذه الأزمة... .

**السيد رئيس الجلسة:** شكرنا للسيد إبراهيم مزياني؛ والكلمة الآن للسيد مكي مولاي، فليفضل مشكورا.

**السيد مكي مولاي:** بسم الله والصلوة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة،  
معالي الوزير،  
أسرة الإعلام،  
زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قد يتسرع البعض في إصدار أحكام لا أساس لها، الغرض من ورائها التشكيك في دور الهيئة التشريعية والإيعاز إليها بالمرفق من الدور المنوط بها دستوريا، كلما طرحت مسائل هامة للنقاش، تتعلق بالمنظومة القانونية أو كيفية تنظيم العلاقات ما بين مختلف الدوائر والدولة. لكن مثل هذه المناورات لا تقنعنا أبداً من أن نبني على عمل الحكومة، كلما أجادت في الدفاع عن المشروع الحضري للأمة، وحين تحقق مكاسب تدر على المواطن والوطن بشراء مختلف الأوجه من جهة، ومن جهة أخرى لن تتردد في طرح وجهة نظر حول نقاط معينة قد تكون

واستقلال بلادنا الذي صحي عليه مليون ونصف مليون شهيد؛ وهذا ما يؤكّد أننا لسنا أمام حكم راشد، كما تدعى الحكومة منذ سنوات، بل نحن أمام حكم فاسد بامتياز.

ورغم كل هذا، فالحكومة لازالت ترفض استعمال عبارة "أزمة" أو "تقشف" وكأن المشكل في المصطلحات، وتواصل رفضها التعاطي مع الأمر الواقع، وتستعمل عبارات لطيفة لتغليط المواطنين والمواطنات، لكن الواقع يؤكّد أن المواطنين الجزائريين أذكي بكثير من مسؤوليهم، لأنهم حالياً يتحملون، تبعات فشل سياستكم الكارثية، وذلك بالزيادات الجنوبيّة للأسعار المنجرة عن خفض قيمة الدينار، حتى قبل دخول هذا القانون حيز التطبيق.

فبدل قول الحقيقة للمواطنين والاعتراف بفشلهم ومسؤوليتكم المباشرة في هذه الأزمة، وترك المكان لأبناء هذا الوطن الغيورين عليه والقادرين على رفع التحدي، مازلتكم تواصلون سياسة الهروب إلى الأمام من خلال هذا القانون.

فمن جهة ترفضون استعمال عبارة "تقشف" وتفضلون استعمال عبارة "ترشيد النفقات" ، ومن جهة أخرى أمرتم كل الولاية ورؤساء البلديات وكل المسؤولين المحليين بوقف المشاريع، حتى التي تم إطلاقها والتي لها علاقة مباشرة بحياة المواطنين اليومية، رغم قلة اعتماداتها المالية، وبال مقابل فإن مشروع المسجد الكبير بالعاصمة لم تقوموا بتوفيقه، بل قمتם بالرفع في وثيره إنجازه وكأنه هو من سيقوم بحل كل مشاكل بلادنا، فنحن لسنا ضد بناء المساجد، لأن الجزائريين يبنون مساجدهم بأنفسهم، لكن هذا المشروع هو تبديد للمال العام، يجب توقيفه على الفور وكما يقول المثل "واش خصك يا العريان؟ قال لهم: خواتم" لهذا هو ما سميتمه، السيد الوزير، بترشيد النفقات العمومية؟ فكيف للمواطنين والمواطنات الجزائريات أن يصدقوكم ويقبلوا سياسة الجزائريين والتقشف والزيادات التي يتضمنها هذا القانون، من فاتورات الكهرباء والغاز والبنزين والمأزوٍ والأتنريت والهاتف وقسيمة السيارات والضرائب على شراء السيارات وغيرها من الزيادات والضرائب؟ ومن جهة أخرى ترك بارونات الفساد والتهريب، وكل من نهب المال العام، وكل من هو مسؤول عن الفضائح، فضائح السنوات السابقة، لما كان فيما سميتمه بالبحبوحة المالية: كالخليفة والطريق السيار شرق - غرب وسوناطراك 1 و 2 الذين بقوا

الشعب.  
ولابد أن كل واحد منا على اختلاف الواقع التي تتوارد فيها، قد يشعر بالخطر المحدق بنا كأمة حين يعيث العبث فساداً ويتحول إلى استراتيجية مناص منها على حساب نظرة وطنية شاملة تتهدى بالنهوض بالوطن من أغوار التخلف والجهوية المنكمشة على نفسها، أمام زرع السموم القاتلة، نحسب أن الاستعمار قد حزمها في حقائقه دون عودة.

بعيداً عن الحسابات الشخصية أو الفيئية، لن نكشف عن ملابسات تتستر وراءها مخططات مقصودة، تتحرى غاذج التنمية وتتهمكم بإرادة الدولة.

السيد رئيس الجلسة،

وليطمئن الجميع أننا لسنا من أولئك الذين يسوقون الإدعاءات، كورقة ضغط أو ابتزاز من أجل مكاسب لا تشي أكثراً من زبد الشعوبية وغثاء الإشهار، لذلك فإن هذا الحديث هنا ليس بمجرد افتراءات أو اتهامات وهمية أو تطاول وبهتان، بل هو واقع ونتيجة أساسها استقطاب الآراء من الكفاءات ومن ثمرة الحديث والنقاش الجاد مع المواطن.

وما يؤسفنا، أننا كلما حاولنا تبديد إحباطه وإعادة بصيص الأمل إليه، فييدي بكل ملاحظات بشأن هذا القرار أو ذاك القانون الصادر عن جهات عليا، فلا يسعنا - وبكل صدق - عدم مخالفة استنتاجاته وخيبة أمله حول من اختاروا المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العليا للوطن.

وفي الأخير - سيد الرئيس - أقول كلمة للتاريخ من على هذا المنبر، نعم لقد استطاعت كتلة الفساد أن تخلق سلطة موازية لما هو دستوري و رسمي، إذ يقول المفكر ابن خلدون: "إن الظلم واللاعدل يهدم الدولة والحضارة"، وأحياناً دائماً كل من تهز الغيرة روح وطنيته، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وتحيا الجزائر.

السيد رئيس الجلسة: شكرنا للسيد مكي مولاي؛ الكلمة الآن للسيد بشير داود، فليفضل مشكوراً.

السيد بشير داود: شكرنا سيد الرئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

مخالفة لما تصر عليه الحكومة أو لفت نظرها إلى ما يشغل اهتمام المواطن بعيداً عن التبرير لأي تعبئة حزبية أو تنظيمية أو مهنية أو ذات صفة.

فمن حق أي مواطن جزائري أن يتساءل عن وضع ليس من قدره في شيء، فمثلاً:

1. لماذا كل هذا العناد على تمرير قوانين لم تتوافق اللجان المختصة دراستها داخل البرلمان، حتى يتم إدراجها للتوصيات؟

2. ولماذا كل هذا الخضوع لمجموعات نفوذ ابتزت السلطة الرسمية في البلاد من ممارسة حقها وواجبها معاً في تسيير شؤون الوطن في التعامل والتفاعل المباشر مع المواطن؟

3. من ذا الذي يدفع الحكومة أن تتخذ قرارات قد تروع المواطن وتفرّعه حتى يشعر بأن إمكانيات عيشه مهددة عبر الزيادات في الأسعار، سقطت المقصلة على عاتق الشعب، دون مراعاة أحوال الأغلبية من السكان التي تعاني من ضعف القدرة الشرائية والتي تقتضي التدرج والإبقاء على دعم المواد الأساسية بقسط يراعي تقليل الميزانية من جهة، والحفاظ على العيش الكريم للمواطن من جهة ثانية؟

وما هي حيّثيات الإسراع المحموم في التنازل عن ممتلكات الدولة، دون أن نجد من يشرح للمواطن، حتى يرى أن تلك التدابير ليست من استقالة الدولة عن واجباتها أو تعطيل آليات الدراسة والمراقبة، لكنها من تسهيل الإجراء للاستثمار في القطاع؟

والحقيقة، أن من تطوع للقيام بهذه المهمة فلن يجد لها سهلة البته، أو بعبارة أخرى لن يجد أذناً صاغية، كل هذا والكثير مما لا يسعنا الوقت لطرحه يدفع بالمواطن إلى طرح سؤال قد يحمل مجمل التساؤلات الأخرى، أي هل الجزائر تمتلك حق السيادة على قرارها إزاء الأطراف الداخلية والخارجية التي تتعامل معها، تعامل القوي المسيطر من لا حول له ولا قوة حتى القدرة على طلب الاستغاثة من يشتراك معه في المصير والتضحية من أجل سلامه الوطن وصون مكتسباته؟

وأحياناً قد يستوقفنا باللحاظ بعض الارتجال المقصود وتندد بانتهاكات الالروح واللاعدل والإنصاف للدولة ككائن يتمتع بضمير حضري من المعتقد الروحي والسياسي لهذا

وإيران وفنزويلا، مروراً إلى دول الخليج العربي تكيفاً طبيعياً مفروضاً، فلماذا يراد لدولة الجزائر أن تكون الاستثناء؟! الحقيقة الثانية، هل نملك، اليوم وفي الحين، البدائل للخروج المباشر من التبعية لمواد النفط؟ الجواب لا ولأسباب متعددة تتطلب منها جميعاً الوقوف عندها، ومن ثم وضع السياسيات الاقتصادية الناجعة للنهوض بقطاع الصناعة والفلاحة والسياحة والخدمات، أو بعبارة أخرى تنوع الاقتصاد الوطني؛ ولنصل إلى هذا الهدف الاستراتيجي يلزمنا بعض الوقت، لاسيما أن توفر إيرادات النفط طوال عشرية كاملة جعلنا نعتمد الحلول السهلة ولم نستعد جيداً لاقتصاد ما بعد البترول.

الحقيقة الثالثة، وهي في اعتقادي الأهم التي يجب إبرازها، هل تغير الطابع الاجتماعي للدولة؟ وهل هناك مساس بالمقاييس الاجتماعية؟ والجواب أيضاً بكل موضوعية لا، فالتحولات الاجتماعية التي يتطلع إليها مواطنونا دائمًا عرفت هذه السنة زيادة مرتقبة من 1600 مليار دج في 2015 إلى 2800 مليار دج في 2016.

كل هذه الحقائق الثابتة، يضاف لها الاستمرار في التكفل بال حاجيات الأساسية في التعليم والصحة والتضامن الوطني والسكن والخدمات.

السيد رئيس الجلسة،

أنا شخصياً في مداخلتي أثناء مناقشة قانون المالية 2014 وليس اليوم، أشرت إلى ضرورة مراجعة آليات التدخل الاجتماعي للدولة، فتعيم الدعم للغني مثل الفقير والميسور مثل المحتاج أمر غير منطقي وغير عادل تماماً، لابد من الحرص على استهداف الطبقات الهشة في المجتمع دون سواها؛ وقلت حينها إن هذا مطلب ملح اقتصادياً واجتماعياً.

السيد رئيس الجلسة،

الرهان الآن في اعتقادي هو محاربة الاقتصاد الموازي والتهرب الجبائي، لأن الحكومة عندنا - لأسف - تتخلى عن أهم واجباتها وأوكدها وهي تحصيل مستحقات الخزينة العمومية، فإذا كنا إلى غاية هذه السنة نغطي عجز الميزانية من خلال صندوق ضبط الموارد الممول من فائض إيرادات البترول، فإن الحكومة اليوم ملزمة بتغطية هذا العجز من خلال تحصيل الإيرادات المهدورة والضائعة في اقتصاد موازي خارج كل إطار الرقابة.

السيد رئيس الجلسة،  
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،  
زميلاتي، زملائي أسرة الإعلام،  
الحضور الكريم،  
السلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى وبركاته.  
السيد رئيس الجلسة،

يأتي قانون المالية 2016 في سياق متميز:  
أولاً: بحراك إقليمي ودولي بأبعاد سياسة اقتصادية وأمنية، حراك لم تتضح بعد كل معالمه وأهدافه ولم تكشف لنا بعد جل مخططاته.

ثانياً: يأتي أيضاً قانون المالية في خضم تأثير موارد البلاد، جراء تراجع أسعار المحروقات، ونحن اليوم نناقش هذا المشروع الذي رافق صدوره هذه السنة كثيراً من الجدل وتبينت حوله المواقف بين مؤيد ومعارض، ومع احترامي لمواقف الجميع فإنتي، السيد الرئيس، أجد نفسي مضطراً للحديث حول هذا الموضوع، مبتعداً عن التفاصيل التقنية، متوجباً عمداً قراءة الأرقام والأحكام التي جاء بها المشروع، لأنها - في اعتقادي رغم أهميتها - لم تكن هي محور الاختلاف والتباين في الموقف المعتبر عنها في المجلس الشعبي الوطني، بل يدوّي وكأن الموقف المتتشنج التي ظهرت كانت جاهزة مسبقاً لحسابات أخرى غير مضمون قانون المالية.

ليس من العيب أن نختلف حول مشاريع القوانين، بل هو من الطبيعي والمنطقي، لكن أن نختلف بالشكل الذي وقع ونصنع تلك المشاهد المؤسفة في مؤسسات دستورية، فإنما نبعث برسائل مشوهة لمواطنينا وللعالم.

السيد رئيس الجلسة،

أقول هذا من باب أن الجميع - مهما كان موقعه - مسؤول، والمسؤولية هنا تبدأ بقول الحقيقة للشعب لا الكذب عليه ومغالطته، فالكلمة المسئولة ترقي فوق الحزبية والتموقع والعصبية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بقضايا الأمة الجوهيرية؛ والحقيقة الأولى التي يجب إبلاغها لمواطنينا بكل رزانة ومسؤولية هي ضرورة التكيف مع وضع السوق الدولي للمحروقات وكل الدول المصدرة للنفط من منظمة "الأوبك" أو من خارجها، سارعت إلى التكيف مع هذا الواقع وأعدت ميزانية تقلص من حجم الإنفاق وتباحث عن مصادر تمويل الميزانية، تم هذا التكيف في دول مثل روسيا

هنا أسأل معالي وزير المالية، هل تعتقدون أن التحفيزات التي أعطيت لاستقطاب الأموال المتداولة خارج البنوك كافية لامتصاص وجذب الرقم الكبير المدخل في الأسواق الموازية؟

السيد رئيس الجلسة،

في الأخير، أقول وبكل موضوعية: تتحمل الحكومة مسؤولية كبيرة في تنوير الرأي العام وتوضيح كل المواد التي كانت محل تأويلات وقراءات متعددة منها المواد 66، 71 و 74، بل تبدو الحكومة مقصرة كثيراً في مجال الإعلام وتوجيه النقاش حول أهم الرهانات الحقيقة لاقتصادنا، بل أحياناً لا نفهم التناقض في التصريحات بين أعضائها ويبدو وكأن هناك عدم انسجام.

كان من الواجب إعداد المواطن وإشراكه، لأننا في الأخير، نشرع له ولأجله؛ وأغتنم هذه الفرصة لأدعو الحكومة إلى الإسراع في عقد ملتقى وطني، يضم كل الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والخبراء والحكومة والمجتمع المدني والأحزاب من أجل عقد اقتصادي جديد، يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، بهدف تعبئة كل مواردنا وكل الجهود الوطنية من أجل النهوض باقتصادنا، وشكراً على كرم الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شakra للسيد بشير داود؛ نكتفي بهذا القدر من التدخلات على أن نواصل سماع بقية المسجلين في قائمة المتدخلين وكذا سماع وجهة نظر العائلات السياسية في مجلس الأمة، من خلال رؤساء - ومثلي المجموعات البرلمانية، غداً الثلاثاء - إن شاء الله - على الساعة العاشرة صباحاً؛ شakra لكم جميعاً والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة  
والدقيقة الخامسة عشرة مساء

**محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة  
المعقدة يوم الثلاثاء 3 ربيع الأول 1437  
الموافق 15 ديسمبر 2015 (صباحا)**

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير الموارد المائية والبيئة؛
- السيدة وزيرة التربية الوطنية؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيد وزير الثقافة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة  
والدقيقة الخامسة عشرة صباحا**

يأتي نص قانون المالية لسنة 2016 في ظروف صعبة، تتميز بتراجع مواردنا المالية الناجم عن انهيار أسعار الموارد الطاقوية على المستوى العالمي، الأمر الذي يجعل الدولة الجزائرية تعمل على تعزيز السياسات الموجهة نحو الترشيد المالي، من أجل تخفيف التأثيرات السلبية على التوازنات الداخلية والخارجية.

إن نص قانون المالية يتضمن تدابير هامة وواقعية لتشجيع الاستثمار المنتج ويركز على نشر وتأهيل المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، ورغم المخاوف الناجمة عن تراجع أسعار النفط، فإنه يحمل الكثير من الأمل من حيث مواصلة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والشهر على المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، وكذا تحسين كفاءة الإنفاق عن طريق تعزيز التحكم في النفقات، من خلال الصرامة والترشيد في الحدود المقبولة التي تسمح بالمحافظة على الاستدامة الميزانية.

إن التسيير العقلاني للموارد المالية المتاحة قد اعتمد من طرف عدة دول أجنبية، قامت بتطبيق إجراءات

السيد الرئيس: باسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسيدة والسادة الوزراء، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش العام وكذا سماع كلمة رؤساء وممثلين للمجموعات البرلمانية؛ ثم نتيجة الفرصة زوالا - للسيد وزير المالية لكي يرد على مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها في القاعة. إذن، مباشرة أحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الكريم بن صغير.

**السيد عبد الكريم بن صغير:**  
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد معالي وزير المالية،  
السيدات والسادة معالي الوزراء،  
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لهم أي دخل أو مصدر رزق.

سيدي الرئيس،

هؤلاء المنسيون هم الطبقة الكادحة وهم الفلاحون الذين أفنوا جهدهم في خدمة الأرض وهم البناءون والأعون الذين شيدوا كل مداشر الجزائر، وهم الرعاة والموالون الذين قضى الجفاف على مواشיהם، ذنبهم الوحيد هو أنهم كانوا لا يدفعون الاشتراك أو لم يسعفهم الحظ في العمل بالقطاع العمومي.

سيدي الرئيس،

هذه الفئة من الناس لا تحتاج إلى بطاقة شفاء، أمنوا لهم الغذاء قبل الشفاء، ماذا يفعلون ببطاقة شفاء وهم عراة؟! ماذا يفعلون ببطاقة شفاء وهم حفاة؟! ماذا يفعلون ببطاقة شفاء وهم جياع؟!

سيدي الرئيس،

إن مثل هذه الحالات إن لم تتكلف بها الدولة تكفلأ جادا، فمصيرها هو مصير مؤلم والعياذ بالله.

سيدي الرئيس،

إن ما يخلف هذه الفتة - حتما - هم عمال الشبكة الاجتماعية الذين سيلقون نفس المصير، لأنهم لا يساهمون في الضمان الاجتماعي، وبالتالي - وقد وقعت الواقعة فعلا - عندما يصل المتقادع في الشبكة الاجتماعية إلى سن الستين سنة، يحال على التقاعد آليا وليس له أي دخل أو حق.

سيدي الرئيس،

أخاطبكم بلسان فئة أخرى، ذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة المكفوفين، سيدي الرئيس، إن لم تكن للمكفوفين عيون فإن لهم بطونا ولهم أسر ولهم ولهم...! وكيف تتکلف الدولة وتقول للمكفوف الحق في بطاقة نقل مجانية بالسکك الحديدية فقط؟! ماذا يفعل المكفوف بهذه البطاقة؟ المكفوف يريد أجرة أو راتبا شهريا يليق به، يعول به عائلته ويتكفل بشاغل الزمن.

سيدي الرئيس،

تكلمنا في قانون المالية عن الثروة السمكية وقلنا لا خوف علينا فإن ولاياتنا ساحلية ولديها ثروة سمكية تكفي الاقتصاد الوطني، تكلمنا عن الأشجار المثمرة في الفلاحة وقلنا المتيجة والشمال لا علينا؛ ولكن ما مصير 23 ولاية سهبية يعيش سكانها على تربية الماشي؟ على الأقل

تقشف شديد لخفض الديون والعجز، الديون والعجز، بعد أن أشرفت على الإفلاس وهددت أزمتها أسواق المال.

إن هذه الظروف والتحديات التي نمر بها في هذه المرحلة يجب أن تكون دافعا أساسيا لتفعيل المؤهلات الطبيعية والبشرية التي تملكتها الجزائر، لتنويع اقتصادها خارج المحروقات؛ وذلك بتشجيع الاستثمار المنتج وترقية الإنتاج الوطني.

وللحافظة على التوازنات الاقتصادية والمالية، يستوجب علينا اتخاذ قرارات اقتصادية منطقية وعقلانية، تشمل قرارات سير المال العام في جانبه الإنفاقي؛ وهذا ما جاء في نص القانون محل الدراسة، فهو يعطي رؤية واضحة ومكملة لمتطلبات المرحلة ويراعي مستلزمات التطور الاقتصادي والاجتماعي.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرنا للسيد عبد الكريم بن صغير؛ الكلمة الآن للسيد محمد عويسى.

**السيد محمد عويسى:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة.

أسرة الإعلام،

أحييكم وأخص بالتحية زملاءنا أعضاء مجلس الأمة المنتخبين والمعينين الذين أتت عهدهم على النهاية، مثمنا كل جهودهم التي بذلوها خلال فترتهم النيابية.

سيدي الرئيس،

لا أخاطبكم من ورقة كتب عليها عدة سطور، بل أخاطبكم من واقع مرير، من خلال تفحصنا لقانون المالية هذا الجديد.

إن ما حيرني في هذا القانون ليس ارتفاع الأسعار ولا انخفاض الدينار، فيما حيرني فيه هو ما مصير الفئات الهشة في المجتمع التي ازدادت هشاشة من هذا الوضع أو ستختفي تماما؟!

سيدي الرئيس،

هذه الفئات الهشة هم المسنون المنسيون الذين ليس

معذرة على ضعف الصوت لأنني تعرضت لنزلة برد. إن الحكومة الحالية تتعرض لحملة شرسه في الأونة الأخيرة، من جراء ما تطرحه من مشاريع قوانين ونصوص تنظيمية، يراها البعض أنها غير دستورية وهي ضد الشعب، على غرار قانون المالية 2016 الذي هو بين أيدينا اليوم. السؤال المطروح - السيد معالي الوزير - لماذا كل هذه الانتقادات والتخوفات التي تطال أداء عمل هذه الحكومة في كل مرة، وما قانون المالية الذي هو بين أيدينا اليوم إلا القطرة التي أفضحت الكأس؟

نقول بدورنا هناك أسباب موضوعية تستدعي انتقاد توجهات عمل الحكومة، وأخرى غير موضوعية من فئة تروج لمبدأ رفض مقاطعة كل عمل يصدر منها أي الحكومة. بين هذا وذاك، نرى أن هذه الحكومة توفرت لها كل الشروط والأسباب ليكون عملها أحسن مما هو عليه اليوم، كيف ذلك؟ تعتبر أطول حكومة عرفت الاستقرار وتتوفرت لها جميع الوسائل المالية، لتجسيد كل مخططاتها وبرامجها، كما أنها تعمل تحت رعاية وتوجيهات أكفاء شخصية وطنية، عرفتها الجزائر والمتمثلة في شخص فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

كل هذه الأسباب والمعطيات - للأسف - لم تستغلها هذه الأخيرة في إنجاح عملها وبرام吉ها لتحقيق قفزة نوعية، بتأسيس اقتصاد منتج ومتتنوع لتفادي هذه الأوضاع الحرجة التي نعيشها اليوم.

إنها تتعرض لأصعب امتحان من قبل منتقديها، بسبب الوضعية المالية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد اليوم، من جراء تدني وتهافت أسعار البترول، مما أثر على مداخيلها بحوالي 50%.

إن انعدام الرؤية الاستشرافية في مخططات عمل الحكومة، هي أحد أسباب إخفاقاتها وعدم انتهاجها لسياسة اقتصادية قوية، في الوقت الذي كانت توفر على سيولة المالية الضخمة، حتى تقوى على الصمود من الصدمات الخارجية والداخلية التي تتعرض لها الأن.

إن الوضع الاقتصادي الراهن الذي تعشه الجزائر اليوم هو أزمة حقيقة بلا شك، يتطلب منا وقفه تاريخية، من أجل استمرار الدولة ومن أجل المحافظة على مكتسبات هذه الأمة العظيمة، بعدم الترويج لثقافة اليأس وتسويف الأمور والتهويل، وهذا من أجل الجزائر فقط.

(4/1) ربع سكان الجزائر يقتاتون من هذه الحرف؟

سيدي الرئيس،

كيف لدولة استطاعت أن توفر جميع المواد الاستهلاكية عبر كامل الولايات وتسقيف أسعارها من تمنراست إلى تلمسان بنفس السعر، وتعجز أن توفر العلف للموالين وتبقى المضاربة في السوق؟ لماذا لا تتكلف الدولة تكافلا جديا بهذه الفئة لأنه سيأتي يوما يطوي فيه الموال خيمته ويأتي ليزاحمنا في المدينة، وهي ثروة اقتصادية هامة لا يستهان بها؟

سيدي الرئيس،

لا يفوتي في هذا المجال أن أمر على مشتلة الإطارات وهي الجامعية، فالدولة تصرف أموال باهظة على الطالب الجامعي، ويكلف ذلك الدولة أو خزينة الدولة على الأقل 50 ألف دج شهريا.

سيدي الرئيس،

لماذا لو خصص لهذا الطالب - على الأقل - 30000 دج وتحوّص الأحياء الجامعية، كما خوّصتهم النقل الجامعي ويصبح للطالب القدرة على العيش وإعالة عائلته، لأنني قد عشت واقعا، فالطالب المتخرج لا يستطيع حتى دفع مستحقات مذكورة تخرجه.

سيدي الرئيس،

على كل حال إذا ما تكفلتم بهم تكافلا جديا وأخص السيد معالي وزير المالية، نود لو تكفلتم بهذه الجوانب، وخاصة الطبقات الهشة تكافلا جديا، وليس ذلك بزيادة 50 دج أو 1000 دج للطبقة الهشة التي تتقاضى 1000 دج في الشهر، لأنني أعتقد بأنها سوف لن تضيق شيئاً...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد عويسى؛ الكلمة الآن للسيد حسني سعیدي.

السيد حسني سعیدي: شكرا سيدي الرئيس؛ باسم الله والحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي وزير المالية،

السادة الوزراء، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المعزولة والصعبة، كالإبقاء على دعم الكهرباء والماء وبعض المواد الضرورية التي تعرف استهلاكا واسعا، بحكم طابعها الصحراوي الذي يميز تلك المناطق على غرار ولاية بشار.

أما في مجال التنمية، فهي تعرف تأخرا كبيرا، رغم الحصص المالية التي دعمت بها الدولة ولاية بشار في السنوات الأخيرة، لكن بعضها لم يجسد بسبب التأثير في انطلاقها، مما تقرر إلغاء حوالي 48 مشروعا هاما بالولاية، بسبب تهاون ولايالة المسؤولين على هذه الولاية وعدم كفاءتهم والفشل في استغلال الاعتمادات المالية في وقتها وعدم انطلاق المشاريع في حينها.

ولهذا يجب إعادة النظر في طريقة تعيين المسؤولين بهذه الولايات لا سيما ولاية بشار، لأن إنجاح التنمية مرتبط بكفاءة الأشخاص المكلفين بالتنفيذ، مع مراقبة ومتابعة الجهات الوصية..

**السيد الرئيس:** شكرنا للسيد حسني سعدي؛ الأن وقد أنهينا قائمة المسجلين للتدخل، فنح الكلمة لرؤساء العائلات السياسية، أي المجموعات البرلمانية لكي تعبر عن موقف حزبها.

فالمسجل الأول في قائمة المجموعات البرلمانية هو السيد عبد القادر زحالي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فليفضل مشكورا.

**السيد عبد القادر زحالي (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني):** بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي عالي وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني كثيرا أن أعرض على حضراتكم كلمة المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، بخصوص قانون المالية لسنة 2016، المعروض على مجلسنا الموقر.

إسمحوا لي في البداية، بمناسبة احتفال الجزائر بالذكرى

إن انتقاد سياسة عمل أي حكومة هو جوهر العمل الديمقراطي، بما يتماشى والمحافظة على تمسك هذا المجتمع، في ظل جزائر آمنة، مستقلة وقوية.

**معالي الوزير،**

بالرجوع إلى قانون المالية المعروض علينا الذي أحدث فلتة وأصبح حديث الشارع، بين متخفف ومنتقد، نكرر ونقول بأن أحد أسباب هذه الضجة هو طريقة تعاطي الحكومة مع هذا القانون وتركه للتأويلات الخاطئة أو المغرضة، من قبل بعض منتقديها. إن الشعب من حقه الخوف والتساؤل من بعض المسائل غير المفهومة أو غير الواضحة، لا سيما بعض المواد التي جاء بها هذا القانون وما تعلق بالقدرة الشرائية وخوصصة بعض المؤسسات وكذا التحويلات المالية؛ هذه الانشغالات في محلها.

ومن واجب الحكومة إعطاء كل التوضيحات الالزمة، رغم اختلافنا مع هذه الحكومة في تسيير شؤون البلاد في بعض القطاعات، نبقى متأكدين أنها لن تتبع الجزائر ولن تتخلى عن المكتسبات الاجتماعية للشعب الجزائري، بل الوضعية والظروف الصعبة أدت إلى سياسة تستوجب توخي الحذر واتخاذ تدابير خاصة، تعتمد على السيادة الوطنية وعدم الرجوع إلى الاستدانة الخارجية.

**معالي الوزير،**

بحخصوص المادة 66 التي جاء بها مشروع قانون المالية 2016، نطلب منكم توضيح هذه المادة بخصوص المؤسسات المعنية بالخوصصة؛ والسؤال هل سوناطراك وسونلغاز والخطوط الجوية على سبيل المثال معنية بهذه المادة؟

وما تفسيركم للزيادات التي تشهدها بعض الأسواق حاليا للمواد الغذائية والمواد الأخرى، بحكم الزيادات التي جاء بها هذا المشروع قبل المصادقة عليه لحد الأن؟ وما هي الآليات والتدابير التي ترونها مناسبة للحد من هذه الزيادات العشوائية في بعض من المواد الضرورية، مما ساهم في تدهور القدرة الشرائية للمواطن؟

**معالي الوزير،**

وفي الأخير، إن كان ولا بد من هذه الإجراءات التي جاء بها قانون المالية الجديد، نرافع من أجل استحداث آليات وتدابير، من أجل الفئات المحسنة، ولا سيما المتواجدة بالمناطق الجنوبية من الوطن لصعوبة ظروف العيش وقلة الإمكانيات وفرص العمل، بتحفيز الساكنة بتلك المناطق

إننا في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، ندرك جيداً أن قانون المالية لسنة 2016 جاء في ظرف خاص تشهده البلاد جراء انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، مما تسبب في تراجع للموارد المالية للدولة الجزائرية. ولهذا، تطلب إعداد هذا القانون الاجتهاد في توفير البيئة المناسبة والآليات الضرورية لتسخير عقلاني لموارد البلاد وموازنة الدولة، في ظل ظروف اقتصادية عالمية متذبذبة، تتطلب الابتعاد عن التنظير المتشائم، وعن تشبيط العزائم، والتركيز بدلاً من ذلك على إيجاد الحلول واستخلاص الدروس، واعتماد الخيارات الالزمة لمواجهة مختلف التحديات؛ وبالتالي وجوب علينا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، اتخاذ تدابير وإجراءات استباقية للتخفيف من التداعيات السلبية لهذه الأزمة على الاقتصاد الوطني، والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات ومحاربة التبذير، والتحكم الدقيق في نفقات التسيير والتجهيز، وفرض نجاعة أكبر في الاستثمار العمومي ذي الطابع الاستثنائي وغير القابل للتأجيل والتحسين المستمر لمناخ الأعمال، مع الأخذ بعين الاعتبار الطلب الاجتماعي والاستمرار في توفير مناصب العمل.

سيدي الرئيس،  
السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، لقد قطعت الجزائر أشواطاً كبيرة في تحسين الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة المستدامة، وجنينا ثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، تم ذلك من خلال برنامج إنعاش اقتصادي لا ينكر نجاعته إلا جاحد، تجسد في مشاريع ضخمة في قطاع السكن والفالحة والصناعة والبيئة والأشغال العمومية، سعت فيه الدولة الجزائرية إلى خلق مناصب عمل والقضاء على الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية وزيادة الدخل الفردي والحفاظ على المكتسبات الاجتماعية، وقد تم تنفيذ كل ذلك وفق توجيهات برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، الذي ندعو له بالصحة والعافية لمواصلة مسيرة الإصلاح التي بدأها من أجل عزة ورفعه الجزائر.

لقد أولى برنامج فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، أهمية كبرى للحفاظ على انسجام المجتمع الجزائري، من خلال التوجيهات الرامية إلى تعزيز

55 مظاهرات 11 ديسمبر 1960 والتي تشكل واحدة من أهم محطات النضال الوطني الخالد، في سبيل تحرير الجزائر من براثن الاستعمار، أن أنقدم بأحر التهاني للشعب الجزائري، داعياً الله العلي القدير أن يديم علينا الأمن والطمأنينة والتقدم والرفاه، وأن يحفظ الجزائر، ويعيننا جميعاً على تحسيid تطلعات مواطنينا وخدمة مصالح وطننا المفدى. تحية إجلال وإكبار لأعضاء الأسرة الثورية في هذه المناسبة التاريخية المجيدة، المجاهدون الأفذاذ الذين قهروا المستعمر وخطوا بأحرف من ذهب تاريخنا مشرقاً بالحرية والسيادة والاستقلال، يجدر بنا العمل على إيلائهم العناية التي تليق بهم، وتمكينهم من كافة حقوقهم المادية منها والمعنية.

إن هذه الذكرى التي تعد منعرجاً حاسماً في مسار الثورة التحريرية المجيدة، هي فرصة أخرى لتجديد العهد مع الانتصارات والإنجازات والمكاسب الكبرى، والاعتزاز بما حققناه، والنظر بثقة وعزم إلى آفاق المستقبل، والعمل على رص الصفو وتوحيد الجهود، من أجل مواجهة مختلف التحديات التي تواجه بلادنا في ظل أوضاع إقليمية ودولية مضطربة.

سيدي الرئيس،  
السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

إن قانون المالية الذي نتدارس مضمونه من منبر مجلسنا الموقر، يأتي في إطار مواصلة تنفيذ البرنامج الخمسي (2015-2019) لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، هذا البرنامج الذي تبناه الشعب وزakah حزب جبهة التحرير الوطني، ونحن بدورنا كمجموعة برلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، متمسكون بالعهد الذي أعطينا لرئيسنا وللشعب الجزائري، داعمين ومساندين لفخامته في مواصلة مسيرة إصلاحاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي يندرج في إطارها مشروع قانون المالية لسنة 2016 الذي يحمل في طياته مجموعة من الإصلاحات والإجراءات الرامية إلى تقوية الإنتاج الوطني الصناعي والزراعي والخدماتي، مع ضمان تغطية أفضل للطلب المحلي، وتنوع الاقتصاد الوطني والخروج تدريجياً من تبعيته للمحروقات.

سيدي الرئيس،  
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

وفتح قنوات الاتصال مع كافة الفعاليات المعنية، باعتباره قطاعاً تتفرع أهميته إلى كافة قطاعات الدولة، منها: مجال الخدمة العمومية الذي عرف بدوره قفزة نوعية، وإجراءات ترقية فعالة لمس نتائجها المواطنون بارتياح، باعتباره قطاعات يمس مصالح المواطن بصفة مباشرة.

وفي هذا الإطار، نشمن موصلة تطوير المرفق العمومي ورقمنته وأنسنته، من خلال التخفيف من كمية الوثائق الإدارية المطلوبة في مختلف الملفات وتقليل مدة تسليمها، والمساعدة إلى استكمال عمليات استخراج جواز السفر البيومترى، والاستمرار في تغطية كافة بلديات ودوائر الولايات الوطن بالشبكة الإلكترونية، من أجل تخفيف معاناة التنقل على المواطن، مع فتح قنوات اتصال بينه وبين الإدارة القائمة على القطاع.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،  
إن تقييم الإصلاحات التي عرفتها بلادنا، تحت التوجيهات الحكيمة لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، ووفقاً لبرنامجه الوطني الشري، يمر حتماً عبر إصلاح قطاع العدالة الذي عرف بدوره حملة ترقية وتطوير ورقمنة، وتجديده في الهайлكل والأدوات الكفيلة بحفظ العدل وتنظيم العلاقة بين الأطراف المعنية، وتحيين للقوانين والنصوص التشريعية ومواءمتها مع المعاهدات والاتفاques الدولية التي صادقت عليها الجزائر، كل ذلك في إطار مبدأ احترام استقلالية القضاء.

لقد كان لقطاع العدالة دور فاعل ومساهمة جديرة بالاحترام، بالتعاون مع البرلمان بغرفته، في عملية مكافحة الفساد، من خلال تطويقه بقوانين رادعة وتفعيلها في مختلف القضايا ذات الصلة؛ وإن بدت الخطوات والإجراءات المتخذة في هذا المجال بطيئة للبعض، فإنها واثقة وأكيدة ومضمونة النتائج.

لقد عرفت مختلف القطاعات إنجازات ومكاسب مختلفة ومتعددة، سعى القائمون عليها للتتجديد والتطوير والتنوع والإبداع، على غرار قطاع السياحة والصناعة التقليدية الذي تعزز بإجراءات وتدابير في فائدته الحرفيين، من خلال تيسير الحصول على قروض وتنظيم معارض محلية ودولية، كما تم الاعتماد على سياسة جديدة للترويج

السلم والأمن والعدالة وتساوي الفرص بين الجزائريين، لا سيما بين الجنسين، من خلال تكريس دور المرأة في الحياة السياسية، وإشراكها في الجهاز التنفيذي والمجالس المنتخبة، مما بوأ الجزائر مكانة مرموقة بتجربة رائدة في مجال ترقية حقوق النساء، لتصبح مثلاً يقتدى به بين دول العالم الأكثر عراقة في الممارسة الديمقراطية.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي، أعضاء المجلس الموقر،

إن الحركة النشيطة التي شهدتها ولا يزال قطاع السكن في الجزائر، تدعو إلى الإشادة والتنوية، وإننا نشمن بصدق واعتزاز التكفل التام للدولة بالفئات ضعيفة الدخل، من خلال توفير سكنات اجتماعية لائقة، تحفظ كرامة المواطن وترقية حقه في العيش الكريم من جهة، وتطهر أحياط المدن الجزائرية، لا سيما الكبرى منها، من المناظر المشينة التي تصنعنها السكنات الفوضوية من جهة أخرى.

إن الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في قطاع السكن، من خلال الحملات الكبرى للترحيل، وتسريع وتيرة السكن المدعم بمختلف صيغه وتوسيع خياراته، من شأنها القضاء نهائياً على مشكل السكن في الجزائر، وهي تبعث على الارتياح، وتعزز الثقة بين المواطن والإدارة، وترتطلب الدعم والتفهم والتشجيع.

كذلك من القطاعات الاستراتيجية التي حققت إنجازات جديرة بالتقدير، رغم كل التحديات، قطاع التربية الوطنية الذي اعتمد في فيه الدولة على أسلوب الحوار والتشاور مع كافة الأطراف المعنية بالمنظومة التربوية، للنهوض بها وترقيتها، خدمة لمصلحة أبنائنا وتعلّمها إلى صناعة مستقبل زاهر لهم.

وفي هذا السياق، ننوه بالمساهمة الفعالة لهذا القطاع في التقليل من حدة البطالة، من خلال المحافظة على و蒂رة التوظيف في مختلف أطوار التعليم، وفي المناصب الإدارية، وتوفير آلاف مناصب الشغل للشباب المتخرج من الجامعات، كما نؤكّد دعمنا لكافة الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن، بخصوص المتخريجين من معاهد التكوين المهني، والتي تدل على المرونة الحكيمية التي يتم بها تسيير هذا القطاع الحساس.

نجد دعمنا لجهود الدولة في إصلاح قطاع التربية والتعليم، وندعو إلى موصلة الحوار والتشاور والتنسيق،

بالخارج، وهي مبادرة إنسانية تستحق الإشادة، تهدف إلى التخفيف من الأعباء المادية على مواطنينا في الخارج ومساندتهم وتقريرهم من وطنهم، باعتبارهم مواطنين كامليين الحقوق.

كما نذكر في نفس الإطار، الإجراءات التشجيعية لفائدة الشباب، وفتح مجال الاستثمار والإبداع وخلق الثروة، اعتماداً على منح القروض المصغرة، وتسهيل إجراءات الحصول عليها، والتي بذلت فيها الدولة غطاء مالياً معتبراً.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

إن الحديث عن التحديات التي تواجهها الجزائر على المستوى الداخلي، لا يجب أن نفصلها عن التحديات الخارجية التي تشكل ضغطاً متزايداً يتطلب يقظة واستنفاراً وتركيزًا عالياً، لتجنب تأثيراته وإسقاطاته على الوضع الداخلي اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، من ذلك المستجدات والأحداث المتسارعة وشديدة التعقيد، والتي يعيشها العالم اليوم دولياً وإقليمياً، على رأسها تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، وكذلك توسيع الجماعات الإرهابية متعددة الجنسيات والتي تقاد تكون

نظاماً مهيكلًا قائماً بذاته، يهدد أمن واستقرار العالم.

إن تحرية الجزائر الناجحة والرائدة في مكافحة الإرهاب، قد أصبحت اليوم قدوة العالم، ومثلاً يحتذى به ودليلًا قاطعاً على إمكانية الانتصار على الإرهاب، عندما تتتوفر الإرادة الصادقة وتتضافر الجهود وتتوحد الصفوف، مع العمل على القضاء على مسبباته الاجتماعية وسد منافذه الفكرية والروحية وتحفيظ منابعه المادية.

وفي هذا السياق، نشيد بدور الدبلوماسية الجزائرية الحكيمية، بقيادة فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، على المعركة الرابحة التي خاضتها لتجريم دفع الفدية للإرهابيين، وتوجيه ضربة قاضية لأحد أكبر مصادر تمويل الإرهاب المنظم في العالم.

إن دبلوماسيتنا الوطنية، العريقة في الانتصارات الدبلوماسية، منذ عقود من الزمن، تواصل بحكمة نهجها الثابت في الوساطة لحل النزاعات الإقليمية، باعتبارها دولة محورية في المنطقة العربية والمتوسطية والإفريقية؛ وذلك عبر اللجوء إلى طاولة الحوار، من ذلك استماتتها في جمع شمل الإخوة في مالي من خلال اتفاق الجزائر.

للسياحة في الجزائر، باعتبارها توفر على كافة الإمكانيات الكفيلة بتصنيفها بلداً سياحياً من الدرجة الأولى، وهو ما نطمح للوصول إليه في إطار إرادة الدولة في تنوع مصادر الدخل الوطني بعيداً عن المحروقات، وذلك من خلال مخطط سياحي متوسط وبعيد المدى، ينص على توفير المرافق الضرورية وتحسين مستوى الخدمات، وكذا، تشجيع السياحة الداخلية، للتقليل من النزيف الذي يحدث كل صيف، باتجاه دول المجاورة لا تقل عنها الجزائر في روعة وسحر الطبيعة وتتوفر كل أنواع التراث الإنساني.

وفي نفس السياق، يكون الحديث عن قطاع الصناعة الذي أقام الساهارون عليه شراكة حقيقية، تجسدت في إنشاء مصانع ذات جودة راقية وموارد ومشاريع واعدة، وعلى نفس التويرة، عرف قطاع الاستثمار انتعاشًا حتى وإن وجده البعض محتشماً، فذلك يعود إلى تمسك الدولة الجزائرية بحقوق شعبها وسعيها إلى الحفاظ على مقدراته، من خلال الإصرار على قاعدة 49/51، إننا نؤكد من هذا المنبر دعمنا لكل إجراء تتخذه الدولة في سبيل تفادي المخاطر التي تنجر عن الاستثمار الخارجي المفتوح، وتشمن كل تدابير اليقظة التي أثارت حفيظة الكثير، ودفعتهم إلى التشكيك في نجاعة قوانين الاستثمار في الجزائر.

وفي هذا الإطار، ندعوه إلى توجيه اهتمام أكبر للاستثمار الوطني، باعتباره خزانًا لا ينضب من الإمكانيات والكفاءات التي توازن بإخلاص بين المصلحة الفردية والمصلحة الوطنية.

وفي هذا السياق، نشيد بقرار التخلصي مستقبلاً عن كل المناقصات الدولية في إسناد مشاريع قطاع الأشغال العمومية وإلغاء صيغة التراضي في منح الصفقات العمومية؛ وهذا ما يدعم ويحفز المقاولات الوطنية للمساهمة في إنجاز المشاريع، وكذا تشجيع الاستثمار في الجزائر باستعمال القدرات المحلية.

إنه مما لا يمكن أبداً إنكاره أن الدولة تمسكت ولا تزال، في مختلف المراحل التي عاشتها الجزائر حتى العصبية منها، بمبادئ عدم المساس بالإجراءات ذات الطابع الاجتماعي، وقد كان ذلك التزاماً أخلاقياً لم تتخلى عنه تحت أي ظرف اقتصادي قاهر.

وفي هذا الإطار، نشمن ما جاء في قانون المالية بشأن التكفل بدفع نفقات نقل جثامين أفراد الجالية الجزائرية

والمستثمرين في القطاع، مثلما تم الإعلان عنه مؤخرا فيما يتعلق الشعب الفلاحية الاستراتيجية مثل الحبوب واللحم، مع توسيع المساحات المسقية وتحديث المكننة وتأهيل اليد العاملة.

إن تطوير الفلاحة أضحت من أولويات الدولة، ونحن نطمح إلى المزيد من العناية والاهتمام والدعم للفلاحين، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، وفي المقابل، يجدر بالفلاحين الإقبال على التكوين وتحديث أساليب الفلاحة، وفق المقاييس الدولية، والتخلص من الذهنيات البالية حول خدمة الأرض، كان لها أثر سيء على إقبال الأجيال الجديدة على العمل في هذا المجال.

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، تشيد بمستوى حرية التعبير والممارسة الديمقراطية التي كرسها فخامة رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، وعلى المعارضة الاعتراف بذلك، وأن تحترم، هي بدورها، رأي الأغلبية وأن تبتعد عن الممارسات اللاأخلاقية وتلتزم بقواعد الديمقراطية.

إن ما يروج من مغالطات وتضليل للرأي العام، حول ما جاء في مشروع القانون، لا أساس له من الصحة، لا سيما الجدل والنقاش الذي وقع بخصوص محتوى المادة 66، الواردة في قانون المالية لسنة 2016، والتي اعتبرها البعض مساسا بالسيادة الوطنية، في مزايدة ومغالطة كبيرة، باعتبار أن نفس المادة، أقول نفس المادة تم التصويت عليها في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، دون أي رد فعل يذكر.

إن التضليل والبلبلة التي أثيرت بشأن هذا القانون لا تخدم أبدا المصلحة العليا للبلاد، فعندما يصرح البعض بأن هذا القانون يشكل خطرا على السيادة الوطنية، نحييه بأن عهد المزايدة على حب الوطن قد ولى، والحقيقة أن الخطر الأكبر هو الاقتصاد القائم على مورد واحد، يتحكم الآخرون في تفاصيله، الاقتصاد الضعيف الهش والمنكمش والمبني على نظريات قديمة، عفا عنها الزمن وتجاوزتها دول العالم، هو الذي يشكل خطرا على السيادة الوطنية، أما ما عداه من اقتصاد متفتح ومتتنوع، لا يعتمد فقط على المحروقات، الاقتصاد القوي، المبني على الاستثمارات الكبرى في مختلف المجالات الصناعية والفلاحية والسياحية والخدماتية، فهو ما نطمح إليه وندعم كل الطرق التي تؤدي إلى تحقيقه لأن الجزائر تستحق ذلك.

في سياق التوترات الدولية، يجدر بنا جميعا استشعار خطورة الوضع الإقليمي المتواتر في بعض دول الجوار، والذي يشكل بدوره تحدياً أميناً كبيراً للجزائر، بالنظر إلى تداعياته الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، علينا جميعاً تفهم الإجراءات والتدابير التي تتخذها الجزائر لحماية أمن شعبها وحرمة أرضها، وهنا أتوقف لأأشيد بقواتنا المسلحة الباسلة، من أبناء جيشنا الشعبي الوطني، سليل جيش التحرير الوطني الذين يذودون عن حمى الوطن بكفاءة عالية ووطنية خالصة وتفان لا حدود له، تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى للقوات المسلحة، فخامة رئيس الجمهورية.

كما أحبي كافة أسلاك الأمن الوطني التي تقوم بمهامها النبيلة تجاه الوطن والمواطن.

إن قانون المالية لعام 2016، يأتي في ظروف استثنائية، تتميزها بوادر أزمة اقتصادية، تواجهها الجزائر على غرار أغلب دول العالم، بسبب تدني أسعار البترول، ورغم تقدرينا جميعاً خطورة انخفاض الطلب الدولي على المحروقات مع استمرار انخفاض الأسعار، إلا أن ذلك لا يعد سبباً لخلق حالة هلع وبلبلة وسط الشعب، والتنفير للكارثة وغلق كل آفاق حلول ممكنة.

لقد جاء قانون المالية بإيجابيات عديدة، من شأنها التخفيف من حدة تداعيات الأزمة على البلاد، لاسيما الفئات ضعيفة الدخل، مثل تقليل استيراد السلع الاستهلاكية، خصوصاً الكمالية منها، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يعطي على بعض الجوانب المثيرة للمخاوف تستدعي لفت انتباه الحكومة إليها، منها اللجوء مجدداً إلى الاستدانة وما يلازمها من مساس بسيادة الدولة وحرية اتخاذ القرار.

إن الأزمة تلد الهمة، ولا ينفرج الأمر إلا إذا صاق، وسنكون في فرج قريب إذا استغللنا أبعاد الأزمة الاقتصادية، لتكون حافزاً لنا للتخلص من الاعتماد على المحروقات، والبحث عن مصادر طاقوية متنوعة للدخل القومي، مثل الطاقات المتتجدة التي يتوجه العالم المتتطور إليها اليوم، أو غير طاقوية مثل السياحة التي تملك الجزائر كل مقوماتها، وقبل كل هذا التوجه نحو ترقية وتطوير الفلاحة، واعتمادها كمصدر بديل عن النفط، وهو الخيار الاستراتيجي الذي يتطلب المبادرة إلى اتخاذ تدابير لصالح الفلاحين

### مروفعا بترشيد الإنفاق العمومي.

إننا في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني نشيد بكل الإنجازات الصخصمة التي تجسدت بفضل مجاهدات فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، محققا بذلك أشواطا كبيرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونحن اليوم ننتقل إلى مرحلة النمو الاقتصادي والدفع باقتصادنا نحو الأمام وتفتحه على الاقتصاد العالمي، عبر رفع مستوى الإنتاجية والتنافسية وخلق شراكات جديدة، تساهم في نقل التكنولوجيا والعلوم لشركاتنا ومؤسساتنا، مما يسمح بتحقيق إنعاش اقتصادي وصناعي، ينبع منها أن نوفر له المناخ المناسب والإعداد له، بمثل قانون المالية الذي يحمل في طياته التدابير اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يتطلع إليه الشعب الجزائري.

نجد من هذا المنبر البرلماني الموقر، دعمنا ومساندتنا للحكومة في سعيها الدؤوب إلى إيجاد الحلول اللازمة والآليات والتدابير الكفيلة بتسخير موازنة الدولة، بما يخدم مصلحة البلاد في ظل ظروف اقتصادية طارئة.

إن قانون المالية 2016 قد لا يخلو من سلبيات ونقائص لن تعدم الحكومة استدراها في الوقت المناسب، غير أنه يتضمن تدابير دقيقة توأك التغيرات التي حدثت على المستوى الاقتصادي والمالي الدولي، تحتاج دعمها بالصبر والثقة والتفهم.

وفي الأخير، تؤكد المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، أن الدفاع عن مصلحة الجزائر يتطلب منا جميعا التكافف والتعاون وتوحيد الصفوف واستشعار عظم المسؤولية، الملقاء على عاتقنا تجاه أمانة الشهداء، وحجم الأخطار التي تهدد أمن واستقرار بلادنا في حال تشتت جهودنا وتفرقنا بنا السبل، علينا تفويت الفرصة على من يتربصون بنا الدوائر، فيستغلون الوضع بهدف زعزعة استقرار البلاد في ظل ظروف إقليمية معروفة.

عاش حزب جبهة التحرير الوطني،  
عاشت الجزائر حرّة عزيزة مكرمة،  
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

**السيد الرئيس:** شكرنا للسيد عبد القادر زحالى، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني؛

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

إننا في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، ومن خلال اطلاعنا وتحليلنا لمشروع قانون المالية لسنة 2016، وجدنا أن قيمة التحويلات الاجتماعية المخصصة في ميزانية الدولة لسنة 2016 وصلت إلى 1840.5 مiliar دج، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 7.5٪، مقارنة مع توقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2015؛ وهذا يدل على أن الدعم الحكومي الموجه لقطاعات السكن والصحة وكذلك ...

**السيد الرئيس:** شكرنا، لقد اتفقنا على 15 دقيقة، ولقد دام تدخلك 20 دقيقة، أكمل في كلمتين رجاء.

السيد عبد القادر زحالى (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): .. المواد الغذائية الأساسية لم يتغير أبداً ومازالت الدولة متسلكة بالماكسية الاجتماعية ومتزمرة بمبدأ المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن؛ وهذا ما لمسناه فعلاً في القانون،عكس ما يروج من تغليط لإثارة المخاوف لدى المواطنين، من طرف بعض الأطراف التي تستثمر وراء مصلحة المواطن لخدمة مصالحها الضيقة.

وعليه، فنحن في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، نثمن الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية، ونسجل بكل ارتياح ما جاء به هذا القانون من تدابير وإجراءات مشجعة أكثر للاستثمار وترقيته، سواء العمومي منه أو الخاص، كما نثمن تبسيط الإجراءات الإدارية والتسهيلات الجبائية والجمالية.

إن التزامنا مع فخامة رئيس الجمهورية بالعمل معاً على قطع أشواط جديدة، سياسياً واقتصادياً لتطوير بلادنا وسط تحديات داخلية وخارجية جسيمة، نجدها تتجلى في تعزيز مبادئ الحكم الراشد واجتناث جذور البيروقراطية والفساد ومواصلة جهود إدماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والأخذ في الحسبان ضرورة منح الأولوية للاستثمار الوطني المنتج وتنوع اقتصادنا على أساس عصرنة وتوسيع النسيج الصناعي والقدرات الفلاحية وترقية السياحة؛ وهذا كله قصد ترقية النمو والتشغيل، على أن يكون هذا المسعي

ومفاهيم لم تجانب الصواب ولا الحقيقة.

سيدي الرئيس،

معالي وزير المالية،

إن مشروع القانون هو عادي كسابقيه من مشاريع قوانين المالية التي تمت المصادقة عليها في البرلمان بغرفته خلال السنوات السابقة، حيث لا يudo أن يكون مشروع قانون يترجم سياسة الدولة في تسخير نفقاتها، بما يتوفّر لديها من إيرادات تكفل تحسين البرامج المسطرة من قبل الحكومة، موصلة لسيرة التنمية التي باشرها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، منذ أزيد من عقد ونصف؛ ونجني ثمارها اليوم في جميع المجالات وينعم بها الشعب الجزائري.

ومن ثم فقانون المالية - كما نعلم جميعا - خضع لهذين المعيارين، إيرادات محصلة ونفقات مسطرة وموزعة، وهما مشروع قانون المالية لسنة 2016 الذي تم عرضه ومناقشته من طرف أعضاء مجلسنا الموقر والذي سيعرض للمصادقة عليه؛ هذا المشروع الذي تم إعداده من طرف الحكومة، وفقا للأوضاع الاقتصادية الراهنة والتي تشهدها البلاد ويعيشها العالم ككل، جراء انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وإننا نرى أنه من الواجب أن تقدم بالشكر كل الشكر للطاقم الحكومي الذي سهر على إعداد هذا المشروع وبتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة؛ نحن في التجمع الوطني الديمقراطي، نثمن هذا المشروع ونشكر كل الذين قاموا بإعداده، ليس مجاملة أو تملقا، إنما لما لمسناه في فحوه من إرادة قوية وحرص شديد على التسيير الرشيد والمنهج، وفق الظرف الراهن وبالآيات وإجراءات، من شأنها تمكين الحكومة من تجاوز التذبذب الكبير الذي تشهده أسواق النفط العالمية، ومالة من انعكاسات سلبية على إيرادات الاقتصاد الوطني التي تشكل المداخيل النفطية حصة الأسد منها.

وقد لمسنا من أجل الإجراءات المسنة في هذا القانون، أنها تهدف إلى التخفيف من حدة تلك الانعكاسات، من خلال دعم الاستثمار ومرافقته، بهدف زيادة المداخيل خارج النفط والاعتماد على بدائل أخرى لتحقيق التوازنات، بالخصوص في مجال الفلاحة، الذي يعرف نهضة حقيقة وارتفاعا محسوسا في المحصول الزراعي من ناحية النوعية والجودة ومن ناحية الكم.

أحيى الكلمة الآن إلى السيد لخضر سidi عثمان، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، فليفضل مشكورا.

السيد لخضر سidi عثمان (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرنا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الأخوات والإخوة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

معالي وزير المالية المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

في مستهل كلمتي، وددت والجزائر تحفل بالذكرى الخامسة والخمسين لظاهرات الشعب في 11 ديسمبر 1960، أن أنهى الشعب الجزائري الذي أثبت بالأمس، إبان ثورة نوفمبر المجيدة، عن تمسكه وتلاحمه والتفافه حول قيادته واحتضانه لثورته؛ وهو يبرهن اليوم عن تمسكه بهذه القيم والمثل العليا التي رسمها الأسلاف من الشهداء الأبرار والمجاهدين الآخيار.

إن الجزائر اليوم تعيش صحوة تاريخية، بفضل الإرث التاريخي الذي رسمه أولئك الأشاوس، ومن هذا المنبر أرفع تحية تقدير واحترام لمعالي وزير المجاهدين، السيد الطيب زيتوني، على كل المجهودات التي يقوم بها ومن خلاله كل إطارات وزارة المجاهدين، هذه الجهود الرامية لتعزيز وحماية الذاكرة الوطنية الجماعية للأمة.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

زميلاتي، زملائي،

إن مشروع القانون الذي هو بين أيدينا اليوم والذي صنع الحدث في المجلس الشعبي الوطني وتناولته بعض وسائل الإعلام بالتهليل والتأويل والاستثمار فيه بغالطات

ضعف الجيابية البترولية، وهذا ما يبرهن على التنوع المستمر لاقتصادنا الوطني ويسير في الاتجاه القويم والسليم؛ ومهما يكن فإن التراجع المالي في التكفل ببعض المشاريع وإرجائها، لا ي sis مشاريع التجهيز المتعلقة بالقطاعات الحيوية والبني التحتية والقطاعات الحساسة كال التربية والتنمية الاجتماعية والتي رصد لها أغلفة مالية معتبرة وكفيلة بتغطية جميع النفقات المترتبة عنها.

سيدي الرئيس،

إن الوضع الراهن يلبي علينا جميما - كما هو موضوع في مشروع الحكومة - أن نتسم بالحيطة ونتبع إجراءات خاصة وناجعة للحفاظ على الاستقرار المالي والميزانياتي للبلاد، حتى يسعنا التحكم في تمويل تجارتنا الخارجية وتحسين الموارد المالية للدولة، ومن ثم المضي قدما في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن بين الإجراءات التي استعانت بها الدولة هذه السنة للحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد نذكر الجباية، إذ نرى أن قانون المالية عكف على تذليل العبء الجبائي المفروض على بعض الاستثمارات الإنثاجية ذات الطابع الصناعي؛ وذلك عن طريق الإعفاء لمدة 5 سنوات كاملة من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل العام والرسم على النشاط المهني، بالإضافة إلى الإقرار نسبة فوائد حسنة على قروض الاستثمار الصناعي لا تتعدى 3٪.

من جهة أخرى، نلاحظ ورغم ما تسبب فيه تراجع أسعار البترول على المستوى العالمي، وباستثناء الزيادة في رسوم بعض المواد التي لم يتم تحين أسعارها منذ سنوات لم ينص هذا القانون على أية زيادات ضريبية أو إقرار ضرائب جديدة، الأمر الذي من شأنه أن يشجع أكثر فأكثر على الاستثمار ودفع بعجلة النمو.

وما لا شك فيه فإن برامج التنمية المتعددة الأبعاد، المنسجمة منها أو تلك التي هي في طريق الإنجاز، ستتمكن الجزائر من امتلاك بنى تحتية وتجهيزات عمومية استثنائية، وما تلك النتائج المذهلة التي يعترف بها الجميع بما في ذلك هيئات الاقتصادية والمالية والإقليمية والدولية، لهو دلاله قاطعة على الخطوات العملاقة التي قطعتها الجزائر سنة بعد سنة؛ وهي بذلك تثبت نجاعة سياسية المنتهجة في مجالات التنمية البشرية وتحقيق الرقي الاجتماعي، وتحسين الاهتزاز

وكذلك الديناميكية المشهودة في مجال الصناعة واستحداث الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عملية الاستثمار، برفع كل القيود والعرقليل وكل أشكال البيروقراطية في الحصول على العقار الصناعي وإنشاء المؤسسات بإضفاء المرونة المطلوبة والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة حماية للمنتج الوطني؛ ومن هذا المنبر أقدم تحية تقدير وعرفان لمعالي وزير الصناعة والمناجم، السيد عبد السلام بوشوارب ونشيء بكل الخطوات العملاقة التي خطتها هذا القطاع، منذ توليه زمام الأمور في هذه الوزارة.

سيدي الرئيس،  
معالي الوزير،  
زميلاتي، زملائي

إن الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، تستغرب وتبدي أسفها الشديد للحملة التي شنت على هذا المشروع، من طرف بعض السياسيين المتربيسين الذين لا يتوانون في استغلال الفرص والاستثمار فيها، بحثاً عن البروز في الساحة السياسية ومحاولات التغليط والتشويش على مسيرة التنمية الشاملة التي تعيشها بلادنا اليوم، في أجواء الاستقرار والاستمرار وعبر كل ربوع الوطن ويسواعد إبناء الجزائر.

نعم، هذا الاستقرار الذي نعيشه وسط محيط مشحون بالتوترات ولكن - والحمد لله - بفضل النظرة الاستشرافية لفخامة رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، في إرساء قانون المصالحة الوطنية وبعث ورشات البناء والتثبيت في جميع الميادين والدفع المسبق للمديونية ووضع احتياطي صرف معتبر، ها نحن اليوم نتخطى كل هذه الصعاب وأحمد الله.

سيدي الرئيس،  
زميلاتي، زملائي،

إن المجموعة البرمانية للتجمع الوطني الديمقراطي على إدراك مطلق بوضعيّة العائدات النفطية التي عرفت تراجعاً ملحوظاً بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولعل من بين ما يشد الانتباه وما يجعلنا نطمئن في الإجراءات التي تضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2016، هو التحول الذي عرفه تمويل ميزانية الدولة، أين أصبحت الجباية العادلة، أي الجباية البترولية، تمثّل تقريراً

كما ينبغي علينا أن ننوع من أشكال اقتصادنا، وذلك بخلق موارد جديدة على المدى المتوسط والبعيد.  
سيدي الرئيس،

إن الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، تدعو الحكومة والشركاء الاجتماعيين، في إطار التعاون الدؤوب والتشاور المستمر والمشرم، كل فيما يخصه، إلى الالتزام بالمسؤوليات الواقعية على عاتقه، لكي تكلل هذه البرامج بالنجاح وتحقيق الغايات المأمولة؛ وتتمحور هذه المسؤوليات أساساً في تشجيع الاستثمار التابع وتنويع الاقتصاد الوطني والابتكار وتحسين أداء الوسائل الإنتاجية والرفع من مستوى التنافسية للمؤسسات الجزائرية، من حيث التكاليف والنوعية والمطابقة الدولية ومواصلة حماية المتوجه الوطني. إلى جانب التحفizات والدعم الموجه للاستثمارات التي تقطع الطريق أمام الاستيراد العشوائي، ترى الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، أن قانون المالية لسنة 2016 يأتي تكميلاً لأحكام قانون المالية وقانون المالية التكميلي لسنة 2015، معززاً لسياسة تشجيع المؤسسات العاملة في القطاعات النامية والاستراتيجية والتي من شأنها أن تساعده في التقليل من حجم الواردات ونذكر منها:

- الحديد والصلب.  
- الري.

- التجهيزات الإلكترونية والكهرومائية.  
- الكيمايا الصناعية.

- الميكانيك وصناعة السيارات.  
- المواد الصيدلانية.

الطيران.

- صناعة السفن وإصلاحها.  
- التكنولوجيات المتقدمة.

- الصناعات الغذائية.  
- النسيج والألبسة.

- الجلود ومشتقاتها.

- الخشب وصناعة الأثاث.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

إننا في التجمع الوطني الديمقراطي، نرى بعد دراسة ماكرو اقتصادية للوضع، وبعد إجراء تحليل للواقع الدولي بشكل عام، وبالنظر للتوجهات الحالية لأسعار النفط في

المعيشي للمواطن الذي يدخل في مجالات التنمية البشرية وتحقيق الرقي الاجتماعي وتحسين الإطار المعيشي للمواطن الذي يدخل في صلب اهتمامات الدولة.

منذ سنة 2008 والعالم يشهد تذبذباً وانخفاضاً مستمراً وصدمات اقتصادية الدول، بسبب حالة عدم الاستقرار في الأسواق العالمية والتي عرضها لاهتزازات وكانت لها تبعات وخيمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وكما يعرف الجميع فإن اعتماد اقتصادنا على إنتاج وتصدير المحروقات يعرضه لهذه الأخطار التي يتسبب فيها تذبذب الأسعار في الأسواق العالمية ويكون له تأثير مباشر على ميزانية الدولة.

بالإضافة إلى التبعية للنفط، تأتي مجموعة من العوامل والعقبات التي تزيد في هشاشة التوازنات الكبرى لاقتصادنا واستقراره المالي ويتعلق الأمر بـ:

1 - الدور المتزايد لميزانية الدولة في توسيع وتنمية ودعم نظام الحماية الاجتماعية، الشيء الذي يفسر إقرار الادخار المالي الذي أقر منذ بداية الألفية الثانية وكذا حساسية الطلب الاجتماعي.

2 - النمو الديمغرافي المتزايد وحجم الطلب الاجتماعي.

3 - تزايد تبعية بلادنا للأسواق الخارجية، قصد التموين بالمعدات والعتاد والمواد نصف المصنعة والتجهيزات والمواد الغذائية.

4 - مساحة ترابية شاسعة واحتياجات تنمية كبيرة. ولا تزال بلادنا تحتاج إلى تعميق الإصلاحات، لمواجهة العقبات الاقتصادية وكذا تعزيز اللحمة الاجتماعية، لضمان الوحدة الوطنية والاتفاق حول برامج الإصلاحات التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية، وذلك دعماً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حتى تتمكن بلادنا من سد التقلبات الاقتصادية والأزمات الممكنة.

فاحتياجات الدولة فيما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا التنوع الاقتصادي، تدعى إلى مواصلة الالتزام والمضي في هذا الاتجاه، كما أن هذه الإجراءات من شأنها أن تكون بمثابة الرد الفصل على الأزمة، عن طريق التحكم في النفقات وترشيد الاستيراد، من أجل الحفاظ على سلامة ميزان المدفوعات وعلى سيولة الدولة ومركزها على الساحة الدولية والمكانة المرموقة لها.

وفيما يخص فحوى المادة 71 التي تصب في صميم التسيير المحكم واليقظ للاعتمادات المالية، فهي تكمل وتعزز الاستشراف المالي عن طريق وضع آلية عملية لتطبيق المادة 22 من القانون الإطار لسنة 1984 حول قوانين المالية، فالمادة 22 الموجودة أصلاً في القانون 17-84. أعيد المادة 22 الموجودة في القانون رقم 17-84 تنص على أنه يمكن إلغاء أي اعتماد أصبح دون وجهاً مالياً خلال السنة بصفة قانونية، كما يمكن إعادة استعمال هذا الاعتماد في النفقات الإيجابية التي ينص عليها القانون، حسب طبيعة الميزانية وحسب الشروط المحددة قانوناً.

ومن هنا يمكن القول إن المادة 71 التي تكمل المادة 22، تأتي لتعزز مساعي الحكومة الرامية لضمان التسيير المحكم للاعتمادات المالية، بتمكينها من إصدار مراسيم ترمي إلى تفعيل عملية تحويل الموارد المالية، الأمر الذي من شأنه وضع حد لتشتت الموارد المالية عن طريق إعادة بثها في المشاريع التي هي على وشك الانتهاء.

وأخيراً، وكمشاركة أولية تقترح الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي على الحكومة جملة من الخيارات التي تخص المواضيع المتعلقة برهانات الساعة وتمثل في:

- 1) ترشيد خيارات السياسة الاقتصادية والسياسة العامة.
- 2) تعزيز دور الدولة والجماعات المحلية في قيادة التنمية وتنفيذ السياسات العامة.

3) النظام الجبائي قد لعب دوراً فعالاً وبالتالي تنبع أدوات تحصيل موارد الدولة الوطنية والمحلية.

4) الانضباط المالي وتفعيل السياسات العامة وضرورة القيام ببرمجة مالية على المدى المتوسط.

5) تفعيل الوسائل المالية وكذا إصلاح وعصرنة البنوك.

6) السياسة المالية والنقدية، تحديد منظور جديد للسوق المالية وبورصة الجزائر...

**السيد الرئيس:** يبدو أن الأمر يجري على غير ما تم الاتفاق حوله في الأول، يرجى الاختصار، طيب تفضل.

**السيد خضر سيدى عثمان (رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي):**

7) ببرمجة التنمية الاقتصادية حسب القطاعات ومعايير الكفاءة: تنمية، شغل، إنتاجية.

الأسوق العالمية، فإن الحلول المواتية للمسألة التي تشغelnنا اليوم، تنحصر في الالتزام بشروع دراسات وإصلاحات ماקרו اقتصادية، وتعديل هيكلية على المدى القريب والمتوسط والبعد، وتستلزم تعميق الدراسة ووضع الهيئات والهيئات التي توفر على المؤهلات والكفاءات اللازمة أمام مسؤولياتها لتنفيذ هذه المهمة؛ ونرى كذلك أنه من المستحسن أن تسدى مهام التنسيق ومهام تقديم مدى تطبيق الإصلاحات إلى سلطة تلك الصالحيات الازمة لضمان التنفيذ الأمثل لهذه العملية.

كما يمكن تحديد برامج الإصلاحات بإشراك كل الهيئات المعنية والمنظمات حسب مقاربة، تمحور حول أهداف يتتقاسمها الجميع، بالإضافة إلى المجهودات والمسؤوليات التي تقع على عاتق كل الأطراف المشاركة، ولم يكن قانون المالية لينسى الاستثمار الأجنبي، إذ أقر في مادته 70 بتوسيع نطاق قاعدة 49-51 على جميع النشاطات: الإنتاج، إنتاج الخدمات، الاستيراد.

**سيدي الرئيس،**

إن الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، تشيد بحرص الدولة على الدفع بالمؤسسات الوطنية إلى مصاف المؤسسات الناجحة والمرجحة، فقانون المالية لسنة 2016، لا سيما المادة 66 منه، والتي أثير حولها جدل كبير من طرف بعض الأوساط، وامتداداً لما ينص عليه قانون المالية لسنة 2009، جاء فيه توسيع رؤوس أموال المؤسسات العمومية وكذا توسيع توييلها إلى شريك خاص، دون فتح رأس المال الشركة العمومية، بل بالعكس تحفظ الدولة بما نسبته 34٪ من رأس المال الشركة العمومية لمدة 5 سنوات، مما يمكنها من إبقاء الحق في تسيير المؤسسة المعنية، بل ويمكننا أيضاً من الوقوف في وجه أي محاولة حلها.

ونشير هنا إلى أن هذه الأحكام تستثنى المؤسسات الاستراتيجية الكبرى مثل: «سوناطراك» و«سونلغاز» وغيرها من المؤسسات الكبرى، كما تفضل بشرحها معالي وزير المالية.

كما نجد أن المادة 66 تنص على أنه لا يمكن لأي شركة، مهما كان حجمها والقطاع الذي تنشط فيه، فتح رأس المال بأي شكل من الأشكال، سواء للمساهمة الوطنية المقيمة إلى وبعد الحصول على موافقة السلطات العمومية وبعد موافقة مجلس مساهمات الدولة.

سيدي الرئيس،  
وأنا أنهى قراءة نص مداخلتي، كرئيس للمجموعة  
البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، ولأنني أقترب من  
نهاية عهدي بالغرفة العليا للبرلمان الجزائري، فإنه يهمني  
أصالة عن نفسي ونيابة عن الكثير من أعضاء هذه الهيئة  
الموقرة، أن أرفع إلى معاليكم، سيادة الأستاذ الرئيس عبد  
القادر بن صالح، أسمى آيات الاحترام وجزيل التقدير  
وجزيل الامتنان لما قمتم وتقومون به على رأس هذه  
المؤسسة الدستورية الهامة.

دولة الرئيس،

لقد اشتغلنا تحت قيادتكم ورئاستكم طيلة سنوات العهد،  
 وإننا نفتخر ونعتز كثيراً بذلك ونشهد الله كجميع الجزائريات  
والجزائريين، أنكم كنتم خير معين لنا في سبيل الرفع من  
مستوى أدائنا البرلماني على أكمل وجه، نكرر فيكم تواضعكم  
ومن تواضع الله رفعه، نحترم فيكم تسامحكم وإحسانكم،  
نجمع على أنكم بالرغم من اختلافنا، بالنظر إلى مشارينا  
السياسية، كنتم دوماً الجامع المرافع لصالح التوافق، المخلص  
في وطنيته، الحكيم في تدبيره، والهادف في قراراته، الضامن  
للممارسة حرية الرأي والتعبير، في جو من الهدوء والسكينة،  
نحب فيكم دعوتكم الدائمة إلى التأخي والاتحاد، فكلنا هنا  
جند لهذا الوطن وخدام لهذا الشعب، ومع هذا فإننا نقر  
لكم - دولة الرئيس - بتضحياتكم والتزامكم وتفانيكم في  
خدمة الجزائر ونجل ونعرف لكم بوفائهم ووضع أنفسكم  
رهن إشارة فخامة الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، الذي  
بادرتم دوماً ثقته بالوفاء والولاء والعطاء؛ وعليه، إسمحوا لي  
- دولة الرئيس - أن أقول لكم شكراً، شكرنا ومتعمق الله  
بالغفو وألبسكم السلام والعافية وحفظكم بما حفظ السبع  
المثاني، أمين، وأدام ظلكم وأمدكم بالستر والصحة وطول  
العمر في خدمة الجزائر الحبيبة، بقيادة المجاهد الرئيس، عبد  
العزيز بوتفليقة.

شكراً للجميع على حسن الإصغاء، عاشت الجزائر آمنة  
ومستقرة وقوية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام  
عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكراً؛ طبعاً الجميع عرف أن هذا الجزء  
من المداخلة هو خارج عن تدخل المجموعة البرلمانية لحزب

8) إعادة تحديد معايير توجيه الاستثمارات الإنتاجية،  
قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والأشغال العمومية.  
9) تطوير دور ونشاط فضاءات البحث العلمي  
والفكري والتشاورى ببعث هيئات دراسية، غرف التجارة  
والصناعة، مراكز الأبحاث.

10) دراسة كيفية إصلاح وترشيد أنظمة العناية  
الاجتماعية من خلال دعم العائلات.

سيدي الرئيس،  
من الواضح أن هذه الاقتراحات ليست بالعرض  
الشامل والتفصيل المطلوب، لكننا في حزب التجمع  
الوطني الديمقراطي نراها تصوراً يمكن أن يسهم في تعزيز  
الملحوظات والمقترحات التي تدعم هذا المشروع؛ ويبقى  
حربياً بنا إطلاق برنامج متناسق ومتكملاً من الإصلاحات  
والتعديلات التي تخصل القطاعات الاقتصادية والمالية، بل  
وأيضاً المتابعة الجادة والسهير على حسن تنفيذها، بما يضمن  
توازناً مالياً يمكن من خلاله تحسيد المشاريع المدرجة وتحقيق  
آمال شعبنا والتکفل بطالب بناتنا وأبنائنا، وضماناً لحماية  
اجتماعية لكل فئات المجتمع.

وفي الختام، أشكر كل الطاقم الحكومي تحت إشراف  
دولة الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال على كل ما  
يبذلونه من جهود وتفانيه لإنجاح وضمان تطبيق برنامج  
فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة؛ ونعتزم  
هذه السانحة لننوه بهذه المجهودات الجبارية التي يقوم  
بها أفراد الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير  
الوطني، المرابطين على جميع حدودنا، لسلامة وأمن  
المواطن ومحظوظ الأسلام الأممية وكل الخيرين في وطننا  
العزيز.

كما أتوجه بأيات الشكر إلى كل القائمين بقطاع الداخلية  
الذين يبذلون جهوداً ملهمة في القضاء على البيروقراطية،  
بسط الإجراءات والتخفيف من الوثائق، وعلى رأسهم  
معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية، السيد نور الدين  
بدوي، كما أشكر زميلاتي وزملائي أعضاء لجنة الشؤون  
الاقتصادية والمالية، وعلى رأسهم السيد رئيس اللجنة،  
ويعرب حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) عن  
تضمينه لكل ما تضمنه هذا القانون من أحكام وتدابير  
لمواجهة الراهن.

السيدات واللadies؛ يأتي هذا القانون ضمن تنفيذ البرنامج الخماسي (2015 - 2019) وينبع من مخطط عمل الحكومة الذي أكد على الطابع الاجتماعي والاقتصادي للدولة، حيث يرمي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة، في إطار اقتصاد مستقر، يتسم بالتنوع، والдинاميكية والتفاعل مع الاقتصاديات العالمية، والنهوض بالقطاع الخاص الداعم للتنمية بكل مشتملاتها، والقادر على التميز، وتحقيق التنافسية، مع ترشيد النفقات، من خلال فرض نجاعة أكبر على الاستثمار العمومي، ذي الطابع الاستثنائي، الذي لا يمكن تأجيله، إضافة إلى العناية برأس المال البشري، والاستثمار فيه، إلا أن الملاحظ أن هذا القانون جاء متزامناً مع ظروف جهوية وعالمية خطيرة، ذات أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية، تميزت بظهور اضطرابات كثيرة هنا وهناك، لها من التأثير الأمني والاقتصادي الكبيرين على الجزائر، وكذلك في ظل الانخفاض الحاد في سعر برميل البترول، بسبب التراجع في النمو العالمي ونقص الطلب على الطاقة وما نتج عنه من آثار سلبية على مداخيلنا؛ وبالتالي على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أمنين أن يحافظ هذا القانون على الاستقرار، من خلال الإبقاء على السياسات الاجتماعية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

السيد الرئيس،

السيدات واللadies؛

إسمحوا لي قبل الشروع في مناقشة هذا القانون، أود أن أعرض إلى ثلاث نقاط، تكتسي أهمية بالغة في بناء الدولة واستمرارها:

1 - المصالحة الوطنية: لقد ركز برنامج فخامة رئيس الجمهورية، من خلال مخطط عمل الحكومة المصدق عليه، على استباب الأمن والسلم، عبر ترقية استكمال المصالحة الوطنية، لمعالجة آثار المأساة الوطنية وتعزيز الترابط الاجتماعي، وإحلال الثقة بين المواطنين وبين الدولة ومؤسساتها التي اكتسبت شرعيتها، بفضل اختيار الشعب على مدار السنوات الماضية، وبلوغ مجتمع يسوده الهدوء والطمأنينة ويتحكم فيه القانون وحده.

ومع نهاية سبتمبر الماضي، تكون قد مرّت عشر سنوات من موافقة الشعب الجزائري على ميثاق السلم والمصالحة

التجمع الوطني الديمقراطي، شكرًا للسيد لخضر سيد عثمان؛ والكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي، مثل المجموعة البرلمانية للثالث الرئاسي، فليفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي (مثل المجموعة البرلمانية للثالث الرئاسي): بسم الله الرحمن الرحيم وصل اللهم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بداية هذه الكلمة وباسم المجموعة البرلمانية للثالث الرئاسي، أتقدم بالشكر للسيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، على إتاحتنا هذه الفرصة، لنقدم وجهة نظرنا حول قانون المالية لسنة 2016، المقدم أمام مجلسنا الموقر.

السيد الرئيس،

السيدات واللadies،

يسعدني باسم رئيس وأعضاء المجموعة البرلمانية للثالث الرئاسي، أن أتوجه لكم ولجميع الجزائريين، حكومة وشعباً، بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي كانت داعماً قوياً للثورة المجيدة، بأسمى عبارات التقدير والإجلال لهؤلاء الذين ضحوا بالنفس والنفيس، لنسرجع سيادتنا، راجين من المولى عز وجل أن يديم علينا نعمة الأمن والاستقرار، مع خالص تحياتنا وتقديرنا لمجاهدينا الأخيار وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية على ما قدموه للحفاظ على ثوابت الأمة ورموزها.

كذلك توجه بالشكر إلى السيد: وزير المالية، ومن خلاله إلى الحكومة، على القانون المقدم أمامنا للمناقشة، وإلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على التقرير التمهيدي الذي قدمته حول النص المتضمن قانون المالية لسنة 2016، وإلى جميع الزميلات والزملاء الذين تدخلوا بلاحظاتهم لإثرائهم، وتساؤلاتهم حول مختلف القضايا التي تهم المواطن الجزائري داخل الوطن وخارجـه.

السيد الرئيس،

الحاجة إليها. أما في مجال بناء رأس المال البشري، فإن الدولة بذلت جهوداً جبارة، بما وفرته من مدراس ومؤسسات التكوين والجامعات في كل ولايات الوطن، إلا أن هناك تحدياً كبيراً لا يزال يحتاج إلى جهود تنموية، تضمن تكويناً نوعياً، ينبع الكفاءات والمهارات المحققة للإبداع والتجدد؛ ومن ثم، يمكن تقليل الفجوة المعرفية، كما يجب إعادة الاعتبار لقيمة العمل، ولاسيما في ظل المنافسات الاقتصادية العالمية التي ترتكز أساساً على ما ينتجه العامل في جميع أماكن النشاط المهني والإنتاجي.

وفي ذات الوقت، فإن المتتبع للحياة اليومية للمواطن الجزائري، يلاحظ - ومن دون شك - التطور الذي شهدته في مختلف المجالات، بسبب ما بذلته الدولة من جهود معتبرة، عملت من خلال النظرة الاجتماعية على إنجاز مئات الآلاف من السكّنات وبشتى الصيغ في المدن والأرياف، وكذلك الشأن بالنسبة للمدارس والمتوسطات والثانويات والجامعات ومؤسسات التكوين والمستشفيات، ودور الثقافة والشباب والمساجد والمدارس القرآنية والمراکز الثقافية الإسلامية والمكتبات والمسارح والطرق والسدود والسكك الحديدية والمطارات ووسائل النقل المختلفة والملاعب وغيرها، وما تقدمه من دعم على جميع الأصعدة في المواد واسعة الاستهلاك والدراسة والطب المجاني وتوفير مناصب الشغل ودعم للشباب وغيرها؛ وهي أمور يجب التنويه والإشادة بها.

وقد تزامن ذلك مع صدور المئات من النصوص القانونية والتنظيمية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تحسين الظروف المعيشية للمواطن، بما أولته الدولة من حقوق للإنسان وحرية للتعبير.

السيد الرئيس،  
السيدات والسادة،

تأتي مناقشة قانون المالية لسنة 2016، في ظل التدهور الكبير لأسعار البترول، ووفقاً للمؤشرات وللمعطيات المعروضة في هذا القانون، طبعاً يحتوي هذا القانون على مؤشرات كبيرة جداً، لا أعرفها الأن، لكنكم ستجدونها في الجريدة الرسمية، حول سعر برميل البترول وسعر الصرف، فإننا لازلنا نذكر بوحدة من المشكلات الهيكلية التي تشوّه بنية الاقتصاد الوطني، والمتمثلة في الاعتماد المفرط

الوطنية، وما نتج عنه من أمن واستقرار، أدى إلى تحسين الحياة اليومية للمواطن. وإننا إذ نعيش هذه الذكرى العزيزة، لا يسعنا إلا أن نثني على هذا القانون، مؤكدين على دعمنا المطلق وحرصنا على تحقيق كل الأهداف التي وضع من أجلها، داعين جميع المواطنين إلى الالتفاف حوله، لتنعم بلادنا في كنف الأمن والاستقرار.

2 - مشروع تعديل الدستور: لقد سعى فخامة رئيس الجمهورية، من خلال الاستشارات التي قام بها، على مدار السنوات القليلة الماضية، إلى وضع مجموعة من الأسس لبناء دولة قوية، من خلال إصدار العديد من القوانين التي مست الجوانب السياسية والاجتماعية والمتمثلة في قانون الانتخاب، قانون الأحزاب، قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، قانون الجمعيات، قانون البلدية والولاية، قانون الإعلام، حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، وأخيراً مشروع تعديل الدستور، الذي جاء دوره من خلال رسالة فخامة رئيس الجمهورية، بمناسبة الذكرى الواحدة والستين لاندلاع الثورة المجيدة، والتي أوضح فيها إلى التعديل المرتقب للدستور، طبعاً لقد رأيت البارحة الاجتماع المصغر للتمهيد لذلك، وتبنته بكل الإجراءات المتخذة في هذا الشأن، فإننا نأمل أن يجد المواطن في هذه الوثيقة، تجد كل ما يرضيه لبناء دولة الحق والقانون والتي يتوافق حولها الشعب الجزائري، باختلاف توجهاته وطموحاته.

3 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية: لقد نبهنا في تدخلاتنا السابقة إلى ضرورة التفكير لمرحلة ما بعد البترول، وأكدنا على ضرورة صياغة سياسات ملائمة، تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج، وتشجع على النمو المستدام، مع العمل على إدارة مسؤولة، ورشيدة للمقدرات الاقتصادية، بما يكفل تخفيض فاتورة الاستيراد، والنهوض بقطاع التصدير، وعليه، بات من الضروري إيلاء العناية أكثر فأكثر للقطاعات الوعادة، ونخص بالذكر الفلاحة والصناعة والسياحة والخدمات.

ودون الخوض في شرح كيفية النهوض بالركائز الثلاث الأولى التي تعرضنا لها سابقاً، فإننا نأسف للتأخر الكبير في عدم إتمام العديد من المشاريع، الأمر الذي تسبب في إعادة التقييم التي كلفت ميزانية الدولة أموالاً إضافية، كان بالإمكان تخصيصها في مشاريع أخرى، نحن في أمس

بالخارج؟  
 - ألم يحن الوقت بعد لإنشاء مؤسسات للصرافة في: الموانئ والمطارات والمراكم التجارية ومراكز المدن؛ وبالتالي تحجيم دور أسواق الصرف الموازية، وما يمكن أن تحمله من مخاطر؟ مع ضرورة محاربة كل السلوكات الرامية إلى تهريب العملة الصعبة نحو الخارج.

- وماذا عن فكرة استقلالية البنوك العمومية، لغرض إعدادها لمنافسة البنوك الأجنبية؟

السيد الرئيس،  
 السيدات والسادة،

لقد حمل معه هذا القانون مجموعة من التدابير التشريعية، هدفت بالدرجة الأولى إلى تعزيز الموارد المالية، مع تحجيم زيادة العبء الضريبي على دافعي الضرائب من جهة، وإلى تسهيل الإجراءات الإدارية المنظمة لأنشطة المؤسسات، إضافة إلى تدابير من شأنها تحسين بيئة الأعمال، لغرض ترقية الاستثمار الوطني والأجنبي من جهة أخرى وتضمنت هذه التدابير ما يلي:

- تحيين المعدلات، وإعادة تنظيم الإيرادات، وتحسين مردود الموارد العادلة للدولة، أملاين أن يوجه الدعم إلى مستحقيه.

- تشجيع ودعم المؤسسة والإنتاج الوطني الناشء، من خلال تطبيق نظام الترقيم الجبائي، لتتبع مسار المنتجات في السوق، الأمر الذي يساعد على حماية صحة المستهلك، وحماية المنتجين المحليين ضد المنافسة غير المشروعة، إضافة إلى مكافحة التهريب والتقليد والغش الضريبي والعمل على تأليل النظام الضريبي.

إنطلاقاً من كل ما سبق، نرحب ونشمن، نحن أعضاء المجموعة البرلمانية الرئاسي، بكل التدابير المتخذة من قبل الحكومة في هذا القانون، وخاصة تلك التي ترمي إلى مساعدة المواطنين في مجال التربية والتعليم العالي والصحة والتكوين المهني والضمان الاجتماعي ومواصلة السياسة الاجتماعية التي تنتهجها الجزائر، دون إهمال القطاعات الأخرى، أملاين أن تسهم هذه التدابير في التخفيف من المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني، راجين من الحكومة العمل - دون هواة - لمكافحة الفساد والجريمة بأنواعها.

السيد الرئيس،

على عوائد المحروقات؛ وعليه، فإن الإجراءات الواجب اتخاذها ضمن قانون المالية لسنة 2016، لابد وأن تكون في إطار رؤية استراتيجية شاملة وطويلة الأمد، لتحقيق التنويع في المداخيل والتكاملية بين القطاعات، على النحو الذي يحقق الاستقرار المستهدف، ويتجنب الاقتصاد الصدمات المحتملة.

السيد الرئيس،  
 السيدات والسادة،

جاء قانون المالية لسنة 2016 تقريراً بنفس التوجه لقانون المالية لسنة 2015، فقد تم الإبقاء على بعض المؤشرات في تأثيره.

وبذلك، فإن الإبقاء على السعر المرجعي الجبائي لبرمبل البترول بهذا الشكل قد أعطى الأفضلية للوقاية، وهذا يمكن قبوله في ظل عجز القطاعات الأخرى في استثمار تلك الأموال في الحالات التي يمكن أن يرتفع فيها هذا السعر المرجعي لبرمبل البترول.

وكما سبقت الإشارة، فقد أظهر القانون معدل صرف الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري وتوقعه في حدود 98 دج للدولار الأمريكي الواحد في سنة 2016، ولم يظهر معدل صرف بقية العملات، خاصة اليورو، علماً أن العديد من المعاملات تسوى به، خاصة مع الشركاء الأوروبيين، وبذلك، قد يكون من المجدي التفكير بجدية في ضرورة تنويع العملات الأجنبية التي تعامل بها، دون الارتباط العضوي بعملة واحدة.

في السياق ذاته، فإن على الجهات الوصية اتخاذ مجموعة من الآليات والأطر والنظم التي تعمل جميعها في ضوء استراتيجية محددة، لتعزيز قيمة الدينار الجزائري، والخلولة دون تدهوره، دعماً للقدرة الشرائية.

وفي هذا الإطار، من المفيد طرح مجموعة من التساؤلات أهمها:

- هل التدابير المعتمدة من قبل الجهات الوصية على السياسة النقدية في الجزائر، كفيلة بالتأثير على أسواق الصرف على النحو الذي يتفاعل بشكل ديناميكي مع دورة النشاط الاقتصادي؟

- أليست هناك مقتراحات أو إجراءات مكملة، من شأنها أن تخفف من الأزمة وتدفع بالتنمية إلى الأمام؟

- كيف يمكن الاستفادة من تحويلات المغتربين الجزائريين

ما إلى 65 مليار دولار سنويًا، فإن الفائض في العملة الصعبة لا يمكنه أن يغطي سوى سنتين من الواردات، كحد أقصى في ظل ارتفاع نفقات التسيير (الأجور) ونفقات التجهيز (البنية التحتية)، ومع ضعف أداء القطاعات الإنتاجية (خصوصاً القطاع الاقتصادي العمومي) حيث تنفق الدولة 3 دولارات لإعادة إنتاج 1 دولار، وهو مستوى مردودية ضعيف جداً، وسوف يؤدي إلى تأكيل الفوائض المالية.

وهكذا، فإن التحذف الكبير هو استمرار انخفاض أسعار المحروقات على المدى الطويل (أكثر من 5 سنوات)، لاسيما بسبب تعمد بعض المنتجين تعويم السوق بمنتجاته نفطية تفوق الطلب العالمي المنخفض حالياً، فإذا تحقق هذا السيناريو - لا قدر الله - فسيكون لذلك تأثير سلبي كبير على المخططات والمشاريع المستقبلية، وسوف يزيد من الضغوط الاجتماعية، فمن السهل إعادة النظر في المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية؛ لكن من الصعب إعادة النظر في مستوى الأجور ودعم السلع ذات الاستهلاك الواسع، مما يتطلب استراتيجية مدققة لإعادة النظر في ذلك.

كما أن هناك عامل آخر يجب أخذه بعين الاعتبار والذي يزيد من تحذفنا، ألا وهو ارتفاع الطلب المحلي على الطاقة بشكل عام (المازوت، البنزين، الغاز، الكهرباء)، مما يقلل من قدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، وبالتالي تصبح المشكلة مزدوجة: إنخفاض الأسعار في الأسواق الدولية، وانخفاض القدرة على التصدير بسبب ارتفاع الطلب المحلي، ويعود حتماً إلى انخفاض حاد في الموارد العامة؛ وعليه نقترح ما يلي:

- الاستثمار أكثر في قطاع الفلاحة، وتعزيزه باستثمارات في الصناعات الغذائية.

- ضرورة التنسيق بين القطاعات ذات العلاقة بقطاع الفلاحة، قصد بلوغ الأمن الغذائي.

- المواصلة في الاستثمار في الطاقات المتعددة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية).

- ضرورة توجيه الاستثمار في المواد التي تستوردها، كالمواد الغذائية والأدوية والحلب.

- الاستثمار في تكرير البترول، بالنظر للكميات الكبيرة التي تستوردها.

- تشجيع الإنتاج المحلي.

- دعم الشراكة مع المتعاملين الأجانب في القطاعات

## السيدات والسادة

علاوة على ما سبق ذكره، ومن واقع مسؤولياتنا، وعملاً على تحسيد الديمقراطية التي نعيشها،رأيت من الضروري بمكان لفت انتباه الحكومة إلى المقترنات الآتية: النقد جميل، لكن ليس لإسقاط الآخرين، بل نتقد لنعطي اقتراحات وبالتالي جاء تدخلنا عبارة عن مجموعة كبيرة من المقترنات، موجهة للحكومة حتى نواجه ما يواجهنا من صعوبات اقتصادية، إذن:

### على المدى القصير:

إن الاقتصاد الوطني يمكنه تحمل انخفاض أسعار المحروقات إلى ما دون 60 دولار للبرميل، لعدة اعتبارات، أهمها السعر المرجعي للميزانية (37 دولاراً للبرميل) ومستوى الفائض في العملة الصعبة (153 مليار دولار إلى غاية مارس 2015)؛ وعليه، فلا خوف على التوازنات المالية على المدى القصير؛ ومع ذلك يمكن أن نقترح ما يلي:

- إستثمار جزء من أموال صندوق ضبط الإيرادات في مشروعات ذات جدوى، وتجنب التوظيفات المالية في الأسواق الأجنبية، لكي لا تتأكل القيم الحقيقة بفعل التضخم.
- تؤيد المقترن القاضي بترشيد الإنفاق والتحكم أكثر في التكاليف.

- مواصلة الجهود الدبلوماسية مع الشركاء المصدرين للنفط، من أجل تحسين مستوى الأسعار في الأجال القصيرة.

- يجب أن تتوجه السياسة الجبائية أساساً نحو:
- كبح الاستهلاك في بعض المواد التي يتميز استهلاكها بالتبذير والإسراف (الخبز، المياه، المحروقات، المواد الغذائية... وغيرها).

- التمييز بين رفع الدعم في المواد الموجهة لاستهلاك المواطنين، وتلك الموجهة للمستثمرين.

- تقليص الواردات، خصوصاً للمنتجات التي يمكن إنتاجها محلياً.

- اعتماد تدابير أكثر ملاءمة وموثوقية لامتصاص السيولة النقدية خارج القطاع المصرفي.

- توعية المواطنين ونشر ثقافة الاستهلاك العقلاني للحد من التبذير.

### على المدى المتوسط:

ما لا شك فيه أن انخفاض أسعار المحروقات إلى ما دون 60 دولار للبرميل، ومع مستوى الواردات الذي وصل في مرحلة

الاستثمارية على المستوى المحلي.

- توجيه الاستثمارات نحو المؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات للنهوض بها والحفاظ على مناصب الشغل.

- ضرورة مواصلة الجهد في تحقيق عوامل الأمن والاستقرار، بما يساهم في تحسين مناخ الاستثمار.

و قبل أن ننهي هذا التدخل، ومن إدراكنا العميق لخطورة الأوضاع الأمنية المضطربة التي تحيط بنا من كل الجهات والتاتحة عن المشاكل الخارجية الإقليمية، فإننا نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، نثمن مجهودات فخامة رئيس الجمهورية ونثنه بما قامت و تقوم به قواتنا المسلحة وجميع الأسلك الأمنية، من جهود معتبرة للحفاظ على الدولة وعلى النظام الجمهوري.

وفي الختام، نعتقد، نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، أن هذه الملاحظات لا تنقص من قيمة هذا القانون، بل تؤكد دعمنا الكامل لكل الإجراءات التي جاء بها، راجين للجهاز التنفيذي كل التوفيق في عمله والحرص على إيجاد الحلول الفعالة لمشاكل المواطن اليومية وتعزيز التماسك الاجتماعي والمحافظة على وحدتنا؛ في ظل ما يتربص بنا من مخاطر داخلية وخارجية.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد والعباد: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم. شاكرين لكم حسن الإصغاء، والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرًا للسيد عبد الكريم قريشي، مثل المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي؛ بذلك تكون قد أنهينا الفصل الخاص بسماع وجهات نظر السيدات والسادة أعضاء المجلس حول مشروع هذا القانون، والذين عبروا عن انشغالاتهم وقدموا مقترناتهم، بقي الآن أن نستمع إلى وجهة نظر الحكومة؛ وسوف نتمكن السيد الوزير ليرد على كافة هذه الانشغالات اليوم على الساعة الثالثة بعد الزوال.

شكرا لكم جميعاً والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحاً

محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة  
المنعقدة يوم الثلاثاء 3 ربيع الأول 1437  
الموافق 15 ديسمبر 2015 (مساءً)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

## تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
  - السيد وزير الشؤون الدينية؛
  - السيد وزير الموارد المائية والبيئة؛
  - السيدة وزيرة التربية الوطنية؛
  - السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
  - السيد وزير الثقافة؛
  - السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساءً

كلاً باسمه وبأفكاره وبملاحظاته، وقد جاءت كلمة رؤساء المجموعات ثقيلة وثورية وتعد بالنسبة لنا ولـي وثائق مهمة ندرجها في محفظة الأفكار المبدعة والشجاعـة والواعدة لعمـا فـي مـنـاءـةـ الـمـالـةـ

إسمحوا لي أن أجيب على التساؤلات والاشغالات المطروحة مجمعة من حيث محتواها؛ إن تدخلاتكم أفرزت من وجهة نظرى عدة مواضيع أساسية سأدلي ب بشأنها بتوضيحات وأضاءات موجزة.

١) النظرة الاستشرافية طويلة المدى في المجال التطوري الاقتصادي:

التمست عند بعض السادة الأعضاء بعض التساؤلات حول النظرة الاستشرافية لنمو وتطور الاقتصاد الوطني وخصوصاً ونحن نعيش تذبذبات في المحيط الجهوي والدولي، سواء على الصعيد الاقتصادي أو المالي وكذلك على تقلبات تسعيرة العملات التي نعتت سابقاً «بحرب العملات»، فأود في هذا المقام أن أطمئن السيدات والسادة أعضاء المجلس بأن العمل الحكومي مستند إلى عمل مجموعات متخصصة تنظر أسبوعياً - بل ويومياً - على جميع

السيد الرئيس: للجميع أقول مساء الخير؛ الجلسة مفتوحة، ونستأنف أشغالنا بعد النقاش الذي جرى في القاعة والتي نشطه السيدات والساسة أعضاء مجلس الأمة، ونتيجة لأن الفرصة للسيد وزير المالية ليرد على مختلف الأسئلة والانشغالات التي طرحت أثناء المناقشة في هذه القاعة؛ الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية: بسم الله والصلوة والسلام على  
ملانا سهل الله.

السيد الرئيس،

السيدات والساسة أعضاء المجلس، زميلاتي وزملائي أعضاء الحكومة، لقد استمعنا وزملائي في الحكومة بكل عناء لتدخلات أعضاء المجلس، وإن هذه التدخلات كانت غنية ودسمة بمخالحات واقتراحات ثرية سنوليها كل اهتمام، سواء فيما يخص قانون المالية أو مواضيع اقتصادية وملفات تنمية أخرى؛ أود أنأشكركم باسم الطاقم الحكومي ونيابة عن السيد، دولة الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال،

حكومي مضبوط بما في ذلك تعبئة كفاءاتنا الدبلوماسية لرفع مستوى أسعار البترول والغاز.

2) اتخاذ الإجراءات - وجزء منها موجود في قانون المالية - لترشيد الاستهلاك الطاقوي والحد من الاستهلاك المفرط ومن التهريب وتحفيز الشركات والمتعاملين لاستعمال التكنولوجيا المقتضدة طاقويا ولاستعمال موارد تقنية طاقوية غير ملوثة ذات كلفة معقولة.

3) الشروع في إطار مخطط للنجاعة وللانتقال الطاقوي لإعطاء وزن كبير لاستعمال الطاقات المتتجدة وإعطاء التحفيزات المالية لتعزيز هذا الاتجاه؛ وبالإضافة إلى مخططات وزارة الطاقة، فإن قانون المالية شمل موارد متوجهة نحو تطبيق هذا المخطط وتشمين الطاقات المتتجدة لتعويض جزء كبير من الطاقات الكلاسيكية أو ما يسمى (Les énergies fossés).

إن الحكومة متيقنة أنه من ناحية الاستهلاك الاقتصادي وتشمين تسعيراته لابد أن نخرج تدريجيا وبصفة استشرافية من الاعتماد الكبير على الطاقات الكلاسيكية والموارد المتباعدة عن ذلك، فتوزيع مصادر الاقتصاد يبدأ بترشيد نمذج الاستهلاك الطاقوي خصوصاً أن جزءاً من هذه المنتوجات الطاقوية وأذكر على رأسها «الغازوال» هو في منحى استهلاكي تصاعدي خطير على حساب مدخلاتنا بالعملة الصعبة وعلى حساب صحتنا وصحة أولادنا.

4) منظومة الدفع والإعانات: هي منظومة متعددة الآليات والسبل وقنوات الإعانة، هناك إعانات مختلفة فيها من هو وله طابع اقتصادي وفيها ماله طابع اجتماعي تصنف إعانة وتصنفها إلى نوعين من الإعانات:

أ) الإعانات الصريحة وتشتمل على تسعه أصناف:

- 1 - الإعانات للسكن عبر سبع أدوات وقنوات.
- 2 - الإعانة للعائلات بما فيها المنح العائلية.
- 3 - الدعم للتربية والتكون عبر القنوات السبع.
- 4 - الدعم للكهرباء والغاز عبر أربع قنوات.
- 5 - الدعم لأسعار المواد الضرورية عبر أربع مواد أساسية تعرفونها وهي الحليب والحبوب والزيوت والسكر.
- 6 - الدعم للمتقاعدين عبر سبع أدوات.
- 7 - الدعم للصحة عبر خمس أدوات.
- 8 - الدعم للمجاهدين وذوي الحقوق عبر خمس أدوات.
- 9 - الدعم للفقراء ولذوي الاحتياجات الخاصة ولا

التغيرات التي تمس العوامل الاقتصادية، وتحسب تأثيراتها وتداعياتها على جميع المؤشرات الاقتصادية، وهذه النظرة الاستشرافية تعمل في اتجاهين: - اتجاه متوسط المدى يشمل الخصسي 2015-2019 وينظر كذلك إلى العشرية القادمة من حيث الإصلاحات الهيكلية وتداعياتها على الاقتصاد، ففي أيدي الحكومة والوزير المكلف بالاستشراف هنا معنا فرضيات لا تتعلق فقط بسعر البترول وبالجباية البترولية ولكن تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي تحدث في هيكل ناتج الدخل الخام، لأنّه الصورة لتطورنا وتركيبته وجزئيته علماً، بأننا بدأنا الخروج تدريجياً من التبعية للمحروقات ولكن مازال هناك عمل طويل يجب أن ينصب على قطاع الصناعة أولاً والزراعة ثانياً والخدمات ثالثاً؛ وتأتيقوانين المالية كلبننة من لبنات المسعى الاقتصادي متوسط المدى، الذي يتعلق بأمور هيكلية والذي تراجع أدواته ومتغيراته بصفة دائمة، فقانون مالية 2016 هو قانون عادي في ظرف استثنائي وأخذتها من آخر كريم لنا، «قانون عادي في ظرف استثنائي» كما جاء في مداخلة أحد الأعضاء؛ وهو مكمل للسياسات العمومية والقطاعية المنفذة من طرف الدوائر الحكومية المختلفة، وهو يستند كذلك إلى تحين دقيق للنصوص القاعدية التي تؤطر مسعانا الاقتصادي، وهي قانون الصفقات العمومية الذي تم تجديده، وقانون الاستثمار المقدم لتقييمكم في الأسابيع القادمة وقانون الجمارك الذي درس اليوم من طرف الحكومة والقانون الخاص بالمؤسسة الاقتصادية الذي هو الآن حيز الدراسة، فاقتراحاتكم في هذا المجال إضافة ثمينة لعملنا، وأؤكد لكم بأن نظرتنا طويلة المدى مهيكلة ومسيرة بصفة نشيطة في إطار توجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وفي إطار برنامج الحكومة.

2) السياسة الطاقوية واستعمالها الأقصى لمواردها: عبر كذلك بعض الإخوة الأعضاء عن اشغالاتهم حول التحكم في الاستهلاك الطاقوي والاستعمال الأقصى لمخزوننا لهذه الشروة ومواردها، وفي هذا الصدد أريد كذلك أن أؤكد للأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة على أن السياسة المطبقة في هذا المجال تهدف إلى ثلاثة مبتغيات، ويمكن للسيد الزميل وزير الطاقة - إذا ما أتيحت له الفرصة - أن يدقق في ذلك أمام مسامعكم.

1) السعي على جميع الأصعدة في إطار منهجي

والشامل والذي لا يطاق على ميزانية الدولة.

5 - التنازل عن بعض الأموال التابعة للجماعات المحلية: هو إجراء جاء في قانون المالية، مسموح به في الإطار الحالي، إلا أنها أضفنا وعززناه بأدوات التيسير، إذ إن قرارات البلديات التي كانت قرارات سيادية عليها، الآن البلديات لا تتحرك في هذا المجال إلا بعد إذن ومصادقة من طرف الولايات ومن طرف السلطة الوصية أي وزارة الداخلية.

السياسة الجبائية وتحصيل الضرائب: نعمل الأن وفي هذا المجال وفي هذا الملف في عدة اتجاهات:

- 1) ثبيت السياسة الجبائية من خلال مكوناته ونسبها وتوسيع الوعاء كشرط أساسى لرفع جاذبية الاستثمار الوطنى الداخلى والخارجي، ونحن الأن فى تنافس كبير دولي، بما يسمى عندنا الأن بجاذبية الأقاليم.
- 2) تحسين أدوات التحصيل على مستوى الشركات الكبيرة وكذلك المتوسطة، إذ إن الجبائية المباشرة في الجزائر تستند إلى الشركات أكثر بكثير من العائلات والأشخاص.
- 3) تعزيز المراقبة البعدية على أرقام الشركات محاربة للتهريب الضريبي، حيث تم تحصيل أكثر من 25 مليار دينار خلال تسعه أشهر خلال سنة 2015، عن طريق إعادة التقويمات الجبائية.
- 4) مقابل التخفيضات الضريبية لصالح المستثمرين الكبار والمتوسطين، ترتفع الجبائية المتأتية من هؤلاء بحيث أن الضريبة على الأرباح (IBS) ارتفعت بأكثر من 15% من المنتوج الضريبي، ويدفعها جزء محدود، يعني تقريبا في حدود 30000 شركة ومؤسسة كبيرة، وهنا أكثر من 50% من هذا المنتوج الضريبي آت من شركات كبيرة بما فيها الشركات المتعددة والشركات الأجنبية، التي رافعنا عليها أو التي استفادت من الضرائب أو من التخفيضات، فالتخفيضات ترجع إلى الدولة سنة بعد سنة برأقتنا أو بغير مرأقتنا، إن الشركات المتوسطة والصغرى (PNI) لا يزال مدخولها الضريبي ضئيلا، ضئيلا، ضئيلا، رغم تبسيط الإجراءات والتصریحات من خلال ما سميته بالضريبة الجزافية المحددة، فهناك عشرات الملايين من الغرامات الناتجة عن الجهاز القضائي أو الغرامات الخاصة التي لم تدفع إلى غاية الأن، ونحن أمام إشكاليتين كبيرتين:

نقول المعوقين ولذوي المداخيل المحدودة عبر سبع عشرة أداة.

10 - تيسير الفوائد المطبقة على قروض الاستثمار أو القروض للمؤسسات التي تعرف اختلالات مالية غير ناتجة عن سوء التسيير.

11 - الإعانت التعويضات المطبقة على المياه الصالحة للشرب.

12 - الدعم على النقل الجوى فيما يخص بعض المناطق وعلى رأسها مناطق الجنوب؛ هذا فيما يخص الإعانت الصريحة.

ب) أما الإعانت الضمنية فهي تشتمل على عدة أصناف:

- 1 - الإنفاق الضريبي الذي يغطي كل الإعفاءات والتعويضات الموجهة للمستثمرين والمؤسسات المنتجة ذي القيمة المضافة.
- 2 - التخفيضات التي تمس أسعار الأراضي الموجهة للاستثمار.
- 3 - التعويضات الواجب دفعها للشركات المعنية بإنتاج وتسويق البنزين بمختلف أنواعه.
- 4 - التعويضات الواجب دفعها للشركة المعنية بإنتاج وتسويق الكهرباء.

ومساعانا الحكومي اليوم يتمثل في مسعين:

- التحكم في منظومة الدعم والإعانت، ونعمل حسب الرؤية التالية، لأن هذا الملف هو ملف ذو حساسية اجتماعية وهو معقد تقنيا، نعمل حسب رؤية متوسطة المدى للتحكم في منظومة - بصفة تدريجية - وبالمحافظة على أسس التضامن الوطني وحماية شرائح المجتمع المعوزة أو ذوي الاحتياجات الخاصة، أو ذوي الدخل المحدود، وشرعنا في عمل تحليلي الأن يصنف مختلف الإعانت على أساس معيارية دقيقة، تبرز مختلف الإعانت من حيث رقتها والمستفيدون منها، ونحلل مع شركائنا الدوليين التجارب الأجنبية والناجحة والفاشلة، ونببدأ - بصفة تدريجية بعد تصويتكم إن شاء الله - في استدراك البنزين والكهرباء والغاز والتي تعرف فجوة كبيرة بين سعر الإنتاج وسعر التسويق وتعرف تبذيرا وتهريبا على مستوى معتبر، ونعمل في التعاون بين القطاعات المختلفة لتهيئة استراتيجية وأدوات تقنية تمكننا في المدى المتوسط - إن شاء الله - من التحكم في أصناف الرفع ومستواه، للخروج من النهج الحالى ذي الطابع العام

عمليات تنشيط إعلامي متحكم فيها من طرف وزير المالية وخدامكم وكذا من طرف أعضاء الطاقم الحكومي، لكن هذا العمل الاتصالي لم نرد توسيعه نظرا لأن قانون المالية لم تم المصادقة عليه بعد نهائيا، ولا يمكن الكلام عن شيء لم يصادق عليه، هنا حتى إن بعض الإخوة في الغرفة السفلية لفتوان نظر وزير المالية على تعليقاته الاستباقية لعملية التصويت وكانت قد طلبت العضو وكان معها وزير العلاقات مع البرلمان.

7) المحافظة على الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة والدخل الضعيف: بالإضافة إلى ما وضعناه ونضعه في تصويب النظام الداعمي لتوجيهه مستقبلا في اتجاه المواطنات والمواطنين الذين هم في وضعيات اجتماعية صعبة، فإن سياسة الدولة في المجال الاجتماعي والصحي والتعليمي بجميع شعبه الواسع النطاق تكسر كل الفوارق المتواجدة بين الشرائح الاجتماعية، بين شرائح الأغنياء وشرائح الذين هم في حاجة.

وتكملها سياسة تضامن تديرها وزارة كاملة لفائدة هذه العائلات والتخصيصات في الميزانية هي موجودة بين أيديكم وتبرهن على ذلك، وفي هذه الوجهة نود القول بأنه طبقا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية فإن الآليات الاقتصادية والمالية التي تحددها اليوم لا يجب ولا ينبغي أن تمس بسياسة التضامن الوطني وحماية الفئات المحتاجة، وهو الشيء الذي نسهر عليه في بلدنا.

8) تثبيت قواعد الشراكة في المؤسسات العمومية: لقد استفدت كثيرا من نظرة الكثير من الإخوة الأعضاء تجاه مسألة الشراكة وفتح رساميل الشركات العمومية، وأود هنا وأظن وأنا متيقن أنه اليوم فيه إجماع، لا أقول إجماع بل أقول إجماع كبير على ضرورة توسيع وتحديث وتبسيط رساميل المؤسسات العمومية في إطار قانوني واضح، لا يمس أبدا بالمؤسسات الاستراتيجية، ولكنه لا يغلق الباب ولا يغلق الأفاق للمؤسسات العمومية التي لابد ألا تبقى تستند إلا على ميزانية الدولة، وأن تعرف قفزة بل صحوة تسييرية، لأن المؤسسات العمومية بحاجة إلى صحوة تسييرية، وفي مجال الحكومة تجعلها غدا في واجهة المؤسسات المزدهرة كسائر المؤسسات الأخرى.

9) الاستدانة من الخارج: تأكيدت في هذه المسألة أن هناك كذلك توافقا كبيرا من طرف الأخوات والإخوة

1 - التهريب الضريبي للقطاع غير المهيكل.  
2 - نقص في المواطن الضريبية وفي الحس المدنى الضريبي، إذ إن بعض أخواتنا وإخواننا المواطنين مقصرون في حق الوطن والأمة بعدم دفع آلاف الغرامات الصغيرة المكدسة حتى الآن، ونؤكد أتنا سنأخذ مبادرات منسقة بين القطاعات لتحصيل حقوق الدولة والأمة من جراء هذه الغرامات المتراءمة وغير المدفوعة، خصوصا وأن قواعد المعطيات اليوم وجود هوية المستخدم الوطني سيمكننا من معرفة تواجد أي مواطن مهما كان، لم يدفع غرامته أو تاجر لم يدفع ضريبته.

5) وبشأن الاحتواء المالي المرتبط بالامتثال الجبائي الإلزامي، فيجدر التذكير هنا أن هذا الإجراء هو عملية احتواء مالية مصحوبة بامتثال ضريبي، ويقصد به كل آلية وضعت لتسهيل الوضعية الجبائية لبعض الأشخاص إزاء أموال أو أصول لم يتم التصریح بها من قبل والتي كان التصریح بها مكتتملا والتي يجب أن تكون من مصدر شرعی سليم نقی، أما فيما يتعلق بنسبة 7٪ فهي نسبة متداولة على المستوى الدولي.

وفيما يخص الأجل الأقصى للعمليات تجدر الإشارة إلى أنه على غرار كل العمليات المشابهة المنتهجة في بلدان أخرى يتم منح أجل كاف لتطبيق هذا البرنامج والذي ينقضي في الجزائر بحلول تاريخ 1 جانفي 2017، وقد تم منح هذا الأجل قصد التمكين - لاسيما في مجال الاتصال - من إطلاق حملات وأعمال واسعة تقودها البنوك والإدارة الجبائية والمنظمات الأخرى، ولكن للأمانة نحن ننتظر توافدا أكبر، لأن التوافد لم يأتي، للمدخرين والتجار والمعاملين، خصوصا وأن البنوك تحضر اليوم وبدأت في إدراج منتوجات جديدة لا يوجد بها سعر الفائدة، وهي مرتكزة على اقتسام الهوامش وأسميناها «منتوجات بالهوامش» عوض «المنتوجات بالفائدة».

6) عملية التواصل والتبلیغ والشرح: تفضل عضو محترم بالتعبير عن انشغاله حول تکثیف عمليات أو تکثیف مجھود التواصل والتبلیغ والشرح لما جاء في قانون المالية والقوانين الأخرى، ملمحا إلى نقص في برامج الاتصال المؤسساتي، وأود في هذا الصدد أن أطمئنه بأن قانون المالية لهذه السنة، نظرا للظروف الخاصة التي أتى فيها والإجراءات التي اشتغل عليها، استفاد من

الشائك، تطرق بعض الإخوة لقضايا تشغلي وتشغلنا مثله وعلى نفس المستوى، وتخص تسعيرة الدينار الخارجية وقيمة وسياسة الصرف المتبعة في بلدنا، وأود أن أشكركم على هذا الاهتمام وعلى آرائهم السديدة، وأود مع ذلك التذكير بأن هذه المسألة تندرج في بلد نحترم فيه القانون، جزائر قانون، فيه حق للسلطة النقدية وبنك الجزائر، ولكن أريد أن أشير هنا دون أن أجيب، لأن الإجابة تكون على عاتق محافظ البنك المركزي، أن أشير بأننا نعمل جميعا داخل الطاقم الحكومي من أجل تقوية الدينار من خلال تقوية التنافسية للاقتصاد، وليس بالنظر فقط إلى تسعيرته الخارجية، فقوة العملة الوطنية تكمن أولا، أولا، أولا، في قوة الاقتصاد وفي مصداقية وثيقة المعاملين الجزائريين والأجانب نحو اقتصادنا ومستقبله، وهو ما نعمل من أجله؛ وتعلمون كذلك أيها الجمجمة الكريم أن التطور السريع للاقتصاد وسعة سوقنا الوطنية ونوجع استهلاكنا قد أفرز ويفرز سلوكات ومارسات فيها جزء كبير لا يستهان به من الغش والتهاون، فالإدارات والمؤسسات وأخص منها على وجه الخصوص البنوك وجهاز الجمارك يحرضون - كل يوم وكل ساعة - على الحفاظ على مدخلات الأمة، ويضيفون أدوات مراقبة آلية ويربطون الأن - بإيعاز مني وبمتابعة شخصية - قواعد المعطيات بين البنوك وإدارة الجمارك وإدارة الضرائب للتقليل من الغش والفوترة الاصطناعية والمفرطة.

لقد وصلت مساعدينا إلى مستوى كبير ومعتبر من حماية الاقتصاد الوطني ومدخلاته، ولكن يبقى علينا العمل في تحديد السياسات النقدية وأدوات مراقبة الصرف لتنبيه المراقبة بأدوات تقنية متقدمة، لأن الحلول الاقتصادية لهذه الظواهر هي التي ستمثل العلاج الحقيقي وليس الردع القانوني.

(13) تحديث النظومة المصرفية: تطرق بعض الإخوة - وهم مشكورون - لموضوع، وهو على حق، إلى ضرورة إتمام عملية تحديث وتوسيع القطاع المالي والمصرفي، وأود هنا أن أطمئن بأننا نعمل ونستمر في عملية تحديث القطاع المصرفي والإدارات الاقتصادية الأخرى بما فيها إدارة الجمارك والضرائب وأملاك الدولة، لأنها إدارات تحتاج إلى تحديث كبير، خصوصا ورشات على مستوى البلديات والولايات، وهي ورشات ثقيلة نعطي لها الأولوية داخل

الأعضاء، وأنا شاكر لهم، على ضرورة استعمال الموارد المالية الوطنية، الواجب تعبيتها بالطرق المختلفة وعدم الرجوع إلى الاستدانة الخارجية الكلاسيكية المجنحة والمكلفة، ولكن هذا المسعى الذي يحمي اقتصادنا ويؤمن عن عودة إلى استدانة فاحشة لا يمنع أن نشرع في تمويلات حديثة مركبة يتقاسم فيها الشركاء المقيمين والشركاء غير المقيمين شركات في رؤوس الأموال في المخاطر في المعرف، في التكنولوجيات وفي الأرباح، وفتح هذه الشركات آفاقا واعدة لكثير من القطاعات الناشئة التي تستوجب وتقضي وتحتاج إلى جمع كفاءات عالية في المجال التكنولوجي والتسخيري والمالي.

(10) الاستناد إلى قيمة الدولار: طرح أخ كريم على السؤال الذي يقول فيه لماذا نستند إلى الدولار في إطار قانون المالية؟

نستند إلى الدولار لأن مداخيل صادراتنا من المحروقات محسوبة بهذه العملة، عندما أن عملية التداول في سوق المحروقات ورغم كل المحاولات - ولأنه كانت توجد محاولات - تم حتى اليوم كلها بالدولار، ومن جهة ثانية يتم إعداد ميزان المدفوعات الجزائرية لكل ميزان مدفوعات، بالدولار للحفاظ على أساس المقارنة، كما أن الدولار الأمريكي يبقى الوحدة النقدية المحاسبية الهيمينة في المعاملات الدولية، ولكن ونظرا لحجم التبادلات التجارية بين الجزائر والصين لا سيما بالنظر إلى حجم الواردات وقد تفادى مخاطر الصرف التي قد يتعرض لها المعاملون نعمل الأن مع البنك المركزي ومع بنك الجزائر على التحضير لاتفاق تسوية مع جمهورية الصين، يسمح في إطار اتفاق مقاصدة بالتعامل بهذه العملات حسرا دون المرور بالدولار أو اليورو، وهي واعدة بالنسبة للمعاملين وللمعاملين الصينيين.

(11) التسخير الحذر للميزانية وللإنفاق العام: لقد استمعت في هذا المقام إلى حجج أكبر من حجج وزير المالية وأشكركم، تجاه ضرورة التسخير اليقظ والحذر والاستباق للمخاطر والمجمع للموارد العمومية وهو كل ما أردناه وما نريده بإدراج المادة 71 في قانون المالية لسنة 2016 على ضوء ما هو معمول به في كثير من البلدان المتقدمة والناشرة.

(12) قيمة الدينار وسياسة الصرف: هذا الملف الكبير

وزارة المالية في إطار مسعى حكومي بالتنسيق مع الوزارات الأخرى وخصوصا وزارة الداخلية، ونعمل كذلك ونأمل أن يكون البنك المركزي ناشطا معنا في إتمام تحدث المذوقة المصرفية.

هذا ما وددت قوله بعد النقاش الطويل والشري، وأشكركم مرة ثانية على هذا الإثراء وعلى هذه الثقة ونلتقي - إن شاء الله - في مناسبة أخرى، وفي ورشات أخرى وتحديات أخرى والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرنا للسيد وزير المالية على ردوده الضافية ومعطياته الدقيقة حول الواقع المالي والاقتصادي للبلاد، وشرحه لتصميم وإرادة الدولة في مواجهة التحديات والخروج من الأوضاع الصعبة إلى مستقبل نتمناه واعداً لبلادنا إن شاء الله.

شكرا لكم جميعاً، نلتقي غداً على الساعة العاشرة صباحاً، لنحدد الموقف من مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

شكرا لكم جميعاً والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة  
والدقيقة العاشرة مساءً

**مُلْحِق  
تَدْخُلٌ كَتَابِي  
لِلسَّيِّدِ الْحَاجِ الْعَايِبِ  
عَضُوِّ مَجْلِسِ الْأَمَةِ**

حول مناقشة مشروع القانون المنضمن قانون المالية لسنة 2016

أستسمحكم - السيد الرئيس - أن أقول بأن هذه الوصفة المقترحة في هذا القانون سوف لن تكون فعالة على أرض الواقع، ذلك أن البيئة الاجتماعية والاقتصادية، بل وحتى الثقافية التي سيطبق فيها هذا القانون تحول دون ذلك وليس ذلك تشاوئاً ما مني، وإليكم بعض جوانب هذه البيئة: أن نظامنا الجبائي لازال بدائياً تقصصه النجاعة والفعالية، وأنه يمسك فقط بالسمك الصغير الذي هو الموظف الذي تقطيع منه الضرائب من المصدر، أما الحيتان الكبيرة، التي تستفيد منها الخزينة العمومية فهي بعيدة عن شباك الضرائب.

إن الضريبة تمثل في واقع الأمر أساس المواطنة الحقيقية، كونها تعكس التزام المواطن بواجباته نحو الدولة، وفي نفس الوقت هي مظهر للعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع في تقاسمهن أعباء تمويل خزينة الدولة، وعندما تكون هذه الأعباء مفروضة على فئة اجتماعية محددة في الأجراء ولا تجد الدولة الآليات الالزمة لفرضها على الفئات الأخرى، فنحن في هذه الحالة أمام نظام جبائي أخرج؛ وبالتالي، الذين يصفون هذا القانون بأنه يضر بالفئات المحدودة الدخل لا يجانبون الصواب.

هذه الملاحظة تقودنا إلى موضوع آخر ذي صلة بالنظام الجبائي، إنها المنظومة البنكية التي هي الأخرى بحاجة إلى تحديث، ذلك أن البنك هو قاطرة أي تنمية اقتصادية، باعتباره المرافق لأي نشاط صناعي، تجاري، فلاحي وغيره، مثلما يمثل في ذات الوقت إحدى آليات المتابعة الجبائية، يعني أن مصالح الضرائب يمكنها تحصيل الجبايات من خلال الحسابات البنكية.

إننا نجد أنفسنا أمام منظومة بنكية غير قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتتسارعة في البلاد، بل أصبح النشاط الاقتصادي الموازي أكثر حيوية وأكثر دقة في فوضويته.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد مثل الحكومة،  
زميلاتي، زملائي،

هناك بعض الأفكار التي كنت أريد طرحها، لكن سبقني إليها بعض الزملاء، وربحاً للوقت لن أكرر ما قالوه وسأكتفي بتسجيل بعض الملاحظات.

وكما هو معلوم لدى الجميع، فليس من صلاحيات مجلس الأمة حق التعديل، لأن أي تعديل معناه تعطيل النص؛ وما دامت فكرة التعديل هذه بعيدة عنا فسنبدئ على الأقل بعض الأفكار التي يمكن إدخالها كتصصيات، في انتظار أن تزود هيئتنا بصلاحيات في المراجعة الدستورية المرتقبة إن شاء الله.

ولابد أن أشير إلى أن هذا النص المعروض بين أيدينا اليوم يتميز عن سابقيه، نظراً للظرف الاقتصادي الوطني والدولي، نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي سببها انهيار أسعار المحروقات.

فالنقطة الأولى التي أود تسجيلها هي أن مشروع القانون ضمن في أحکامه زيادات في الرسوم وفي أسعار بعض المواد، واعتمد سياسة تقشف واضحة في الإنفاق العام، لا يمكن وصفها بأنها مجدر عملية ترشيد. لقد تبين من خلال هذا المشروع أن الحكومة تبحث عن أي مصدر يمكن أن تجلب منه بعض المال لتمويل الخزينة العمومية، وهي مجبرة على ذلك، بفعل تراجع عائدات البترول؛ وكان من الأجرد اعتماد هذه السياسة في عز البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد في السينين الماضية. إن مصطلح الترشيد لا يأخذ معناه إلا عندما يكون المال متوفراً وينفق بعقلانية، أما عندما يشح المال فالتقشف يصبح كيا وهو بمثابة آخر علاج.

المجتمع المدني وذلك بالكيفية التي تساعد على نشر ثقافة الاستحقاق بدلاً من تكريس سلوكيات التفضيل والمحاباة.

- تطبيق مبدأ الجزاء والعقاب والذي سيفضي إلى تشجيع الكفاءة على حساب الرداءة.

إن دولة القانون أو دولة المؤسسات هو الفضاء الذي تختتم فيه المراكز القانونية للأفراد والمجموعات وكذا ممتلكاتهم، و يجعلها بعيدة عن أي تقلبات، مما يسمح بتعزيز الثقة بين المواطن والدولة.

تلهمكم، السيد الرئيس، بعض الجوانب من المناخ أو البيئة التي سيطبق فيها هذا القانون أو غيره من القوانين التي سننشرها لاحقاً، ولكن تمنيت أن تعطى لها الأهمية الضرورية، باعتبار أن المشكلة ليست في وجود القانون ولكن في تطبيقه من جهة، وضعف وعدم ملاءمة الأجهزة أو الآليات التي تستشرف على تطبيقه من جهة أخرى.

أشكركم على كرم الإصغاء ومعدرة على الإطالة.

ماذا يعني أن تعجز الدولة عن فرض الشيك في التعاملات الاقتصادية؟ أليس ذلك قبولاً بالأمر الواقع، وإقرار بمنطق "الشكارنة" الذي يعني بكل وضوح التهرب الجبائي؟ وإننا جميعاً مدركون لحجم تلك الأموال المتداولة "بالشكارنة" والخارجية عن النطاق الضريبي، ونسأل في هذه النقطة بالذات أليس بمقدور الدوله فرض أدوات أو آليات لمراقبة هذا النشاط الموازي وإخضاعه للشرعية ووضع حد لمعاملات "الشكارنة"؟

يضاف إلى هذين الجانحين الهامين مشكل آخر لا يقل عنهما خطراً، ألا وهو الرشوة والتي عمّت تقريرياً كل مؤسسات الدولة، حيث ضعفت معها هيبة الدولة وتآثرت مصداقيتها، كما نظن أن هذه الأفة - التي مست بعض الدول - سوف لن تصلنا وأن الشعب لن يقبلها، بحكم أن عدد الذين يمارسونها كانوا يعدون على رؤوس الأصابع، واليوم فإن الذين يحاربونها هم الذين يعدون على رؤوس الأصابع؛ إنها الأفة التي ستقتل كل مبادرة في الإبداع، وستقضي على الكفاءة لتفسح المجال واسعاً أمام الرداءة، وستتمسّ بجوهر المواطن ومبداً تكافؤ الفرص وستكون الفتيل لكل القلاقل أو الاضطرابات الاجتماعية.

أليس بوسع الدولة وضع آليات لمحاربتها والقضاء عليها في الوقت الذي تعرف فيه انتشاراً رهيباً؟ لقد انتشرت بشكل يدعو للقلق والتخوف من أن تشرع يوماً إذا ما باتت تسير بهذه الوتيرة.

كما أن مشكل التهريب الذي تفاقم أكثر يجعل من فكرة تدعيم الدولة لبعض السلع أو المواد الضرورية أمراً غير مجد، طالما إن المستفيد الأول من هذا الدعم هم جيراننا؛ لذا فإن تطبيق هذا الدعم مرهون بتشديد الحصار على التهريب، وإلا على الدولة أن تبحث عن بدائل أخرى لمساعدة من يوجه لهم الدعم أصلاً.

سيدي الرئيس،  
إن هذا المناخ الذي سيطبق فيه أي قانون، يتطلب توفير جملة تدابير من أهمها:

- التركيز على الإجراءات الاحترازية أو الرقابية المسقبة التي من شأنها سد الطريق أمام الفساد، بدلاً من التشديد على العقوبة في حد ذاتها.

- إعتماد الشفافية سواء في التوظيف أو في إسناد الصفقات والامتيازات الأخرى، ويمكن إشراك فعالياً

ثمن النسخة الواحدة  
12 دج

الإدارة والتحرير  
مجلس الأمة، 07 شارع زيفود يوسف  
الجزائر 16000  
الهاتف: (021) 73.59.00  
الفاكس: (021) 74.60.34  
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 7 ربيع الثاني 1437  
الموافق 16 جانفي 2016

رقم الإيداع القانوني : 457-99 — ISSN 1112- 2587